دور التعليم الجامعى فى تنمية المسئولية المدنية لدى الطلاب "الواقع والمأمول"

د. سعيد محمود مرسى
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة الزقازيق

د. محمد عبد الله محمد عبد الله
مدرس أصول التربية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف علي دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية لطلابه وقد اشتملت الدراسة علي الإطار العام للدراسة ويتضمن المقدمة ،المشكلة،الأهداف، الأهمية، المنهجية وخطوات الدراسة، كما اشتملت علي ثلاث محاور تناول الأول منها الإطار النظري للدراسة ويتضمن مفهوم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية، علاقة التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية آليات الربط بينهما والتحديات التي تعوق ذلك ، كما تناول الخبرة الأمريكية في تنمية التعليم الجامعي للمسئولية المدنية وواقع المسئولية المدنية في فلسفة وبنية وأنشطة التعليم الجامعي المصري من خلال تحليل رؤية ورسالة الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي وكذلك تحليل رؤية ورسالة وإستراتيجية تطوير جامعة الزقازيق، وتناولت في محورها الثاني الإطار الميداني للدراسة متضمنا هدف الدراسة الميدانية وأداتها،وعينة الدراسة وأسلوب المعالجة الإحصائية بينما تناولت في محورها الثالث ما ماتوصلت إلية من نتائج وتصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية للطلاب واختتمت الدراسة بالتوصية بضرورة تبنّى الجامعات المصرية بكلياتها ومعاهدها للمسئولية المدنية في رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها وممارساتها المختلفة ،وذلك من خلال إعادة تشكيل ثقافة الحرم الجامعي وكلياته للعمل علي تنفيذ وممارسة المسئولية المدنية للجامعة فكراً وممارسة.

الكلمات المفتاحية للبحث: المسئولية المدنية، التعهد والالتزام المدني، والمواطنة النشطة، المعرفة المدنية، والمهارات المدنية والقيم المدنية.

Abstract:

The study aimed at identifying the role of University Education in developing Civic Responsibility belonging its students. The study also contained the general review of literature, containing introduction, problem, objectives, significance, methodology, and study procedures. It also contained three cores; the first handled the theoretical review of the study, containing the concept, objectives, and dimensions of Civic Responsibility, relationship between University Education and Civic Responsibility

,mechanisms of relating them, and the challenges which hinder achieving this. And Also addressed the American experience in the development of university education to develop Civic Responsibility This also handled the reality of Civic Responsibility inside Egyptian University Education's activities, structure, and philosophy through analyzing the vision and mission of the national strategy for developing Higher Education , and analyzing vision, and mission, and development strategy of Zagazig University. And dealt with at its core the second frame the field of study, including the goal of the field study and its tool, and a sample and method of statistical treatment The third core handled the most significant results reached , the suggested framework for activating the role of University Education in developing students' Civic Responsibility. The study was concluded with giving a necessary recommendation for fostering Civic Responsibility within Egyptian faculties and institutes through their visions, missions, and different practices and activities. This will be through re-formulating the culture of University and its faculties for carrying out and practicing the Civic Responsibility.

keywords: civic responsibility, commitment and civic engagement, active citizenship, civic knowledge and civic skills and civic values.

مقدمة

بات من المؤكد مع بدايات القرن الحادي والعشرين أن النظم التعليمية تواجه عقبات وأزمات فرضتها هيمنة قوى العولمة بأبعادها المختلفة ذات الأيديولوجية الليبرالية الجديدة، بما طرحته من تحديات سياسية واقتصاديه واجتماعية وثقافية ضاغطة ، وما فرضته من قواعد وقيم وأخلاقيات مرتبطة بمنظومتها الكلية ، أثرت كثيراً على مفاهيم سيادة الدولة الوطنية أو توجهات السلطة والقيادة ، وتنظيم المؤسسات ، واتخاذ القرارات ، وآليات السوق ، وتحكم تقنيات الثورة العلمية والتكنولوجية المتلاحقة، وقد أحاط بذلك كله محاولة تشكيل الثقافات المتعددة وخصائصها المميزة إلى ثقافة موحدة .

وقد أدت الثورة العلمية والمعلوماتية الجديدة ، وتكنولوجيا الاتصالات إلى التداخل في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية بين دول العالم، بشكل يصعب معه ضبط تأثيراته، والتحكم فيه بالإجراءات التقليدية ، كإغلاق الحدود أو قطع العلاقات ، في عصر يتسم بتلاشي الحدود وتحكم القيود ، وضعف الرقابة والمراقبة حتى لو كانت من سلطة الدولة الوطنية. وترتب على ذلك ضعف

سلطة الدولة وقدرتها الذاتية على متابعة الإصلاح، انطلاقاً من معطياتها وإرادتها الوطنية في الديمقراطية، والتحرر، والحرية، والعدالة الاجتماعية .

ومن هنا أصبحت التنمية البشرية والإنسانية – في معناها التربوي – تقوم على عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته. بعد أن تأكد لرجال الفكر والسياسة والتربية والاجتماع فساد النظرة للإنسان من بعد واحد ، أو من خلال نظرة ثنائية تقيم التناقض بين طرفيها كثنائية العقل والجسم ، أو ثنائية الفرد والمجتمع ، وأصبح من أولويات النظم التعليمية الوفاء بحاجات الإنسان للنمو والتفتح، واكتساب القدرة على المشاركة الفاعلة في صياغة الحياة ، وتوفر مقومات الفعل والانفعال الايجابي في مسيرة المجتمع وحركته حاضراً ومستقبلاً. (١)

ومن ثمَّ أصابت التغيرات المحلية والعالمية كثيراً من المفاهيم والقيم التي يجب أن تُربَّى وتُنمَّى في الإنسان ليصبح مواطناً جيداً نشطاً ، يستطيع الانخراط والتأثير في محيطه الاجتماعي والسياسي والثقافي ، والواعي بمتغيرات عصره على المستوى المحلى والعالمي.

وعلى الرغم من هذه التغيرات والتحديات العالمية أكدت العديد من الدراسات أن التعليم المصري في جميع مراحله قد عجز عن القيام بدور تنويري في التنشئة والتنمية البشرية ، فقد أوضحت الدراسات والبحوث أن الإنسان المصري يستطيع فهم مشكلاته وتحديدها لكنه عندما يُسأل في موقف رسمي يسردها بنفس الطريقة التي تسرد بها في وسائل الإعلام وقنوات الأجهزة الرسمية للدولة ، وأشارت نفس الدراسات إلى أن التعليم لا يشكل متغيراً فعالاً في دعم المشاركة السياسية والاجتماعية ، فالمتعلمون غير مبالين بدرجة أكبر من غير المتعلمين ، وهذا يعنى أن الفعل التعليمي الراهن في كثير من جوانبه يسير في عكس تكوين المواطنة الفاعلة والنشطة ، أو في اتجاه صياغة المواطنة السلبية.(٢) وهذا يؤكد أن النظام التعليمي المصري يعكس ما أكدت علية نظرية إعادة الإنتاج " Reproduction theory " بشأن الدور الذي يلعبه التعليم في إعادة إنتاج النسق المجتمعي اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً وتصبح بذلك قوى التغيير في المجتمع ضعيفة وهزيلة، وفى المقابل قوة القوى المحافظة والمهيمنة .

وتفيد الأدبيات التربوية لعلم اجتماع التربية المعاصر أن مؤسسات التعليم لا يجب النظر إليها على أنها مجرد وسيلة لمعاودة الإنتاج الاجتماعي والثقافي ، بل يجب النظر إليها كقوة تغيير ومقاومة لتحقيق التحرير الفردي والاجتماعي ، وإقامة المجتمع الديمقراطي على أسس العدالة والمساواة ، وهذا ما أكدته نظرية جيرو في المقاومة "Resistance theory" [٣] وتفيد الأدبيات التربوية على صعيد الدراسات الأجنبية وخبرات الدول المتقدمة بأن تطوير المواطنة هي مسئولية التعليم العالي والجامعي ويؤكد خبراء التعليم والسياسة في هذه الدول بأن نوعيه خبرة الخريجين سوف تقاس من خلال استعدادهم للمشاركة الاجتماعية والمدنية وقد أكد هذا الاتجاه تقرير رابطه الكليات والجامعات الأمريكية (٢٠٠٢) والذي قدم رؤية للمواطنة النشطة وأبعاد المسئولية المدنية التي يجب أن يطورها التعليم العالي والجامعي في أمريكا وأصبح يُنظر إلى الهدف الثالث من أهداف الجامعات والخاص بخدمة المجتمع على أنه ليس سوى خطوة نحو المسئولية المدنية والمواطنة النشطة والتعهد المدني فيما يعرف بـ Seven-point للتعهد المدني في جامعة ميرلاند Maryland [٤]. وفى الآونة الأخيرة تعالت نداءات علماء التربية والاجتماع داعية إلى ضرورة أن تعمل التربية علي تحرير الإنسان من التسلط والقدرة على مواجهة الآخرين، وعدم الخوف من الاختلاف والنفور من القمع ، وتأكيد الذات واستقلالية التفكير، وتربيته على احترام حقوق الإنسان والدفاع عنها[٥]. وهذه من خصائص المواطنة النشطة ومكونات المسئولية المدنية التي يجب أن ينميها ويطورها التعليم الجامعي من خلال المؤسسة الجامعية في قيامها بوظائفها المختلفة ومن هنا تأتى مشكلة الدراسة.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

للتعليم الجامعي أهمية كبيرة في تنمية المسئولية المدنية للطلاب لتحقيق المواطنة النشطة والفاعليَّة الاجتماعية حتى يستطيع الطلاب الانخراط بايجابية في مؤسسات المجتمع المختلفة لتحقيق الصالح العام والعمل على تقدُّم المجتمع. ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن تفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية للطلاب لتحقيق المواطنة النشطة والفاعلية الاجتماعية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

١- ما مفهوم وأهداف وأبعاد ومكونات المسئولية المدنية ؟

٢ - ما علاقة التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية في الاتجاهات العالمية المعاصرة؟

٣ - ما أهمية ربط التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية، وما آليات تحقيق هذا الربط ؟

٤- ما التحديات التي تعوق دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية؟

٥- ما الخبرة الأمريكية في تنمية التعليم الجامعي للمسئولية المدنية؟

٦- ما واقع تنمية المسئولية المدنية في التعليم الجامعي المصري ؟ جامعة الزقازيق نموذجاً؟

٧- ما التصور المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى :

١- تحديد مفهوم وأهداف وأبعاد ومكونات المسئولية المدنية.

٢- بيان علاقة التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية في الاتجاهات العالمية المعاصرة.

٣- تحديد أهمية و آليات ربط التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية.

٤- إلقاء الضوء على التحديات التي تعوق دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية.

٥- التعرف علي الخبرة الأمريكية في تنمية التعليم الجامعي للمسئولية المدنية.

٦- بيان واقع تنمية المسئولية المدنية لطلاب جامعة الزقازيق.

٧- وضع تصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية.

أهمية الدراسة

الدراسة الحالية محاولة علمية للتعرف علي دور الجامعة في تنمية المسئولية المدنية وأبعادها المختلفة لتحقيق المواطنة النشطة والفعالية الاجتماعية والتي يمكن من خلالها تحقيق شراكة فاعلة بين الدولة ومواطنيها. وينبثق عن ذلك شقين هما :

الأول : أهمية نظرية : إضافة مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لفلسفة التعليم الجامعي، والأخذ بها في بناء برامج وأنشطة المؤسسة الجامعية وكلياتها.

الثاني: أهمية تطبيقية: وتتمثل في وضع تصور مقترح لآليات تفعيل دور الجامعة في تنمية أبعاد المسئولية المدنية لدي طلابها لتحقيق المواطنة النشطة والفعالية الاجتماعية.

منهج الدراسة

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي لمناسبته موضوع الدراسة وذلك بتحليل الأدبيات والكتابات البحثية في موضوع الدراسة محليا وعالميا وكذلك بتطبيق أحد أدواته للتعرف على واقع تنمية المسئولية المدنية في برامج وأنشطة المؤسسة الجامعية وكلياتها وتظهر خطوات الدراسة أساليب الوصف والتحليل والاستنتاج التي تهدف في النهاية إلي بناء تصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية للطلاب.

أداة الدراسة

تطبيق استبيان على عينة من طلاب الفرقة النهائية لكليات التربية والآداب والتجارة والعلوم والهندسة بجامعة الزقازيق.

خطوات سير الدراسة

بناء على ما سبق يمكن أن نحدد الخطوات الأساسية للدراسة فيما يلي:

الإطار العام للدراسة : ويتضمن مقدمة ،مشكلة،أهداف، أهمية، منهجية وخطوات الدراسة.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة ويتضمن العناصر التالية:

١- مفهوم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية:

أ - مفهوم المسئولية المدنية.

ب- أهداف المسئولية المدنية.

ج- أبعاد المسئولية المدنية.

٢- علاقة التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية ويتضمن:

أ - التأصيل النظري لعلاقة التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية.

ب- الاتجاهات العالمية المعاصرة لربط التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية.

ج- أهمية ربط التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية.

د- آليات ربط التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية.

ه- التحديات التي تعوق دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية.

٣- الخبرة الأمريكية في تنمية التعليم الجامعي للمسئولية المدنية:

أ- إعلان رؤساء الجامعات والكليات عن المسئولية المدنية للتعليم الجامعي والعالي.

ب- مشروع الديمقراطية الأمريكي "التعهد المدني ، التعليم الجامعي والقرن الحادي والعشرين".

٤- واقع تنمية المسئولية المدنية في التعليم الجامعي المصري:

أ- واقع المسئولية المدنية في فلسفة وبنية وأنشطة التعليم الجامعي المصري.

ب- واقع تنمية المسئولية المدنية لطلاب الجامعة من خلال الأنشطة الطلابية " جامعة الزقازيق نموذجاً ".

المحور الثاني: الإطار الميداني للدراسة ويتضمن:

١- هدف الدراسة الميدانية وأداتها، وعينة الدراسة وأسلوب المعالجة الإحصائية:

أ- هدف الدراسة الميدانية.

ب- أداة الدراسة الميدانية.

ج- عينة الدراسة الميدانية.

د- أسلوب المعالجة الإحصائية للدراسة الميدانية.

٢- تحليل نتائج الدراسة الميدانية.

المحور الثالث:نتائج الدراسة والتصور المقترح ويتضمن :

١- نتائج الدراسة.

٢- التصور المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية.

المحور الأول: الإطار النظري للدراسة

١- مفهوم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية

يعد مفهوم المسئولية المدنية وأهدافها وأبعادها من المفاهيم والقضايا التي لم تتطرق إليها الدراسات والبحوث التربوية والاجتماعية العربية ،لذالك تسعي الدراسة الحالية إلي تركيز الضوء عليها وتوضيحها كما يلي:

أ- مفهوم المسئولية المدنية

تُعرف المسئولية في المعنى اللغوي (بوجه عام) بأنها: " حالُ أو صفةُ من يُسألُ عن أمر تقع عليه تبعته ، يقال : أنا برئٌ من مسئولية هذا العمل . وتطلق (أخلاقياً) على : التزام الشخص بما يصدر عنه قولاً أو عملاً ، وتطلق (قانوناً) على : الالتزام بإصلاح الخطإ الواقع على الغير طبقاً لقانون . [٦]

وتعرف المدنية لغوياً كما يلي : (مدن) فلان مدُوناً : اتى المدينة ، (تمدن) : عاش عيشة اهل المدن واخذ بأسباب الحضارة ، (تمدين) : عاش عيشة اهل المدن وتنعم واخذ بأسباب الحضارة، (المدنيةُ) : الحضارةُ واتساع العمران . (٧)

وتشير الدراسات والبحوث في مجال العلوم السياسية والاجتماعية أن مفهوم المسئولية المدنية يتداخل مع العديد من المفاهيم والتعريفات التي تلقى بالضوء علية . لذا يشير إيرليك (T., Ehrlich 1997) إلى أن تعريف المسئولية المدنية يرتبط بمفاهيم ومصطلحات ذات صلة به كالتعهد والالتزام المدني ، والمسئولية الاجتماعية، والمواطنة . فالمواطنة تعنى التأمين البسيط للحقوق الفردية من خلال القانون ، وتنظيم وحماية المواطنين الصالحين في مجتمعاتهم . (٨) كما يشير كل من شيفر (B. Shafir 1998) و (دجلمان C. Degelmen 2000) إلى انه على الرغم من احتواء العديد من التعريفات على الاهتمام بالحقوق والمسئوليات والمهام المرتبطة بالحكم؛ فإنه يوجد اتفاق عام في الأدبيات في هذا المجال بأن مفهوم المسئولية المدنية يتجاوز ممارسة حق التصويت.(٩)

كما تشير الدراسات إلى أن تعريف المسئولية المدنية مهمة مربكة نتيجة لتداخل القيم والتفسيرات المرتبطة بمصطلح المسئولية المدنية والذي يعنى بماذا وكيف نعيش في ديمقراطية! وتلقى الضوء على هذا المصطلح تلك الأفكار التكميلية المستمدة من مفاهيم المواطنة ، والمسئولية الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية . وقد أسهمت هذه المفاهيم في بلورة مفهوم المسئولية المدنية . حيث تشير مؤسسة الحقوق الدستورية(Constitutional Rights Foundation (2000) إلى ان مفهوم المسئولية المدنية يشتمل على عدة مفاهيم توضحه وتلقى الضوء علية كالمواطنة من أجل الديمقراطية ، الديمقراطية التشاركية والمسئولية الاجتماعية، كما اشارت إلى أهمية توافر مجموعة من القدرات والمهارات الأساسية التي تساعد في دعم المسئولية المدنية تتمثل في المهارات الفكرية ، المهارات التشاركية ومهارات البحث والإقناع . (١٠)

ويشير كل من جوتليب وروبنسون K., Gottlieb & Robinson, G. (2002) إلى أن مفهوم المسئولية المدنية يعنى المشاركة النشطة للمواطن في الحياة العامة للمجتمع ، وفى اطلاعه واهتمامه ونمط نقده البنَّاء وتوجيه كل ذلك للعمل من أجل الصالح العام . (١١)

وتعرف ويكس (D. C. Weeks 1998) المسئولية المدنية بأنها " مسئولية المواطن ، وتتألف من أفعال واتجاهات مرتبطة بالحكم الديمقراطي والمشاركة المجتمعية . ويمكن أن تتضمن المسئولية المدنية المشاركة في الحكم من خلال المؤسسات الدينية ، والمنظمات التطوعية والتي تقدم خدمات مجتمعية ذات علاقة بالصالح العام، كما تتضمن مشاركة المواطنين في الدفاع عن القضايا السياسية ، الاقتصادية والمدنية والبيئية بحيث تشمل جميع القضايا الحياتية . (١٢)

كما يرى ماركوس وآخرون (G. B. Markus & et. Al 1993) بان المسئولية المدنية تشتمل على بعض الاتجاهات الإرادية لخدمة الآخرين ، والاعتقاد بأن مساعدة الآخرين تمثل مسئولية الفرد تجاه المجتمع وكذلك تشتمل على قيم التسامح وتقدير الاختلافات الإنسانية . (١٣)

كما يرى سوان سون (L. F., Swanson 2001) بأن المسئولية المدنية ترتبط في الأساس بالاعتراف بأن الأفراد في المجتمع لديهم ميل للعمل التطوعي ليس فقط لمتابعة الاهتمامات الشخصية ، ولكن لمتابعة المصالح الجماعية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لبيئتهم المحيطة ومجتمعهم المحلى . (١٤)

ويرى كل من بردجر وليلوف (J. C., Bridrer and A. E. Luloff 1999) ان المسئولية المدنية تعنى مشاركة الأفراد في تحقيق الصالح العام في البيئة المحلية لتلبية احتياجاتهم اليومية ، ويؤدى ذلك إلى فعالية المجتمع المحلى في مواجهة قضاياه المختلفة وتحقيق التقدم الاجتماعي . (١٥)

وتُعرِّف الرابطة الأمريكية لكليات المجتمع (American Association of Community Colleges 2004) المسئولية المدنية بأنها: المشاركة النشطة للمواطنين في الحياة العامة للمجتمع في أسلوب واعٍ ومتحمس وبناء مع التركيز على الصالح العام.(١٦)

ومما سبق يمكن أن نحدد ملامح مفهوم المسئولية المدنية إجرائياً في النقاط التالية:

١- الاهتمام بالحقوق والمسئوليات والمهام المرتبطة بالمواطن .

٢- يتجاوز مفهوم المسئولية المدنية ممارسة حق التصويت إلى ممارسه المواطنة النشطة الفاعلة في المجتمع .

٣- يتضمن المفهوم المشاركة النشطة للمواطن في الحياة العامة للمجتمع متمثلاً في اضطلاعه واهتمامه ونمط نقده البناء وتوجيه ذلك للعمل من أجل الصالح العام .

٤- يتضمن المفهوم إعداد المواطن للحياة في مجتمع ديمقراطي بحيث يكون منفعلا به وفاعلا فيه ، ويرتبط ذلك بالمواطنة من أجل الديمقراطية والديمقراطية التشاركية .

٥- يتضمن المفهوم التأكيد على مجموعة من القدرات الضرورية لدعم المسئولية المدنية متمثلة في المهارات الفكرية والتشاركية والبحث والنقد والإقناع .

٦- تتضمن المسئولية المدنية مجموعة الأفعال والاتجاهات المرتبطة بالحكم الديمقراطي والمشاركة المجتمعية وذلك من خلال انخراط المواطن ومشاركته في المؤسسات والمنظمات التطوعية التي تقدم خدمات مجتمعية ذات علاقة بالصالح العام .

٧- تتضمن مشاركة المواطنين في الدفاع عن القضايا السياسية والاقتصادية والمدنية والبيئية لتشمل جميع القضايا الحياتية .

٨- تتضمن الاتجاهات الإرادية لخدمة الآخرين والاعتقاد بأن مساعدة الآخرين تمثل مسئولية الفرد تجاه المجتمع .

٩- تشتمل على قيم التسامح وتقدير الاختلافات الإنسانية المرتبطة بالدين والعرق والنوع .

١٠- تقوم على الاعتراف بأن الأفراد في المجتمع لديهم ميلٌ للعمل التطوعي ليس من أجل تحقيق الذات ولكن تحقيقاً للمصالح الجماعية في النواحي السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية لبيئتهم المحيطة، ومجتمعهم المحلى .

ومن الملامح السابقة لمفهوم المسئولية المدنية يمكن تبنى التعريف الإجرائي الذي يقوم عليه البحث التالي وهو :

" التزام المواطن بمنظومة الحقوق والواجبات التي يقرها المجتمع ، والمشاركة النشطة للمواطن في الحياة العامة للمجتمع مشاركه تقوم على إرادة التطوع و الاهتمام و الاضطلاع و الوعي و النقد و الدفاع عن القضايا السياسية و المدنية و

البيئيـة بحيـث تـشمل جميـع القـضايا الحياتيـة وتحقيـق الـصالح العـام والتقـدم الاجتماعي " .

ب- أهداف المسئولية المدنية

تتمثل أهداف المسئولية المدنية في جعل المواطنة لجميع أبناء المجتمع مواطنه نشطه تقوم على تعزيز التنمية الفردية للمواطن ، وكذلك تعزيز وتنميه ارتباطه بمجتمعه في قضاياه المختلفة منفعلاً بها وفاعلاً فيها ، ولعل من الأهمية أن يقوم التعليم الجامعي بهذه المهمة في تنميه وتعزيز المسئولية المدنية للطلاب تجاه القضايا المختلفة للمجتمع الداخلية والخارجية بما يحفظ أمنه وتقدمه .

وحدد (K., Gottlieb and Robinson, G.) أهداف المسئولية المدنية في النقاط التالية :

١- تنميه قدرات الأفراد على الوعي بمشكلات المجتمع وتشخيصها و المساهمة في طرح الحلول المختلفة لها

٢- تنميه قدرات الأفراد على احترام القوانين مع الاحتفاظ بحق نقدها وفقا للمصالح العليا للمجتمع .

٣- إدراك الأفراد الفرق بين المواطنة المعرفة في إطارها القانوني و المواطنة الواعية المحددة ثقافيا.

٤- إكساب الأفراد قيم و اتجاهات المواطنة الايجابية والنشطة لتقليص المواطنة السلبية التي تعوق المشاركة المجتمعية الفعالة .

٥- ترسيخ التوازن بين حقوق المواطن و مسئولياته .

٦- مساعده الأفراد على إدارك مفهوم الصالح العام ومعايير تحديده .

٧- تنميه قدرات الأفراد على التفاوض و احترام الاختلاف .

٨- تشجيع الأفراد على المشاركة النشطة في عمليات صنع القرار على المستوى المحلى و القومي .

٩- تشجيع الأفراد على المشاركة الديمقراطية في المؤسسات المختلفة على المستوى المحلى و القومي .

١٠- تنميه قدرات الأفراد على نقد السياسات و الممارسات الحكومية .

١١- تنميه قدرات الأفراد على طرح تعديلات للسياسة العامة بما يفيد الصالح العام .

١٢- تنميه ميول و اتجاهات الفرد نحو الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني .

١٣- مساعدة الأفراد على إدراك الدور المساند لمؤسسات المجتمع المدني كقطاع ثالث ووسيط بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص .

١٤- تنميه وعى الأفراد بحقوق الإنسان و الدفاع عنها بما يحفظ كرامته . [١٧]

كما حدد مركز التربية المدنية Center for Civic Education أهداف المسئولية المدنية كما يلي :

١- تشجيع الفضائل الأخلاقية والمدنية من خلال أنشطه التطوع في المجتمع.

٢- زيادة مشاركه الناخبين في التصويت في العمليات الانتخابية سواء على المستوى المحلى أو القومي .

٣- تعزيز معرفه الفرد بالحقوق و المسئوليات و تشجيعهم للممارسة الحرة لهذه الحقوق والمسئوليات تجاه قضايا المجتمع على المستوى المحلى والقومي والعالمي .

٤- تشجيع اندماج الإفراد في تنظيمات و منظمات و مؤسسات المجتمع المدني بفاعليةٍ نشطةٍ.

٥- تشجيع ممارسه الأفراد للعمليات الديمقراطية من خلال انخراطهم في مؤسسات تطوعيه تقدم خدمات اجتماعيه مسانده للمؤسسات الحكومية. [١٨]

وبتحليل أهداف المسئولية المدنية يتضح أنها تعكس كثيراً من القيم، والاتجاهات، والتفسيرات المرتبطة بها كمفاهيم المواطنة، و المسئولية الاجتماعية، والتعهد المدني، والديمقراطية التشاركية، والمشاركة المجتمعية.

ويمكن للجامعة كمؤسسة تعليمية أن تتبنى أهداف المسئولية المدنية وتضمين ذلك في برامجها بحيث تنمى التزام الطلاب بجوانب المسئولية المدنية و تعزيز التكامل الاجتماعي للطالب و التكامل الأكاديمي للبرامج التعليمية التي تنمى قيم واتجاهات وممارسات المواطنة محلياً وعالمياً. وكذلك الإنجاز الأكاديمي ، وهذا من شانه أن يجعل وظيفة الجامعة أكثر شمولا في فلسفتها وأهدافها في تقديم مخرج تعليمي يتميز بالمواطنة المسئولة، والتميز الأكاديمي، والنمو الفردي، والقيادة الأخلاقية.

ج- أبعاد المسئولية المدنية

يختلف الباحثون حول أبعاد المسئولية المدنية نظراً لحداثة المفهوم وقلة الأدبيات المهتمة بدراسته، وللتداخل بين العديد من المفاهيم المكونة و المتداخلة مع مفهوم المسئولية المدنية ، فقد أجمعت الأدبيات التي تناولت المسئولية المدنية على أن مضمون المفهوم يتشكل من عدة مفاهيم فرعية منها: المواطنة المسئولة، والالتزام المدني، والمسئولية الاجتماعية، وحقوق المواطنة، والمشاركة الديمقراطية، والحكم الديمقراطي، والتطوع، وتعلم الخدمة، والمشاركة المجتمعية، بما تحمله هذه المفاهيم من معارف، وقيم، واتجاهات، ومهارات يمكن ترجمتها في سلوكيات أفراد المجتمع وتجعلهم مواطنين فاعلين وإيجابيين تجاه قضايا المجتمع المختلفة على المستوى المحلى، والإقليمي، والعالمي.

وعلى الرغم من هذا التداخل والغموض الذي يكتنف مفهوم المسئولية المدنية، فقد اجتهد بعض الباحثين في اشتقاق أبعاد المسئولية المدنية وتحديدها. ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

١- التعهُّد والالتزام التطوعي لخدمة المجتمع المحلى والإقليمي والعالمي .
٢- البنية المعرفية المدنية التي تمكن الأفراد من فهم السياسات الحكومية وإجراءات تنفيذها .
٣- المشاركة السياسية الفعالة والتأثير في تشكيل الهيكل السياسي على المستوى المحلى والإقليمي .
٤- الالتزام العام بقيم الديمقراطية الدستورية (الحرية ، العدالة ، سيادة القانون) والعمل من أجل العدالة والكرامة لجميع الأفراد .
٥- الرغبة في تقديم المساعدة التطوعية للآخرين في وقت الأزمات والتعاطف معهم ، والمساهمة في تحقيق رفاهية الآخرين .
٦- الرغبة في تعزيز التفاهم الإنساني وتقدير واحترام التنوع والتباين في العرق ، والجنس، والطبقة، والدين .
٧- القدرة على حل المشكلات العامة بشكل فعَّال والمشاركة في صنع واتخاذ القرارات .
٨- التمكُّن من مهارات المناقشة والحوار والاستماع والعمل الجماعي والتقويم النقدي.

٩- الأمانة الفكرية.

١٠- فهم الذات والنتائج الأخلاقية لقرارات وأعمال الفرد والمحاسبية الشخصية.[١٩]

وبتحليل الأبعاد العشرة السابقة نجد أنها تتضمن المكونات الثلاثة التالية :

(أ) البنية المعرفية المدنية

وتتناول طبيعة الحياة المدنية والنظام السياسي ، بما يتضمنه من معرفة بالديمقراطية والدستور ومفاهيم الحرية والعدالة .

(ب) القيم والاتجاهات المدنية

وتتناول الالتزام العام بالقيم الديمقراطية الدستورية، وقيم الحرية، والعدالة، واحترام القانون، والرغبة في تقديم الخدمة التطوعية للمجتمع، واحترام التنوع والاختلاف في العرق والجنس والطبقة والدين، والايجابية في المشاركة المجتمعية والسياسية وقيمة الأمانة الفكرية .

(ج) المهارات المدنية

والتي تتناول المشاركة السياسية الفعالة، والتأثير في تشكيل الهيكل السياسي، ومهارات التفاوض والحوار والنقد، ومهارات العمل الجماعي وحل المشكلات، ومهارات المشاركة في صنع واتخاذ القرارات، ومهارات المحاسبية الشخصية والاجتماعية .

وقد قام كل من كورتنى ثورنتون وأودرى جيجر (Courtney H. Thornton and Audrey J.Jaeger 2007) بدمج وتصنيف الأبعاد العشرة السابقة في خمسة أبعاد رئيسية هي :

١- معرفة وتأييد القيم ، والنظم والعمليات الديمقراطية .

٢- الرغبة في عمل مفيد للمجتمع من أجل أفراده والصالح العام .

٣- توظيف المعرفة والمهارات المدنية للمنفعة المجتمعية .

٤- تقدير واحترام التنوع والاختلاف عن الذات والاهتمام بهم .

٥- المحاسبية الشخصية .[٢٠]

ويلاحظ أن هذا الدمج لأبعاد المسئولية المدنية أكثر وضوحا لتركيزه على خمسة أبعاد جوهرية تمَّ انتقاؤها من بين الأبعاد العشرة السابقة لها، بحيث يسهل تحليلها ودراستها وتوظيفها في المؤسسات التعليمية وبخاصة مؤسسات التعليم الجامعي .

ويضيف الفريز وآخرون (P., Alvarez & et. Al. 2005) بعدين آخرين للأبعاد الخمسة السابقة يتمثل البعد الأول في القدرة على العمل المدني من خلال الحوار والمناظرة ، بينما يتمثل البعد الثاني في دعم وترقية العدالة الاجتماعية . (٢١)

وبتحليل البعدين السابقين برؤية نقدية ، يتضح أنهما متضمنان في الأبعاد الخمس السابقة ، حيث تشتمل الأبعاد الخمسة على مضامين ودعم ومساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وهى متضمنةً في: البعد الأول ، إلى جانب استخدام مهارات توظيف واستخدام المعرفة والمهارات المدنية في العمل المدني من أجل الصالح العام وهذا متضمن في البعد الثالث . مما يؤكد الاعتماد على الأبعاد الخمسة في التحليل والتفسير لدور التعليم الجامعي في تحقيق أبعاد المسئولية المدنية .

٢- علاقة التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية

أ - التأصيل النظري لعلاقة التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية

إن تنمية المسئولية المدنية من خلال مؤسسات التعليم عامة والتعليم الجامعي بخاصةٍ؛ كانت من بين أهم أفكار الفلسفة الاجتماعية التي نادي بها الفليسوف " جون ديوى "؛ حينما حدد أن أهداف التعليم الحر يجب أن تكون أكثر من إعداد الطلاب لحياة انجازات شخصية أو تأدية احترافية لمهنة ما ؛ وأن الهدف النهائي من التعليم هو جعل الديمقراطية ممارسة عملية بين المواطنين في المجتمع . ووفقا لهذه الفلسفة فإن المؤسسات التعليمية يجب كذلك أن تتبنَّى خصائص المواطنة المسئولة مدنياً، والتي تأمل أن تغرسها في ذهن طلابها . (٢٢)

وقد أكد روبرت ماينارد هتشنز (Robert Maynard Hutchins) – وإن اختلف قليلاً عن توجه ديوى – على أن الهدف الحقيقي من التعليم الحر هو زرع فضائل مدنية وعقلية من خلال القراءة والتأمل في الأعمال العظيمة للمعايير والمحكات الديمقراطية. وكذلك من خلال بيئة أكاديمية خالية من الضغوط والقيود المحلية والعالمية. (٢٣)

إلا أنه يمكن القول أن أفكار كل من ديوى وهتشنز قد أكدت الدور المدني للجامعات وأهميته في تنميه المواطنة الديمقراطية المسئولة، مما دفع كثير من الجامعات أن توطد علاقتها بالمجتمع والبيئة المحلية، وكان من بين معايير توزيع الموارد على الكليات الجامعية ومعايير اعتماد هذه الكليات: السبق في المشاركة المدنية،

وجعل التعليم فيها قائم على المشكلات، ومداخل التعليم المرتبطة بالمجتمع والبيئة المحلية.

وقد سبق هذا الاتجاه الأفكار الوظيفية التي توضح أهمية الدور الذي تقوم به الجامعات في مجتمعاتها المحلية والقومية أفكار كل من أميل ، دوركايم ، وماكس فيبر وتالكوت بارسونز في معالجتهم لقضايا التعليم العالي والجامعات ، إذ قدموا تحليلاتهم وتصوراتهم في مستويين : ارتبط الأول بمستوى الوحدات الكبرى (Micro – Socilogical Level)، واهتم بالوظيفة التي تقوم بها الجامعات وطبيعة علاقتها بالمجتمع الأكبر الذي توجد فيه. ويوضح هذا النوع من التحليل الرؤية الشمولية للأدوار الوظيفية والعلاقات المتبادلة بين الجامعات وغيرها من التنظيمات الاجتماعية في المجتمع ، بينما قدم المستوى الثاني رؤية تحليلية متخصصة ومركزة فيما يسمى بمستويات تحليل الوحدات الصغرى (Macro – Sociological Level) ، وقد ركز على معالجة قضايا ومشكلات البناءات الداخلية للجامعات وعلاقتها بالبناءات الداخلية للمجتمع المحلى والقومي مثل قضايا التدريس والعملية التعليمية ، وعلاقة الأستاذ الجامعي بالطلاب ، وميكانيزمات التفاعل والتكامل للأنماط المهنية والأكاديمية في الجامعة وعلاقتها بالمجتمع وكذلك دراسة الحركات الاجتماعية والحركات الطلابية وغير ذلك من مشكلات اجتماعية. (٢٤)

وقد قدمت الفلسفة الاجتماعية والتربوية النقدية رؤية تحليلية لدور التعليم الجامعي وتنمية المسئولية المدنية ، بدأت بالأفكار النقدية التي قدمها الأب الروحي للتربية النقدية " باولو فريرى " التي تهتم بتنمية الوعي النقدي والحرية بإدراك منظومة علاقة القهر والوعي بها ، وإدراك الفرد لمكانة في هذه المنظومة وتعمل التربية النقدية إلى جانب تغيير الوعي بالسعي العام لتغيير الوضع القائم. (٢٥)

ويؤكد هذا الاتجاه في التربية علي ضرورة تزويد الطلاب بالمعرفة النقدية والأدوات التحليلية التي تمكنهم من استخدامها بأي طريقة يرغبونها ، وتتمثل هذه الأدوات التحليلية النقدية في أولويات الحوار والفهم والنقد ، بالإضافة إلى الانشغال بالواقع الاجتماعي ومعايشته ، والالتزامات التي يتمسك بها الاتجاه النقدي بخصوص قضايا المسئولية المدنية والتغيير الاجتماعي. (٢٦)

ويضيف " جيرو " أن المؤسسات التعليمية يجب أن تمكن الطلاب من طرح الأسئلة حول المؤسسات الحالية ومناقشتها وتوجيه تلك المؤسسات نحو تحقيق الديمقراطية ، ولا يتأتى ذلك فقط من خلال ثقافة التساؤل والنقاش والحوار ، بل يجب أن يتعدى ذلك إلى توفير المناخ المؤسسي التي تكون فيها أشكال الفعل والعمل متاحة للطلاب كي يتعلموا كيفية التفكير بطريقة نقدية وكذلك العمل بصورة مختلفة ، من أجل تحقيق الديمقراطية وبتحملهم المسئولية العامة من خلال المشاركة الفعالة في عملية الحكم ذاتها ، والاشتراك في حل المشكلات الاجتماعية المهمة . وبذلك يؤكد " جيرو " على أن المؤسسات التعليمية يجب أن تلعب دوراً في تنمية هذا النوع من المسئولية بتعليم الطلاب أهمية تحويل النقد والفهم إلى شجاعة مدنية ، وتحويل الانشغال بالامتيازات الفردية إلى انشغال بالصالح العام ، ويرى أن تنمية المسئولية المدنية للمواطنين هي التي تجعل السياسة ممكنة والفعل أيضاً ممكناً.(٣٧)

وينتقد " جيرو " ضعف المشاركة المدنية والفعل السياسي في ظل الليبرالية الجديدة التي روج إليها ، والتي روجت لنوع جديد من السياسة تقوم عل مذهب الحرب الدائمة والحرب التي لا تنتهي ،والتي قادها كل من جورج بوش وجون اشكروف وديك تشينى بحجة حماية الأمن القومي ، حيث يرون أن الوطنية تضفى الشرعية على استخدام القوة غير المسئولة والسلطة المطلقة ، وفى ذلك تأكيد على أن الممارسة الديمقراطية معرضة للخطر بعد تفريغها من مضمونها والقيم العامة للحرية والعدالة والديمقراطية وسيادة نفوذ الشركات الرأسمالية متعددة الجنسيات التي تحاول تسخير كل المؤسسات العامة لخدمة أهدافها التجارية وفصل السلطة عن قضايا المساواة والعدالة الاجتماعية والمسئولية المدنية.(٣٨)

ب- الاتجاهات العالمية المعاصرة لربط التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية

يدور الجدل بين المتخصصين وصناع السياسة ورجال الفكر في التعليم الجامعي حول علاقة التعليم الجامعي بتنمية الجوانب الاجتماعية للطلاب إلى جانب تنمية الجوانب الشخصية لهم ، حيث تتضمن المسئولية الشخصية والمسئولية الاجتماعية الالتزام الأخلاقي لكل من الفرد والمجتمع ، وتتضمن كل أشكال المسئولية على بعض الفضائل المدنية كالأمانة والانضباط الذاتي ، والاحترام ، والولاء. وتتأثر

تشكيل هذه الصفات الشخصية والاجتماعية بنمط الثقافة المجتمعية ، ويتأثر المجتمع بدورة بقيم وأفعال وممارسات ومساهمات أعضائه . [٢٩]

وتشير الأدبيات إلى أن الطلاب يأتون إلى الكليات والمعاهد الجامعية في حالة من القلق والحيرة حول حياتهم داخل الجامعة وحياة ما بعد التخرج الجامعي ، حيث تتأثر الجامعة بأوضاع المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية ، على اعتبار أن هؤلاء الطلاب ينحدرون من مجتمعات محيطه بالجامعة ، فيأتون إليها بمشكلات: كالعنف الطلابي ، والغش ، وتناول الكحول والمواد المخدرة ، وارتفاع نسبة حالات الاكتئاب وسلوك التدمير الذاتي مثل فقدان الشهية والشراهة ومحاولات الانتحار، إلى جانب العديد من المشكلات والأمراض الاجتماعية المتعارف عليها، مما دعا رجال الفكر والسياسة والمتخصصين في قضايا التعليم الجامعي إلى الإقرار بأهمية قيام التعليم الجامعي بدورة في تنمية الشخصية في جميع جوانبها الشخصية والاجتماعية، وظهرت الحاجة الملحة إلى أن تضطلع الجامعات بدورها في تنمية المسئولية المدنية الشخصية والاجتماعية والتي تعنى في جملتها بالمسئولية المدنية .[٣٠]

وقد ظهرت مفاهيم ومصطلحات جديدة تبنتها السياسات التعليمية للتعليم الجامعي في العديد من الدول مثل التعهد والالتزام المدني ، المواطنة المسئولة وخدمة التطوع ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية اتسعت حركة التعهد المدني للجامعات والكليات نتيجة أفكار أربعة من رؤساء الجامعات الأمريكية لتضم منظمة التعهد المدني للجامعات أكثر من (٩٨٠) حرم جامعي و (٣١) مكتباً رسمياً وشارك في هذه المنظمة أكثر من (٢٠) مليون طالب كمشاركة طلابية في خدمة التطوع والتعهد والالتزام المدني والمسئولية المدنية تجاه المجتمع المحلى والقومي والعالمي . [٣١]

وفى استراليا تشير الأدبيات التربوية في هذا المجال إلى ضعف المسئولية المدنية لدى الطلاب، حيث أشارت إحدى الدراسات التي تقيم التعهد والالتزام المدني والمسئولية المدنية والمشاركة في الخدمات التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع الاسترالي إلى أنه من بين كل خمسة طلاب يوجد واحد منهم فقط لديه تعهد بالنشاط والسلوكيات التي تعكس المسئوليات المدنية في البيئة المحلية والقومية . واشارت أيضاً إلى أن أقل من واحد من بين عشرة طلاب شارك بنشاط في المجال السياسي ، ويؤكد ذلك أن دور الجامعة تجاه تنمية المسئولية المدنية لازال يحتاج إلى

تبنّى وتدعيم ومساندة للأنشطة التي تعطى الفرصة للطلاب للقيام بأدوار تسهم في تحقيق المسئولية المدنية . وتشير ذات الدراسة إلى أن واحد من اثنين من الطلاب سيشاركون في عمل تطوعي أو أنشطة سياسية إذا وجدت الفرصة المناسبة لذلك .[٣٢] مما يؤكد حاجة الجامعة إلى تبنّى التعهد المدني في سياستها وبرامجها وأنشطتها داخل الجامعة وخارجها.

وفى "الصين" ظهر الاتجاه نحو المشاركة المدنية والمشاركة السياسية وتعلُّم المواطنة المسئولة في كثير من الكتابات التي اهتمت بتنمية المسئولية المدنية ، ودعت إلى ضرورة اكتشاف المواطنة المسئولة في الثقافة المدنية والسياسية ، وعرض هذا الاتجاه إلى كتابات كل من " الموند وفيربا Almond & Verba" في دراستهم المقارنة عن الثقافة المدنية وتطوير عدد من المصطلحات المرتبطة بها مثل الثقافة السياسية في الشخصية القومية والتنشئة الاجتماعية والسياسية كبديل لمصطلح تنمية الطفل ، على اعتبار أن هذه المفاهيم والمصطلحات ترسم إطار عمل لتربية المواطنة المسئولة والثقافة المدنية، وكان هذا الاتجاه بداية للتحول التدريجي النوعي للمشاركة الديمقراطية في المجتمع الصيني، وارتبط ذلك بقيام المؤسسات التعليمية بوجه عام والجامعات بخاصة بتنمية المسئولية المدنية لدى الطلاب، واعتبار أن الثقافة المدنية هي ثقافة سياسية مرتبطة بالحياة الاجتماعية وتقوم على الاتصال والإقناع ، فهي ثقافة اجتماع واختلاف ، وثقافة تسمح بالتغيير الديمقراطي.[٣٣]

وفى " مقدونيا " تشير الأدبيات في هذا المجال إلى افتقاد التعليم الجامعي وخاصة كليات إعداد المعلم إلى أنشطة وبرامج وممارسات المسئولية المدنية والحوار الديمقراطي داخل و خارج قاعات الدرس ، وتؤكد أن الجامعات والمعاهد العليا تهتم بالإعداد المهني والتخصصي وتبتعد كثيراً عن الإعداد للمسئولية المدنية ، وتشير إلى ضرورة التغيير الجذري في سياسة وبرامج وممارسات إعداد المعلم ، بحيث تتمركز أكثر على الطالب ، وتؤكد دعم مناقشات القضايا الجدلية في الصالح العام ، داخل قاعة الدرس لتضم بذلك إلى جانب الإعداد المهني والتخصصي الإعداد للمواطنة والمسئولية المدنية ، وقد نتج عن ذلك الاتجاه إلى تكوين شبكه من المعلمين والمثقفين ورؤساء الجامعات لدعم تبنّى المؤسسات التعليمية والجامعات لتعليم المسئولية المدنية والمواطنة المسئولة تحت عنوان "مشروع للديمقراطية".[٣٤]

وتمشياً مع الاتجاهات العالمية لربط التعليم الجامعي بالرسالة والمسئولية المدنية، قامت فنلندا في عام ٢٠٠٤ بتعديل وتطوير لائحة الجامعات الفنلندية لتشتمل الرسالة المدنية والمسئولية المدنية كثالث وظيفة رئيسية للجامعات وكمفهوم موازى تقريبا لكل من وظيفتي البحث والتدريس . وتحقيقا لذلك تم تخصيص أحد إصدارات المجلة الفنلندية " A Catiinui " والتي يصدرها الاتحاد الفنلندي لأساتذة الجامعات والاتحاد الفنلندي للباحثين بالجامعات ، والمعلمين والاتحاد الفنلندي للمحاضرين بالجامعات ، تم تخصيص الإصدار الثامن في عام ٢٠٠٣ لموضوع الوظيفة الثالثة للجامعة لتتضمن الرسالة المدنية إلى جانب وظيفتي البحث والتدريس ، وقد عقدت العديد من الاجتماعات الأكاديمية على مستوى الاتحاد الفنلندي لأساتذة الجامعات انتهت بالاجتماع الأكاديمي السنوي للاتصال لعام ٢٠٠٤ حيث تم تسجيل وتوثيق الوظيفة الثالثة للجامعات الفنلندية في الإصدار الثاني لعام ٢٠٠٤ من مجلة " A Catiinui " ومجلة "A Cademe" والتي تصدر بواسطة الرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات . (٣٥)

ويتضح تنامي هذا الاتجاه من خلال ظهور الاتحادات والروابط والمجالس الأكاديمية لرؤساء الجامعات على المستوى القومي الفنلندي والمستوى القومي الأمريكى .

ومما سبق يتضح أن الوظيفة الثالثة للجامعة قد أعيد النظر فيها لتشمل – إلى جانب تقديم خدمات للمجتمع المحلى – التعهُّد والالتزام المدني وإعداد طلاب الجامعة للمشاركة المجتمعية الفعالة من خلال إكسابهم المُثُل المدنية والديمقراطية كمهمةٍ مدنيةٍ للجامعات وخاصةً مع بداية القرن الحادي والعشرين، بما يحمله من تغيرات محلية وإقليمية وعالمية تمس الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية .

وقد تزامن مع هذه التغيرات تخلّى الحكومات المركزية في معظم دول العالم عن تقديم الخدمات التي كانت تقوم بها الدولة وتقدمها لمواطنيها ، وأصبحت هذه الخدمات تتضاءل في ظل التحول العالمي نحو الرأسمالية العالمية ، مما أدى بدورة إلى نقص الخدمات المقدمة للمواطنين من جهة ، ومغالاة أصحاب رءُوس الأموال في الربح ، بصرف النظر عن آثار ذلك على المواطنين في المجتمع ، مما مهد الطريق إلى تبنى

مؤسسات المجتمع المدني كقطاع ثالث يقوم بسد هذه الفجوة بين الحكومة وأصحاب رءُوس الأموال .

وعلى الرغم من الجهود التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني الذي يعمل كوسيط موجه لأداء الحكومات وربحية أصحاب رءُوس الأموال ، إلا أن العديد من الدول قد أوضحت الحاجة إلى تبنى المؤسسات التعليمية وبخاصة مؤسسات التعليم الجامعي المهمة المدنية والتي تعد أبناء المجتمع كمواطنين إيجابيين يتعهدون ويلتزمون بمسئولياتهم المدنية تجاه قضايا المجتمع على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي .

وقد تبلور ذلك في إعلان رابطة رؤساء الكليات والجامعات الأمريكية عن "المسئولية المدنية للتعليم العالي" عام ١٩٩٩ والذي نص على أن التعليم العالي يستطيع تعليم الطلاب بفاعلية ليكونوا مواطنين جيدين " good Citizens " ، ولتأكيد وظيفة المسئولية المدنية للجامعة ، طلبت رابطة رؤساء الكليات والجامعات الأمريكية أن تكون المسئولية المدنية ضمن تقديرات الجودة والاعتماد المؤسسي في تصنيف الكليات والجامعات وترتيبها على المستوى القومي ، وأن تعمل الحكومة ومشرعو الدولة ومديرو التعليم على مستوى الولايات على دعم والتزام المؤسسات التعليمية عامة ومؤسسات التعليم الجامعي بخاصة بالتعهد المدني والمسئولية المدنية ، وذلك لمواجهة تحديات الألفية الجديدة وإعادة تجديد الديمقراطية وبناء شراكات مجتمعية تحقق جودة التعليم المقدم ليحقق جودة الحياة في المجتمع .[٣]

وبذلك أصبح التعهد المدني والمسئولية المدنية أحد الوظائف والمهام الرئيسية التي تقوم بها الجامعات في رسالتها المجتمعية ، واعتبار ذلك ضمن المعايير العالمية في تصنيف جودة واعتماد المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها .

ج- أهمية ربط التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية

يتضح في ضوء الاهتمام العالمي بالمسئولية المدنية كوظيفة ثالثة للتعليم الجامعي ، أنه قد تبلور اتجاهٌ دولىٌ للاهتمام بالجامعات والكليات والمعاهد العليا كمؤسسات خاصة لتنمية المسئولية المدنية، والمواطنة المسئولة. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تتحرك مؤسسات التعليم الجامعي بدعوات كثيرة لتجديد التعهد والمسئولية المدنية في الحرم الجامعي إلى قادة المجتمعات المحلية فيما أطلق علية "

القرن الأمريكي" وهذه الدعوات تشكل إجماعاً واسعاً بين قادة مؤسسات التعليم الجامعي والمؤسسات والجمعيات الوطنية والمنظمات المجتمعية على مستوى القاعدة الشعبية ليشكل هذا الإجماع إستراتيجية عمل تتبناها الجامعات لاستثمار الأنشطة المدنية التي تدعم المسئولية المدنية والمواطنة النشطة . (٣٧)

ومن بين العوامل التي أدت إلى تبنّى إستراتيجية التعهُّد والمسئولية المدنية لمؤسسات التعليم الجامعي ، ما أشارت إلية نتائج الدراسات والبحوث المتخصصة في رصد وقياس المسئولية المدنية ، حيث تشير إلى تدنّى مستوى المشاركة المدنية لدى أعضاء المجتمع في مواجهة مشكلات المجتمع الأمريكي ، وتؤكد هذه الدراسات إلى وجود واحد من بين خمسة أطفال في الفقر ، وواحدة من أصل ست مدن مركزية لها معدل بطالة (٥٠٪) أو أكثر ، مما يدل إلى تدنّى المشاركة المدنية لأعضاء ومؤسسات المجتمع في مواجهة مثل هذه المشكلات، مما يُلقى بالمسئولية على التعليم العالي برؤسائه وطلابه وكلياته وأعضائه وأمنائه وخريجيه كقوة مؤسسية رئيسية في ضرورة تفعيل الأنشطة والبرامج والممارسات داخل الحرم الجامعي التي تدعم تنمية المسئولية المدنية . (٣٨)

وتبلور عن ذلك إستراتيجية لتبنى المسئولية المدنية كوظيفة ثالثة للتعليم الجامعي ، وقد حددت المجموعة الإستراتيجية في جامعة كاليفورنيا والمسئولة عن ترقيه التعهد المدني وتطويره عدة فوائد يمكن تحقيقها من خلال تعهد الجامعات بتنمية لمسئولية المدنية أهمها: (٣٩)

١- دعم الروابط بين الانجاز المدني والأكاديمى وبين البحث والتدريس

وذلك يتضح من خلال الربط بين البحث والتدريس وخبرات الحياة الواقعية التي تعمل على توسيع رؤية الطالب وربط النظرية بالتطبيق . هذا إلى جانب أن تقوم البحوث العلمية في الجامعة بدراسة المشكلات المجتمعية ، وطرح حلول عملية واقعية لهذه المشكلات، بما يُحدث تقدماً ملحوظاً على تقدم المجتمع المحلى.

٢- تحسين التنوع واستبقاء الطالب والتقدم نحو الدرجة

ويتأكد ذلك من خلال قيام الجامعة بشكل متكامل على دمج المشاركة المجتمعية في أبحاثها وأساليب تدريسها ، وهذا يجعلها أقدر على تنمية روابط قوية

ومتعددة بمجتمعاتها ، وتكون أكثر قدرة على جذب ومشاركة الطلاب من خلفيات اقتصادية واجتماعية وثقافية متنوعة ، وكذلك تحقيق تقدم وانجاز علمي أفضل .

٣- إعادة تنشيط أعضاء هيئة التدريس بالكلية للاهتمام بثقافة التعهد المدني .

وذلك بقيام الكليات والجامعات بدعم مبادرة المشاركة المدنية وتقديم بنية تحتية تدعم العمل على إعادة تنشيط التدريس والبحث بواسطة أعضاء هيئة التدريس، الذين يقدمون رؤية جديدة تربط عملهم بالمجتمع والصالح العام .

٤- ربط الجامعة بصانعي السياسة

يعد هذا الربط تقوية للجامعة حين تتعرض للمساءلة من جانب صناع السياسة بشأن مدى ملائمة مهمتها وتكاليفها المرتفعة ، حيث يكون التدريس والبحث أكثر قيمة ووضوحاً عندما يقوم على احتياجات ومتطلبات المجتمع المحلى والقومي، ويؤكد الدور الذي تقوم به الجامعة في خدمه الصالح العام.

٥- بناء قدرات بحثية تتعلق بمجالات بحثية متعددة

وذلك لان مشكلات المجتمع شديدة التعقيد ، ومواجهة هذه المشكلات تتطلب الخبرة بجانب البحث ، وذلك عبر مجالات بحثية متعددة وبينية ، ويجب دعم هذه القدرات بين أعضاء هيئة التدريس مع تنميتها بين الطلاب .

٦- بناء مجتمع بحثي يرتبط بالقضايا السياسية التي تمثل تحدياً للمجتمع المحلى

إنَّ التركيز على هذه القضايا التي تهم الجماهير يأتي بنتائج قويه تقوى موقف الجامعة في مجتمعاتها المحلية، ويزيد من تقدير المواطنين لها .

٧- جلب موارد جديدة وتمويل إضافى

إنَّ ربط الجامعة بالتعهد والمسئولية المدنية يجعل الممولين المحليين والإقليميين يساهمون بشكل أقوى عندما ترتبط البحوث وأساليب التدريس بالتوجُّه نحو قضايا المجتمع المحلى والقومي . كارتباط البحوث بالصحة والبيئة والتنمية الثقافية وزيادة الوعي بالتنمية الاجتماعية .

٨- بناء رأسمال اجتماعي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع المحلى

إن توفير الجامعة كوادر بشرية من الباحثين من أعضاء هيئة التدريس والطلاب من شأنه أن يقوى المجتمع المحلى بما يوفره من شراكة بين الجامعة والمجتمع المحلى .

٩- زيادة حجم وبنية الهياكل المتعددة للحرم الجامعي

عن طريق تكوين بنية وفلسفه على مستوى النظام الجامعي تدور حول المشاركة والمسئولية المدنية ، بما يحكم الترابط بين الجامعة والمجتمع المحلى والصالح العام .

١٠- جعل الجامعة رائدة في نمو الحركة الوطنية

إنَّ ربط الجامعة بالمسئولية المدنية والتعهد المدني يجعل الجامعة أكثر مساهمة في نمو المشاركة المدنية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والإدارة الجامعية في مجتمعاتهم .

ويؤكد إعلان رابطة رؤساء الجامعات والكليات الأمريكية على أن التعهد المدني والمسئولية المدنية للجامعات تربط التعليم الجامعي بمتطلبات المجتمع واحتياجاته المحلية ، وبذلك يثرى تعليم الطالب، ويدعم مشاركته المجتمعية الإيجابية، ويعمل على دمج المقررات الدراسية بمتطلبات وقضايا المجتمع والحياة الاجتماعية، وأن تضمين هذه الخبرات في التدريس والبحث يمكن أن تؤدى إلى تغيير لطلاب وتجعل التعليم أكثر ملاءمةً، وتساعدهم على اكتشاف التخصصات الأكاديمية والاختيارات المهنية ، وتنمى مهاراتهم المدنية والقيادية وتشجعهم على أن يكونوا أفراد منتجين يشاركون في العمل من أجل الصالح العام.[٤٠]

وبتحليل ما سبق يمكن القول بأن التعليم الجامعي يمكن أن يقوم بحركة اجتماعية واقتصادية وسياسية ومدنية أكبر من خلال وظيفته في إعداد الطلاب للحياة العامة مكتسبين مهارات الاستقصاء الناقد والقيادة والمشاركة المدنية الايجابية كأفراد مسئولين اجتماعيا في مجتمعاتهم المتنوعة على المستوى المحلى والقومي والعالمي، ويتحقق ذلك عندما تعمل مؤسسات التعليم الجامعي على تعديل مسارها التقليدي إلى مسار يقوم على تكوين شراكات داعمة لتعليم المسئولية المدنية مع المنظمات التي يتشكل منها المجتمع، على اعتبار أن الكليات والجامعات هي أماكن لتعليم الطلاب المسئولية المدنية والتعهد المدني، وعندما يعود هؤلاء الطلاب إلى مجتمعاتهم الخاصة أو ينتقلون إلى مجتمعات جديدة سيكونون متعهدين لحياة الاستقصاء الناقد والمشاركة الايجابية، ويعملون كمواطنين مشاركين مدنيا ويعملون على تقدم مجتمعهم محلياً وقومياً وعالمياً.[٤١]

ومما سبق يتأكد أن تضمين التعهد المدني والمسئولية المدنية كوظيفة ثالثة للمعاهد والكليات الجامعية سوف يدعم الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع المحلى في تعزيز وتنمية المسئولية المدنية والمواطنة الايجابية الفعالة .

د- آليات ربط التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية

تفيد الأدبيات السياسية والتربوية أن ربط الجامعة بالمسئولية المدنية مازال ضعيفاً ، وذلك لأن التعليم في الجامعات يعكس طابعاً نظرياً بعيداً عن الممارسة العملية للأنشطة المدنية ، حيث يتم التركيز على الوظيفة الأولى والثانية المرتبطة بكل من التدريس والبحث بعيداً عن إعداد الطلاب كمواطنين مسئولين ونشطين في خدمة المجتمع والصالح العام .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت ولازالت تبذل لربط الجامعة بالمسئولية المدنية، إلا أن البرامج والأنشطة التي تقدم للطلاب في الجامعة تركز على جوانب ضيقة للمسئولية المدنية، مثل الواجب الوطني للطالب كمشاركته في التصويت وتقديم الخدمة التطوعية لزملائه من الطلاب داخل الحرم الجامعي أو خارجة كمسئولية أخلاقية ، وكذلك التركيز على إعداد الطلاب لتحقيق حراكاً اجتماعيا واقتصادياً بدلا من المساهمة في الصالح العام .

وقد قدمت المهمة المدنية للجامعات وبرامجها المختلفة رؤية للحياة المدنية للطلاب كمواطنين تحفزهم للاهتمام بالتصويت وتقديم خدمة مجتمع تطوعية، وهذه رؤية ضيقة للمسئولية المدنية للجامعات ، مما دفع كثير من العلماء والباحثين ورؤساء الجامعات إلى تطوير رؤية أكثر شمولية تتعدى التصويت والخدمة التطوعية إلى مشاركه الطلاب كمواطنين نشيطين داخل الحرم الجامعي وخارجه ، وأصبح ينظر إلى التعهد والمسئولية المدنية كهدف رئيسي للتعليم في معظم الكليات والمعاهد الجامعية العامة والخاصة .

وقد نظم أكثر من خمسمائة رئيس كلية وجامعة " اتفاق حرم الجامعة " ووقعوا على إعلان الرؤساء على المسئولية المدنية للتعليم العالي ملزمين أنفسهم بمساعدة الطلاب على إدراك واعتناق قيم ومهارات المشاركة الديمقراطية ، وقد استحدثت الجامعات بعداً جديداً للأبعاد العامة للتعليم من خلال إدخال برامج موجهة مدنياً وكذلك مقررات دراسية ومراكز بحوث للتربية المدنية . (٤٢)

وجعل المسئولية المدنية والمواطنة المسئولة سياسة وممارسة يومية داخل الحرم الجامعي وتأكيد متطلبات هذه الممارسة من مهارات وكفاءات تتضمن القدرة على الحديث والتشاور المدني، والقدرة على التخيل المدني، وكذلك القدرة والاستعداد للاستماع بتركيز والانفتاح على العمل مع الآخرين الذين قد تكون لهم رؤى مختلفة، وبذلك أضافت المشاركة الفعالة للطلاب في الحياة اليومية مضمون أوسع للمواطنة المسئولة. ويتطلب ذلك توفير الحوافز التي تلهم الطلاب مشاركة مدنية منتجة ودائمة ووثيقة الصلة بإحساس الأفراد بهويتهم وبحثهم للمعنى في الحياة ، وبذلك تعطى المشاركة المدنية المنتجة للأفراد الفرصة لمواجه انفسهم بعمق والاستمتاع بالتطابق بين أعمالهم ومعتقداتهم الأخلاقية .[٤٣]

ويؤكد الباحثون أن التعهد المدني للجامعات يجب أن يكون ملزماً ومفروضاً على الجامعات ولا يكون أمراً خيارا لهم ، بحيث يشكل التعهد والالتزام المدني ثقافة الحرم الجامعي ، وبذل الجهود التي تدعم تشكيل هذه الثقافة داخل حرم الجامعة ، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا عندما تبدى الكلية وأعضاء هيئة تدريسها والهيئة الإدارية التزاما بالتعهد المدني بوصفة قيمة أساسية من قيم الحرم الجامعي ، وحينئذ سيظهر ذلك بوضوح في تكوين وحياة الطالب .[٤٤]

ويرى جورج كوه (George Kuh 2005) ضرورة الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية لتحقيق هذه المهمة منها :[٤٥]

١- التأكيد على تنمية المسئولية المدنية والأخلاقية للطلاب في رؤية ورسالة الجامعة وكلياتها .
٢- تبنى مدخل شامل لتنمية المواهب يتم من خلال التعلم والممارسة داخل وخارج قاعات التدريس.
٣- تجنيد كل الطاقات المتاحة بالجامعة في ترسيخ ممارسه المسئولية المدنية بين الطلاب .
٤- أن توجه المسئولية المدنية سياسات وممارسات المؤسسة التعليمة وان تلتزم هذه الأجندة .
٥- تقييم أثر خبرات الطلاب والبيئة المؤسسية على تنمية المسئولية المدنية والأخلاقية .

٦- إعادة تشكيل ثقافة الحرم الجامعي وكلياته للعمل على تنفيذ وممارسة التعهد المدني للجامعة .

ويمكن تحقيق المبادئ الستة إذا حدث تغيير ثقافي واسع الانتشار داخل الجامعة والكليات وتكون الكلية المفتاح الحقيقي لتحقيق المسئولية المدنية من خلال الممارسات والأنشطة اليومية ، بإدخال برامج ومقررات دراسية وما يرتبط بها من ممارسات وانشطة داخل وخارج قاعات التدريس ومراكز بحوث مدنية متخصصة ، وجعل ذلك أحد المعايير الهامة للاعتماد المؤسسي .

وتشير الدراسات والبحوث المتخصصة في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية والتربوية إلى ضرورة تبنى الحرم الجامعية آليات متعددة لتنفيذ وتطبيق المهمة المدنية ، وجعل الحرم الجامعية أماكن لتنمية المثل والقيم والاتجاهات المدنية والمهارات المرتبطة بالمسئولية المدنية ، وهذه الآليات يمكن توضيحها كما يلي :

١- إيجاد بيئة ديمقراطيه داخل قاعات التدريس

يشير هاهن (Hahn 1999) إلى أنه لكي يتعلم الطلاب المواطنة المسئولة يجب أن تعكس قاعات التدريس سلوكيات سياسية تشاركيه مثل متابعة الإحداث الحالية ، مناقشة القضايا السياسية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في مناخ ديمقراطي يعزز مشاركة الطلاب في تشكيل الحياة الجامعية.[٤٦]

٢- تمثيل الطلاب في المشاركة في حكم حرم الجامعة

يشير شكرينج (Chickering 2003) إلى ضرورة وجود شراكة بين الجامعة والطلاب في إدارة واتخاذ القرارات الجامعية المرتبطة بالعملية التعليمية ، حتى لا يقف التعهد المدني للجامعة عند حد إكساب فنون الحوار الديمقراطي بل يتعداه إلى التعهد وتقاسم المشاركة الطلابية كأعضاء في المؤسسة الجامعية .[٤٧] ويؤكد كين وكين (Keen & Keen 2004) على ضرورة مشاركة الطلاب في اتخاذ كل القرارات التي تمس جميع جوانب الحياة الجامعية ولا يستثنى منا أي جانب حتى لا تفتقد الحرم الجامعية التزامها المدني تجاه المجتمع .[٤٨]

ويعطى للطلاب أدوار واسعة في إدارة الحرم الجامعي بما في ذلك التأثير في توزيع وإنفاق المخصصات المالية وتوزيع الخدمات وتطوير السياسات والمشروعات المرتبطة بالحياة الجامعية في علاقتها بالمجتمع المحلى والقومي .[٤٩]

٣- تعزيز العلاقات الإنسانية

تعزز العلاقات الإنسانية في كل الممارسات التعليمية والإدارية في الحرم الجامعي تنمية التعهد المدني للطلاب في إدارة الحرم الجامعي ومن ثم تعزز مسئوليته المدنية تجاه المجتمع خارج أسوار الحرم الجامعي ، ويؤكد لندن (London 2003) أن بنية العلاقات والتواصل بين أعضاء مجتمع حرم الجامعة تمثل أهمية في تطوير وتنمية المسئولية المدنية للطلاب كمواطنين ، ويجب أن تعكس قيم الاحترام المتبادل ، وقبول الاختلاف والتنوع والتسامح وقيم الحوار الديمقراطي . (٥٠)

٤- قبول المعارضة وتنمية التفكير الناقد

ويمكن تنمية التفكير الناقد من خلال قبول مجتمع الجامعة للأفكار والآراء المختلفة والمتعارضة ، وذلك بتبني آليات الحوار والمناقشة والتشاور بين الطلاب وإدارة الحرم الجامعي من ناحية ، والتشاور بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس حول القضايا التي تمثل اختلافاً بين الطلاب والحرم الجامعي من ناحية آخري .

وتشير بعض الدراسات إلى أن هذا الأسلوب هو المفتاح لتدعيم المشاركة والمسئولية المدنية داخل وخارج الحرم الجامعي ، عن طريق جعل الحوار المفتوح والتشاور جزء تكاملي من طريقة وأسلوب المؤسسة الجامعية في إدارة شئونها . وبذلك تعكس الممارسة الجامعية الالتزام والتعهد بالمشاركة المدنية داخل وخارج الجامعة.(٥١)

٥- تضمين التعهد والالتزام المدني في رؤى ورسائل الجامعات والكليات

ويمكن أن يتحقق ذلك عندما تتعهد الجامعات والكليات بتضمين ذلك في رؤيتها ورسالتها، وتداول هذا التعهد في الخطابات الشفهية والرسمية لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وأن يدعم الممارسات المتنوعة داخل الحرم الجامعي وكلياته وبين أعضاء هيئة التدريس والطلاب هذا التعهد المدني، وذلك من خلال تبنى إدارة الجامعة والكليات للإدارة الديمقراطية للاجتماعات الطلابية، وتأسيس مبدأ الحوار والتشاور للخروج بتصورات وحلول للمشكلات الطلابية.

(٦) بناء تعهد وشراكه مع المجتمع الخارجي وجعله أولوية الحرم الجامعي

إنَّ مثل هذه الشراكة بين الجامعات على مستويات إدارتها المختلفة وكلياتها المتنوعة مع المجتمعات الخارجية ، من شأنها أن تتيح الفرصة للطلاب للمشاركة في الحياة المدنية من خلال العلاقات المتبادلة بين كلياتهم وجامعاتهم ومؤسسات المجتمع

المحيطة بالجامعة ، ويمكن تفعيل ذلك من خلال محورين أساسين أولهما : اتصال الطلاب بالمؤسسات المجتمعية من خلال انجاز خدمة التطوع والالتزام البحثي بمشكلات هذه المؤسسات ومشاركتها في أنشطتها اليومية . بحيث تظهر هذه الشراكات في الجامعة والمجتمع والبيئة المحيطة بها . وثانيهما : تفاوض إدارة الجامعة وإدارة الكليات مع مؤسسات المجتمع بعقد اتفاقات تمثل إطار عمل للشراكة بينهما. ومن أمثلة الشراكات التي يمكن أن تتبناها الجامعة: الشراكة بين الجامعة والمنظمات غير الربحية، ودور العبادة ووسائل الإعلام، ومراكز التوعية المجتمعية، والمجالس المحلية بمستوياتها المختلفة. (٥٢)

وبتحليل الآليات السابقة لتنمية المسئولية المدنية في الجامعات ، يتضح أن الطريقة التقليدية لتنمية المواطنة المسئولية المدنية من خلال المحاضرات حول المبادئ الديمقراطية والفضائل المدنية قد أصبح غير مقبول من جانب الطلاب ، ويمثل ذلك أحد العوامل التي تسبب انعزال الطلاب كمواطنين عن المشاركة المدنية كمواطنين نشيطين ، لذلك يجب أن تتعهد الجامعات بتبني هذه الآليات المتنوعة والتى تقوم على الممارسات الفعلية للطلاب في ممارسة العملية الديمقراطية بأنفسهم من خلال الحوار والتشاور معهم في تحديد المشكلات العامة ، وتنمية تفكيرهم في أبعادها المختلفة وطرح الحلول العملية لهذه المشكلات .

هـ- التحديات التي تعوق دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية

على الرغم من أهمية التزام الحرم الجامعي بالتعهد المدني وتنمية المسئولية المدنية في أبعادها المختلفة التي تمس جميع جوانب الحياة الاجتماعية ، والتي تشكل المحور الأساسي في تشكيل المواطنة النشطة والمسئولية ، لازلت الجامعات تبتعد كثيراً عن تبنّى هذا الاتجاه، على الرغم من الاهتمام الملحوظ به كوظيفة ثالثة للجامعات تدعم الشراكة المتكاملة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة وكركيزة أساسية في تشكيل وتنمية المواطنة النشطة الفاعلة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية .

ورغم الجهود المبذولة دوليا لتبنّى هذا الاتجاه وتعدُّد آليات تطبيقه في الجامعات، إلا أنه يواجه بالعديد من التحديات والعقبات التي تعوق قيام الجامعات بهذا الدور الهام في جوانبه المتمركزة حول تنمية المعرفة والاتجاهات والمهارات المدنية للطالب كمواطن ، وتحقيق شراكة مؤسسية بين الجامعة ومؤسسات المجتمع على المستوى المحلى والقومي والعالمي بما يؤدى إلى شراكة وممارسة فعلية للطلاب تُعزِّز

وتُدعِّم مواطنتهم النشطة ومسؤولياتهم المدنية ، وهذه التحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

١- انعزال الجامعات والكليات عن المؤسسات المجتمعية ، وتركيز الجامعات في إدارتها وأنشطتها وممارستها على وظيفتي التدريس والبحث ، دون الاهتمام بالتعهد المدني والمسئولية المدنية .

٢- اقتناع الجامعات والكليات بأهمية تنمية الموطنة النشطة والمسئولية المدنية من خلال تعليم الديمقراطية داخل قاعات التدريس ، ولكنها لا تقوم بتطبيق الممارسة الفعالية لشراكة طلابها في إدارة شئونها وأنشطتها المختلفة .

٣- لازالت طرق واستراتيجيات التدريس داخل الجامعات تعتمد على الطرائق التقليدية مثل المحاضرة ، وتبتعد عن تشجيع الحوار والتفكير الناقد والتشاور مع الطلاب كشريك فعلى في العملية التعليمية وكمواطن في المجتمع .

٤- قلة وضعف المنتديات الطلابية التي تنمى الممارسة الديمقراطية في مناقشة القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية والإحداث المجتمعية المختلفة بطريقة تقوم على الحوار والتشاور بينهم .[٥٣]

٥- عدم تبنى الجامعات والكليات لعملية تطويرية وخطة إستراتيجية واضحة لتنمية المسئولية المدنية والمواطنة النشطة ، واكتفاء المؤسسات الجامعية بتبني ذلك في رؤيتها ورسالتها دون تضمن ذلك في الأنشطة والممارسات المختلفة .

٦- عدم توفير بنية تحتية (الإدارة – أعضاء هيئة التدريس – الطلاب والموطنون) متعهدة وملتزمة بتطبيق المهمة المدنية بآلياتها المختلفة التطبيق الفعلي في الممارسات اليومية لها .

٧- عدم وجود معايير وأدبيات واضحة للتعهد المدني والمسئولية المدنية بأبعادها المختلفة للجامعات ، وخطط واضحة لتطوير الشراكات الفعالة مع مؤسسات المجتمع والبيئة المحيطة .

٨- عدم ملاءمة الثقافة المؤسسية للجامعة لما يدعم الممارسة الديمقراطية لتنمية المواطنة والمسئولية المدنية .

٩- عدم ملاءمة الثقافة الأكاديمية بما يتماشى مع التعهد المدني للجامعة كوظيفة ثالثة، حيث لازالت ترتبط قيم الثقافة بقيم التعليم والبحث دون الاهتمام بثقافة التعهد المدني المسئولية المدنية .

١٠- عدم تبنّى الجامعات والكليات للمفاهيم والمصطلحات والمعرفة المتعلقة للتعهد والمسئولية المدنية وعدم توفير دعم تعليمي لذلك .

١١- قصور برامج وأنشطه التوعية الإعلامية للإعلان عن نتائج المشروعات والأنشطة التي تمثل شراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة . (٥٤)

وتشكل هذه التحديات صعوبات تعوق التزام الجامعة بالتعهد المدني والمسئولية المدنية، لذا يجب تبنى الجامعات خطة إستراتيجية واضحة الأهداف وآليات التنفيذ لتعليم الديمقراطية ودعم المشاركة المدنية بما يجعل التعهد والمشاركة المدنية جزءًا لا يتجزأ من ممارستها وأنشطتها اليومية ، لضمان رأب الصدع بين التعليم الجامعي والحياة المجتمعية المعاصرة .

٣- الخبرة الأمريكية في تنمية التعليم الجامعي للمسئولية المدنية

كان لنتائج التقارير والدراسات التي تناولت علاقة التعليم الجامعي الأمريكي بالمجتمع صدى كبير في توجيه اهتمام الجامعات والمعاهد العليا بتنمية المسئولية المدنية والمواطنة النشطة للطلاب كمواطنين ، حيث أفادت هذه الدراسات بتدنّي مستوى الالتزام بالمسئولية المدنية والأخلاقية للمواطن تجاه قضايا المجتمع . وأن هذا المستوى في تراجع . ويؤكد ذلك (Putnam 1995) حيث يرى أن المعلومات الديموغرافية تشير إلى انتشار السخط السياسي بين الشباب وعزوفهم عن المشاركة بشكل أوسع في التصويت في الانتخابات المحلية والقومية. (٥٥)

هذا بالإضافة إلى انتقاد كثير من العلماء ورجال السياسة المعاصرين العقلية الاستهلاكية والفردية الطاغية في الثقافة الأمريكية المعاصرة ونتائجها السلبية على المجتمع الأمريكي ، وأكدت هذه الدراسات أنه كان " من نتائج هذا المناخ الثقافي الإحساس المتزايد بأن الأمريكيين ليسوا مسئولين ولا مهتمين ببعضهم البعض، وانهيار المدنية والاحترام المتبادل والتسامح وسيادة الاهتمام بالنفس وتفضيل المصلحة الشخصية على الصالح العام " (٥٦) كما يؤكد ذلك تقارير مختلفة ومتنوعة مثل تقرير المجلس القومي للتجديد المدني (National Commission on Civic Renewal1998) ومجلس المجتمع المدني (Council on Civil Society 1998) حيث جاء فيهما أن التعليم العالي يلعب دوراً ضعيفاً فى المساعدة على تشكيل حياة الطلاب الأخلاقية والمدنية والثقافة الأمريكية بصفه عامة ، بل ذهب التقريران لأبعد

من ذلك في اعتبار التعليم العالي جزء من المشكلة أكثر من اعتباره جزءًا من الحل.(٥٧)

كما ناقش عدد من نقاد الجامعات في أمريكا مثل الكسندر ستين (Astin, A. W 1996) وبنيامين باربر (Barer , B. 1991 , 1992) أن التميز الأكاديمي في التعليم العالي لا يجب أن يكون بؤرة الاهتمام الرئيسي بطريقة مبدئية من ناحية الربح وبناء السمعة وذلك لأن هذا الاهتمام يعمل على المنافسة الفردية على المستوى الأكاديمي بين الجامعات ، ومما يزيد من المتاعب في المجتمع بشكل كبير ، حيث يشجع ذلك المؤسسات التعليمية على وضع معايير تميز مبنية على أساس المؤهلات العلمية لطلابها لا على أساس القيمة المضافة في سياق التعليم الأكاديمي والأخلاقي والمدني وتفاعلهم المتزايد مع العالم حولهم .(٥٨)

ومن خلال ذلك أكد تقرير مؤسسة كارنجى (Carnegie Foundation) انه لو كان هناك أزمة اليوم في التعليم الجامعي الأمريكي ، فهي أزمة فشل مؤسساته في تحمل مسئولياتها عن إعداد الطلاب للمواطنة والمسئولية المدنية والتي تمثل أهم مسئوليات التعليم الجامعي .(٥٩)

وقد مثّل تدنّى وضع التعليم العالي والجامعي في تنمية المسئولية المدنية لطلابه وانخفاض مستوى إعداد المواطنة المسئولة تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والبيئية على المستوى المحلى والقومي والعالمي ، تحديا أمام التعليم الجامعي الأمريكي مع بداية القرن الحادي والعشرين ، ولمواجهة هذا التحدي عقدت العديد من الندوات والمؤتمرات والمناقشات على مستوى رؤساء الجامعات والمعاهد العليا وكذلك على مستوى الرابطة الأمريكية للجامعات والكيات والمؤسسات التعليمية التابعة للرابطة ، وتمخض عن ذلك جهود لتطوير الوظيفة المدنية للتعليم الجامعي والعالي كوظيفة أساسية من وظائفها ، وقد ظهرت هذه الجهود في محورين متكاملين لتحقيق المهمة المدنية للجامعات والمعاهد العليا والمتمثلة في تنمية المسئولية المدنية والمواطنة النشطة، ويمكن توضيح هذه الجهود كما يلي :

أ- إعلان رؤساء الجامعات والكليات عن المسئولية المدنية للتعليم الجامعي والعالي (٦٠)

اهتم هذا الإعلان بوضع ملامح لفلسفة جديدة للتعليم الجامعي الأمريكي ليضم التعهد المدني وتنمية المسئولية المدنية والمواطنة المسئولة كوظيفة ثالثة

للتعليم الجامعي والعالي ، وقد اتفق رؤساء الجامعات في هذا الإعلان على أن تحدّى الألفية الجديدة سيكون تحدياً للحياة الديمقراطية ، لذا يجب علينا ألا نفكر في مهمة أكثر أهمية من إلزام أنفسنا للمساعدة على تحفيز وقيادة الحركة الوطنية لتقوية وتدعيم الصالح العام والمهمة المدنية للتعليم العالي ، ومن ثم فإنه على مؤسساتنا التعليمية أن تكون وكلاء وعوامل حيوية في التخطيط والتنفيذ لازدهار الديمقراطية.

وكان هذا الإعلان نتيجة لمناقشات واسعة لسنوات عديدة على مستوى ائتلاف ضم أكثر من (٩٥٠) رئيس جامعة وكلية تضم أكثر من خمسة ملايين طالب ، سيلتزمون بإنجاز الإغراض المدنية للتعليم العالي . وقد مثل هذه الائتلاف الرابطة الوحيدة المهمة بإنجاز التعهد المدني في الجامعات .

وتعتبر وثيقة ميثاق حرم الجامعة رائدة في بناء التعهد المدني في حياة الحرم الجامعي والحياة الأكاديمية ، وذلك من خلال المكتب الوطني للرابطة وشبكة مكاتب قومية منتشرة في إحدى وثلاثين ولايةً أمريكيةً، وقد وقع على هذه الوثيقة أعضاء ممثلون عن المؤسسات العامة في المجتمعات المحلية والقومية .

وقد أوضحت الوثيقة ضرورة التزام كل قطاعات التعليم الجامعي والعالي بالمهمة المدنية ، وذلك بتنفيذ ملامح الممارسة المثالية للتعهد المدني الموجودة بها ، وقد روُجعت الوثيقة وتم التصديق على ما بها والإعلان عنها في اجتماع رؤساء الجامعات الأمريكية والمجلس الأمريكي للتعليم في يوليو ١٩٩٩ .

وقد دار نقاش وجدل عميقان حول هذا الإعلان تمخض عنه العديد من الأفكار الهامة على المستوى القومي أدت إلى قيام الجامعات بمبادرات عديدة لتطبيق التعهد والمسئولية المدنية في كلياتها ومعاهدها .

ب- مشروع الديمقراطية الأمريكي "التعهد المدني ،التعليم الجامعي والقرن الحادي والعشرين"[٦١]

التعريف بالمشروع :

يمثل مشروع الديمقراطية الأمريكي مبادرة تعاونية بين الرابطة الأمريكية لكليات وجامعات الدولة (AASCU) ، وصحيفة نيويورك تايمز " The New York Times" والمؤسسات الأعضاء بالرابطة ، ويستهدف تنشيط المشاركة المدنية

والمواطنة المسئولة للطلاب ، ويركز على تنمية الطلاب كمواطنين سوف ينخرطون في الحياة العامة في المستقبل ، ويشاركون فيها كمواطنين ايجابيين .

وقد شارك في المشروع أكثر من (١٤٥) مائة وخمسة واربعين حرمًا جامعيًا عضوًا بالرابطة (AASCU) تضم أكثر من (١.٣) مليون طالب ، ويُدور المشروع من خلال مدير رابطة (AASCU) ويساعده مدير للمشروع وهو ممثل عن صحيفة نيويورك تايمز ، وقد ضم المشروع مجموعة من الرؤساء والمستشارين الذين خدموا في رابطة (AASCU)، يقومون بالتوجيه وتقديم الدعم للمشروع ، أما من الناحية التنفينية فيقوم مجموعة من الرؤساء الأكاديميين الذين يخدمون في لجنة التنفيذ ويقومون بالعمل التنفيذي الإجرائي ، ويوجد بالمشروع عدد من المتخصصين في التعهد والمسئولية المدنية والمجالات المرتبطة به والذين يخدمون في لجنة الاستشارات .

الأهداف العامة للمشروع :

أ- زيادة أعداد الطلاب الدارسين الذين يفهمون ويستوعبون ويشاركون بإيجابية في أفعال مدنية ذات معنى يحقق الصالح العام . ويتحقق ذلك الهدف من خلال التأكيد بضرورة مراجعة الكليات لهيكل البرامج والعمليات الأكاديمية والبرامج التي تمارس خارج المنهج وكذلك مراجعة الثقافة المؤسسية الداعمة لها .

ب- تركيز اهتمام صناع السياسة وقادة الرأي على القيمة المدنية لممارسات الكلية وانشطتها .

ويمكن تحقيق الأهداف العامة للمشروع من خلال تحقيق عدة أهداف فرعية للمشروع وهي:

١- خلق حوار وطني بين كثير من الحُرم الجامعية حول النظرية والتطبيق للتعهد المدني .

٢- تنمية الالتزام المؤسسي بالتعهد والمسئولية المدنية عن طريق مشاركة رؤساء الأقسام بالكليات وأعضاء هيئة التدريس والطلاب في الممارسات والأنشطة المرتبطة بالتعهد المدني كمخرج تعليمي للطلاب الدارسين .

٣- تنفيذ مشروعات ودورات تدريبيه واستراتيجيات تدريس جديدة وبرامج إضافية خارج المنهج تدعم التعهد والمسئولية المدنية على أن يقوم المكتب الوطني للمشروع بدعمها .

٤- قياس نواتج ومخرجات التعهد والمسئولية المدنية للطلاب الدارسين المشاركين داخل الحرم الجامعي ، وتقييم أثر المشروع في تنمية التعهد والمسئولية المدنية للطلاب .

٥- نشر أفضل نماذج المشاركات والممارسات بالكليات والجامعات المشاركة في التعهد والمسئولية المدنية ، وأهمية ذلك في تكوين جمهور عريض لمؤسسات التعليم العالي والأفراد وصناع السياسة لدعم هذا التوجه .

وصف المشروع :

يسعى مشروع التعهد والمسئولية المدنية إلى النهوض بمصالح وشئون المؤسسات المشاركة من خلال معالجة القضايا المرتبطة بالصالح العام ، وقد بدأ المشروع بدون أي دعم مالي خارجي ، غير أن إرادة رؤساء الجامعات لإتمام المشروع بدون تمويل خارجي كان شيئا ملحوظاً ، وقد تعهد رؤساء الجامعات بإلزام أنفسهم بهذا التعهد بانخراطهم انخراطا تاماً في مجتمعاتهم ومناطقهم حتى يتمكن الحرم الجامعي من النجاح في تخريج طلاب ملتزمين بالتعهد والمسئولية المدنية .

وبالإضافة إلى التزام رؤساء الجامعات بالتعهد والمسئولية المدنية ، يلتزم جميع أعضاء الحرم الجامعي من رئيس وإدارة وأعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين بالمشاركة والالتزام بهذا التعهد . والالتزام بتضمين التعهد المدني في المناهج واستراتيجيات التدريس والأنشطة المرتبطة بالمنهج داخل الجامعة وخارجها .

ويقدم المشروع الأمريكي للديمقراطية مدخلا فريداً لقضية التعهد المدني بتصميمه الكلى والشامل ، وخطة مدرائه وكلياته ومشاركة طلابه وتركيزه على تقييم نواتج أو مخرجات التعليم ، والالتزام بنشر هذه النتائج والممارسات لهذا المشروع على المستوى المحلى والقومي والعالمي ، **ويتضح ذلك من خلال الخطوات التالية :**

(١) مرحلة التصميم الكلى :

تتحدد أهمية المشروع في تكوين حوار وطني لتنمية إطار مفاهيمي مشترك لكل المشاركين عن المقصود بالتعهد والمسئولية المدنية ، وربط المشاركين في كل حرم جامعي بمجموعة من الحرم الجامعية الأخرى وذلك من خلال منسقي المشروع الوطنيين ويدعمها في ذلك الجهود المحلية التي يبذلوها المكتب القومي للمشروع . وسوف يقوم المكتب القومي للمشروع بالأدوار التالية :

أ- الموصل (الرابط) Connector

يقوم المكتب القومي للمشروع بإنشاء شبكات اتصال بين المؤسسات المشاركة ، وربط رؤساء الجامعات والرؤساء الأكاديميين ومديري الجامعات الأخرى والطلاب عبر حرم جامعات متعددة .

ب – المجمع والمصنف Collector and Sorter

يقوم المكتب القومي بتجميع الأوراق الخاصة بالوظائف ، تفاصيل وصف المشروع ، تقارير التعهد والمسئولية المدنية وأسماء المتحدثين والمدربين . ونظراً لوجود مواد ، مجموعات وأفكار كثيرة جدا في بداية فحص هذا المجال ، فهناك حاجة ملحه لكثير من رؤساء الجامعات والرؤساء الأكاديميين لتقييم تلك المواد والمجموعات والأفراد لتحديد الأفراد القادرين على العمل كمساعدين كبار للحرم الجامعية لرابطة (AASCU) .

ج- مُجمع للأعضاء Convener

يدعو المكتب القومي للاجتماعات وتقديم إطار عمل مسبق لهذه الاجتماعات مثل تلك الاجتماعات التي عقدها رؤساء الرابطة الأمريكية والمديرون ، وكذلك تنظيم اجتماعات إقليمية للمستفيدين .

د- مبلغ (ناقل) Reporter

يجمع المكتب القومي للمشروع إنجازات الإفراد والمؤسسات في مجال التعهد والمسئولية المدنية وتوضيح أهميتها في المنتديات ، ونشرها على المستوى المحلي والقومي لإعلام الجميع بأهمية هذا التعهد.

هـ - منسق تقويم Evaluation Coordinator

ينسق المكتب القومي تقويم أنشطة المشروع للحرم الجامعية المشاركة ، وينظم كذلك تقويم المشروع ككل .

و- الناشر Disseminator

يبلغ وينشر المكتب القومي عمل المؤسسات المشاركة في إصدارات أو مطبوعات الملخصات الخاصة بالمشروع .

(٢) المؤسساتية Institutional

يسعى المشروع لجعل مبادرة التعهد والمسئولية المدنية مبادرة مؤسسية عن طريق جعلها أولوية للمؤسسة ورؤسائها . ويسعى المشروع إلى ربط أنشطة الحرم الجامعية المشاركة في المشروع بالأنشطة القائمة والأهداف الإستراتيجية ونواتج التعلم لكل جامعة ولكل كلية .

(٣) التقييم Assessment

يقيم المكتب القومي للمشروع أثر المشروع في التعهد المدني لدى الطلاب ، من خلال قياس معدل الزيادة في التعهد المدني للطلاب ، ومدى نجاح الاستراتيجيات الخاصة بتحقيق مستويات مرتفعة من التعهد المدني والمسئولية المدنية ، وذلك من خلال مؤسسات متخصصة في القياس والتقويم .

مراحل المشروع :

يقسم المشروع إلى أربع مراحل هي :

المرحلة الأولى : مرحلة التصميم

تتضمن هذه المرحلة تصميم المشروع من حيث : تنمية المفهوم ، تحديد المؤسسات المشاركة ، تعهد الرؤساء والمستشارين ومساندة الرؤساء الأكاديميين . وقد بدأت هذه المرحلة في فبراير ٢٠٠٢ واستمرت خلال صيف ٢٠٠٣ وشارك فيها رؤساء الجامعات ومستشاروها ، والرؤساء الأكاديميون ، والكليات ، وأعضاء هيئة التدريس وطلابها ، ومن أجل دعم عملية التخطيط والمتابعة للمشروع ، ويقوم المكتب القومي للمشروع بعقد اجتماعات لرؤساء ومستشاري الرابطة على المستوى القومي (مرتين في العام) ، وكذلك عقد اجتماعات للرؤساء الأكاديميين للرابطة (مرتين في العام) .

المرحلة الثانية : الحوار الوطني

استغرق الحوار الوطني للمشروع لمدة عام بين المؤسسات المشاركة في كل حرم جامعي ، وعلى مستوى الحرم الجامعية الأخرى ، ويؤدى الالتزام بالتعهد المدني من قبل رئيس الرابطة ومستشاريه وكذلك المساندة من قبل الرئيسي الأكاديمي ومجموعته المكونة من عشرين عميد كلية وأعضاء هيئة التدريس إلى التزام عام للمشاركة في الحوار الوطني للمشروع على المستوى القومي .

هذا بالإضافة إلى الحوار على المستوى المحلى لمناقشة المشروع ويقوم به عمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس ومدراء الأقسام والموظفون والطلاب وذلك لتكوين مجموعة الحوار المحلية على مدار الفصل الدراسي الأول والثاني . لبلورة إطار نظري ومفاهيمي مشترك وتحديد وتوضيح خطوات وإستراتيجيات التنفيذ ، وتصميم مشروعات التعهد والمسئولية المدنية في كل حرم جامعي ، وتقديم التسهيلات من اللجنة القومية للتنفيذ والرابطة الأمريكية لرؤساء الجامعات والكليات وصحيفة نيويورك تايمز ، ويقوم المكتب القومي بتجميع الوثائق المطبوعة وعمل اتصالات بين المجموعات والمنظمات المؤسسة التي بإمكانها تقديم المساعدة لهم .

وقام المكتب القومي كذلك بعقد ورش عمل لعمداء ومدراء الكليات وأعضاء هيئة التدريس خلال الفصل الدراسي الثاني لينطلق المشروع في جميع الحرم الجامعية في خريف ٢٠٠٤ .

المرحلة الثالثة : تنفيذ المشروع

واستمرت هذه المرحلة عامين وفيها قامت الجامعات بتنفيذ المشروعات التي تم تصميمها من خلال الحوار الوطني ، وتقوم اللجنة القومية للتنفيذ بتزويد الجامعات والكليات بالدعم والتنسيق وتحديد مصادر التمويل على المستوى الأول ويقوم به المكتب القومي للمشروع وعلى المستوى الثاني ويقوم به الحرم الجامعية على المستوى المحلى .

وتقوم كل جامعة وكلية خلال العام الأول بتحديد أنشطه التعهد والمسئولية المدنية الموجودة بالفعل ، وتقييم المناهج والأنشطة المرتبطة بها ، وتقييم ثقافة ومناخ المؤسسة التعليمية لتحديد مدى إسهام هذه الثقافة في تنمية التعهد والمسئولية المدنية.

وفى العام الثاني ، تقوم كل جامعة وكلية بتصميم مجموعة متميزة من الأنشطة الخاصة بها والتي يتم دراستها من خلال الهيئة الاستشارية والأكاديمية للمشروع ، ويتم تبادل تلك الأنشطة مع الجامعات والكليات المشاركة ، وتتضمن هذه الأنشطة مجموعة من المكونات التالية :

- السمات والخصائص التي تميز الديمقراطية .
- قيم الديمقراطية .
- القضايا السياسية والاجتماعية المعاصرة .

- حلقات بحث للأنشطة التي تربط التعهد والمسئولية المدنية بخدمة المجتمع .
- تبادل الأنشطة والبرامج حول مناقشة القضايا المعاصرة والتي يقوم بها الطلاب مع زملائهم من الجامعات الأخرى بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلى في المجالات المختلفة .

وتقوم صحيفة نيويورك تايمز بتصميم موقع الكتروني تفاعلي يربط بين المشاركين في المشروع بالصحفيين والمتحدثين على المستوى القومي ، ونشر الأنشطة الطلابية ومحرريها وكذلك ما يقوم به أعضاء هيئة التدريس من مشاركات وتبادل كل ذلك مع من الجامعات الأخرى من خلال الموقع الالكتروني.

ويقوم المكتب القومي للمشروع بإعداد استراتيجيات تقييم تمكن الجامعات والكليات من قياس فعالية برامجها وأنشطتها ، على أن تشارك الجامعات في انشطة التقييم التي تقيس تأثير هذا المشروع في نواتج التعهد والمسئولية المدنية . ويقدم المكتب القومي للمشروع الأدوات التي يمكن للجامعات استخدامها لتقييم الدرجة التي عندها يتم تضمين كل الجوانب حول حرمهم الجامعي ودورهم في دعم التعهد والمسئولية المدنية .

ويكون تقويم نجاح كل حرم جامعي بمفردة استناداً إلى عدد من المؤشرات منها: عدد الكليات وأعضاء هيئة التدريس المشاركين بفعالية في أنشطه التعهد المدني، عدد الطلاب الذين أظهروا مستويات مرتفعة من الالتزام المدني ، الطرق التي تعبر بها الجامعة عن التزامها بأهداف التعهد المدني ، مدى تأثير الأنشطة المحلية للجامعة بصناعة واتخاذ القرارات السياسية والتأثير في تشكيل اتجاهات قادة الرأي ، ويمثل كل ذلك إنجازات وإسهامات التعليم الجامعي لجعل المواطنين صالحين .

المرحلة الرابعة : النشر

فى هذه المرحلة قامت رابطة رؤساء الجامعات الأمريكية بتجميع إحصاءات حول تصميمات المشروع وأنشطة واستراتيجيات التنفيذ وعدد الطلاب المشاركين ، وتقوم بنشر الإستراتجيات الناجحة لتبادلها مع المؤسسات التعليمية الأخرى المشاركة . وتساند صحيفة نيويورك تايمز جهد النشر بعمل تقارير قوميه حول أفضل الممارسات وأكثر المداخل إبداعية وكذلك نشرها في مطبوعات يقوم بتحريرها الجامعات المشاركة.

الهيكل التنظيمي للمشروع :

يتضمن الهيكل التنظيمي للمشروع ما يلي :

- المدير التنفيذي .
- مساعد المدير .
- لجنة الإرشاد والدعم .
- لجنة التنفيذ .
- لجنة الاستشارة .

متطلبات مشاركة الجامعات بالمشروع :

١- إعلان رؤساء الجامعات ومستشاريهم تعهدهم الرسمي العلني بالالتزام بدعم ومساندة المشروع وتقديم البيانات والتقارير المطلوبة .

٢- تضمين التعهد والمسئولية المدنية في رؤية ورسالة المؤسسة وأهدافها وإستراتيجيتها وكتابة التقارير حول النتائج والمخرجات المدنية للطلاب .

٣- قيام كل جامعة بتقييم أنشطة التعهد المدني القائمة بداخلها بالفعل .

٤- قيام رؤساء الجامعات ومد رائها وعمداء الكليات وأعضاء هيئة التدريس بنشر ثقافة التعهد والمسئولية المدنية في الحرم الجامعي .

٥- مشاركة الجامعات في الحوار الوطني عن التعهد والمسئولية المدنية من حيث النظرية والتطبيق على المستوى القومي والمحلى .

٦- مبادرة الجامعات بمشروعات وبرامج متنوعة للتعهد والمسئولية المدنية ضمن المنهج والأنشطة المرتبطة به وكذلك الأنشطة الطلابية الأخرى وكذلك في إعادة تشكيل ثقافة ومناخ الحرم الجامعي .

٧- أن تسعى الجامعات لتدبير التمويل من مصادر متعددة لدعم تنفيذ برامج وأنشطة التعهد والمسئولية المدنية .

٨- مشاركة الجامعات في أنشطة التقييم ونشر الإستراتيجيات الناجحة وتبادلها مع الجامعات الأخرى.

تعليق عام على المشروع

تميز المشروع الأمريكي للديمقراطية " التعهد المدني والتعليم العالي والقرن الحادي والعشرين" ، بالسمات التالية :

١- أنه مشروع قومي إلزامى لمؤسسات التعليم الجامعي بالتعاون والشراكة مع مؤسسات مجتمعية أخرى .

٢- تتعهد رابطة رؤساء الجامعات والكليات الأمريكية وكل مؤسسات التعليم العالي والجامعي بإدخال برامج وأنشطة التعهد والمسئولية المدنية في جميع ممارسات الحرم الجامعية .

٣- يتعهد رؤساء الجامعات بتنفيذ هذا المشروع داخل الحرم الجامعي ودعم وتقديم التسهيلات المطلوبة لنجاح المشروع .

٤- يتعهد عمداء الكليات بتضمين التعهد والمسئولية المدنية في أهداف واستراتيجيات الكليات وكذلك في رؤيتها ، رسالتها ، برامجها وانشطتها وبالتعاون مع المؤسسات المجتمعية في البيئة المحيطة بها .

٥- تُعدُّ الكلية ركيزة أساسية في دعم وتنفيذ التعهد والمسئولية المدنية وذلك بتشكيل ثقافة مؤسسية داعمة لذلك ، من خلال اقتناع والتزام جميع أعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب .

٦- وجود قناة اتصال بين الهيكل التنظيمي للمشروع على المستوى القومي ، وبين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات على المستوى المحلى في جميع مراحل المشروع

٧- وجود شراكة بين مؤسسات التعليم الجامعي والعالي ومؤسسات المجتمع المختلفة لتنفيذ التعهد والمسئولية المدنية مثل صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية .

٨- يمثل المشروع إجماع قومي من خلال الحوار الوطني لدعم المشروع، والتواصل بين رؤساء الجامعات والرؤساء الأكاديميين والكليات والطلاب مع بعضهم . ويتم تبادل الخبرات الجامعية بين الجامعات ونشر أفضل الممارسات على نطاق واسع من خلال الرابطة الأمريكية للجامعات والكليات وصحيفة نيويورك تايمز .

٩- يتضمن هذا المشروع ممارسة جميع الطلاب لأنشطة التعهد والمسئولية المدنية في الكليات والجامعات المشاركة حيث بلغ عددهم (١.٣) مليون طالب .

١٠- الاهتمام بتقييم نتائج التعهد والمسئولية المدنية على مستوى الحرم الجامعية، ونشر تلك النتائج على المستوى القومي لتكون معياراً لاعتماد هذه المؤسسات.

٤- واقع تنمية المسئولية المدنية في التعليم الجامعي المصري

أ- واقع المسئولية المدنية في فلسفة وبنية وأنشطة التعليم الجامعي المصري

بات من المؤكد أن التعليم الجامعي يعد عصب التنمية الشاملة في المجتمع بإبعادها المختلفة التي تغطى مجالات حياة الإنسان كافة بما يقوم به من تعزيز القدرات الإنسانية والمشاركة الفعالة في قضايا المجتمع من خلال قيامة بأكبر عدد من النشاطات التعليمية والأدبية والفكرية والفنية والتي تتحقق من خلال الوظائف الأساسية للجامعات.

وتتفق الأدبيات والدراسات المرتبطة بالتعليم الجامعي على وجود ثلاثة وظائف أساسية يسعى إلى تحقيقها وهى : وظيفة التدريس والتعليم من خلال البرامج التعليمية في شتى أنواع التخصصات بقصد إعدادهم وتأهيلهم لسوق العمل ليكونوا قادرين على الإسهام في تنمية مجتمعاتهم وتعد هذه الوظيفة على رأس أولويات التعليم الجامعي ، وثاني هذه الوظائف تتمثل في البحث والتطوير وذلك بما يتوافر لدية من كفاءات علمية تسهم في إنتاج بحوث علمية وتجارب ومشروعات بحثية وتطويرية لكثير من مجالات الحياة وكذلك المؤسسات المجتمعية . وثالث هذه الوظائف تتمثل في خدمة المجتمع وقضاياه المختلفة من خلال وحداته ومراكزه ومنشأته ومختبراته التي تقدم خبراتها وإسهاماتها لجميع الهيئات والمؤسسات وما تقدمة من استشارات وأبحاث وحلول لمعالجة العديد من المشكلات المجتمعية ، وكذلك ما تقدمه الجامعات من برامج التعليم والتدريس المستمر التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة .

وعلى الرغم من أهمية الوظائف الثلاثة السابقة للتعليم الجامعي إلا أن الدور المتوقع أن يقوم به لازال بعيداً عن المأمول منه في مواجهة ومواكبة التحديات المعرفية والتكنولوجية والمجتمعية التي تتبلور في خريج متمكن علمياً وتكنولوجياً واجتماعياً.

ومن ثم فقد أوصت الأدبيات التربوية بضرورة اهتمام التعليم الجامعي بتربية الشباب كمواطنين ايجابيين في الأداء الوطني ، وضرورة توفير حياة جامعية تنمى شخصيتهم سياسياً وتعينهم على فهم حقوقهم ومعرفة واجباتهم وتدعم ثقافة الحوار والتسامح واحترام التنوع والتعدد والمساواة ، فضلاً عن إتاحة الفرصة للطالب للتعبير عن نفسه والتفاعل مع الآخرين من خلال الممارسة الديمقراطية التي تقوم على

المساواة واحترام المشاعر الايجابية واحترام الرأي الآخر ليتسنى للتعليم الجامعي المساهمة في التنمية الاجتماعية الشاملة بكل أشكالها وأبعادها. (٦٢)

وتشير الأدبيات في مجال تطوير المؤسسة التعليمية في مصر إلى تعدد رؤى التطوير، والتي يتداخل ويتقاطع فيها ما هو وطني بما هو دولي، وما هو سياسي متضمناً الإصلاح السياسي والتنشئة السياسية والتربية على الديمقراطية والمشاركة المجتمعية، بما هو اقتصادي واجتماعي بما يتضمنه من تغيرات اقتصادية وتلبيه احتياجات سوق العمل ومشكلة البطالة، وبناء قاعدة علمية تبنى مرتكزات حقيقية للتنمية، واللحاق بالتطورات الاقتصادية العالمية والدخول في سوق إنتاج المعرفة. وعلى الرغم من التداخل والتقاطع والاشتباك بين هذه الرؤى إلا أنها تجمع على أن تطوير المؤسسة التعليمية هو مفتاح أي مشروع حقيقي للنهضة المجتمعية. (٦٣)

وبذلك يصبح أي مشروع لإصلاح وتطوير المؤسسة التعليمية هو في جوهره مشروع للتغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي ويتوقف نجاح ذلك على قدرة المؤسسة التعليمية على استفادة دورها التربوي في التنشئة السياسية لبناء مواطن ايجابي ومشارك في إحداث التنمية والتغيير.

وعلى الرغم من أهمية المؤسسة التعليمية في بناء وتكوين المواطنة الايجابية والمسئولية المدنية، تشير دلالات الواقع والممارسة فيها إلى أنها تعكس القيم السلبية للمواطنة ولا تعزز المسئولية المدنية وذلك من خلال آليات تتسم بها المؤسسة التعليمية سواء في التعليم قبل الجامعي أو في التعليم الجامعي ومؤسساته المختلفة، وتتمثل هذه الآليات في: (٦٤)

١- المقررات الدراسية وما تحمله من تناول سطحي، جزئي مشوه لقضيتي المواطنة والمشاركة وما يرتبط بهما من حقوق وواجبات تستند إلى قيم الحرية والمساواة والعدالة.

٢- غياب الأنشطة الطلابية التي تسمح بالممارسة العملية للسلوكيات التي تعكس القيم الديمقراطية، وتدرب الطلاب على آلياتها وأدواتها.

٣- بنية ونمط العلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة التعليمية، والتي تقوم على السلطة الأحادية من جانب الهيكل الإداري والأساتذة في فرض قواعد الضبط داخل المؤسسة التعليمية، وتحكم التفاعلات بين عناصر المنظومة التعليمية.

وتشكل العناصر الثلاثة السابقة بطابعها المباشر وغير المباشر الآليات الأكثر فاعلية في عملية التنشئة السياسية ، ويتم من خلالها بناء الثقافة السياسية للأجيال الجديدة ، وتحديد ملامح وعيها السياسي ومستوى ونوعيه مشاركتها ، ومدى إحساسها بالمسئولية ، وكذلك نوعية حزمة القيم السياسية والمدنية التي تتبناها ، وتحدد أنماط تفاعلها مع الأفراد والجماعات والمؤسسات والمشكلات المحيطة بها ، والأدوار التي يجب أن تقوم بها هذه الأجيال على امتداد حياتها . ومن هنا تكمن خطورة دور المؤسسة التعليمية على اختلاف مستوياتها في بناء وتشكيل المواطنة الايجابية والفعالة وتنمية المسئولية المدنية لدى طلابها .

وتؤكد الأدبيات السياسية على أهمية دور المؤسسة التعليمية في نشر ثقافة الديمقراطية والتحول الديمقراطي وذلك بتفكيك ومحاصرة ثقافة التسلط والاستبداد ، ونشر وترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية لدى مختلف فئات المجتمع ، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تغيير جوهري في سياسات المؤسسات التعليمية من حيث أهدافها وأولوياتها ومضامينها ووسائلها . (٦٥)

وقد أكد ذلك تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ حيث أشار إلى ضرورة تفعيل عقد اجتماعي جديد يحدد العلاقة بين المواطنين والدولة يقوم على حماية الحريات والحقوق السياسية وكذلك بحث الحقوق الاجتماعية وتوافر بيئة مواتية لتمكين المواطنين من المشاركة في تحقيق الديمقراطية ، وأوضح التقرير أن النظام السياسي كما تجسده سلطة الدولة قد لعب دوراً قائداً في كافة العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من خلال السلطة المركزية للدولة التي تميز بها النظام السياسي في مصر . (٦٦)

بينما تؤكد الأدبيات أن النجاح في تحقيق التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي يجب أن يعتمد حاليا على الجهود القومية المتضافرة التي تسعى لتحقيق العدالة ، وأصبحت الديمقراطية قضية قومية تحظى بإجماع كافة التيارات والأحزاب السياسية ، وقد أدى ذلك كله إلى أن أصبحت المطالبة بتحقيق الديمقراطية ظاهرة متنامية بفعل التحديات المحلية والدولية مما أدى إلى طرح سيناريو يسعى إلى تحقيق نقلة نوعية تحقق العملية الديمقراطية فى الواقع، وتخلق المؤسسات الديمقراطية التي في ظلها تؤمن حقوق المواطنة للكافة ويتقبل الجميع التزاماتهم الجديدة وتكون

المشاركة في السلطة وتداولها محاور أساسية للنظام السياسي . ويدعم هذا النظام من خلال تغيير إيديولوجي لدعم ثقافة احترام الحقوق والحريات ، والكرامة الإنسانية ، وكذلك من خلال تغييراً مؤسسياً لغرس قيم الكفاءة ومبدأ المساءلة في المؤسسات المجتمعية ، وان تستند السياسة العامة إلى أسس علمية تستهدف الصالح العام وتتمركز حول المشاكل وتهتدي بمبادئ المساءلة والمشاركة واللامركزية. (٦٧)

وقد ارتبط بالواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي واقع تعليمي يعكس متطلباته وسمات مواطنيه وقدراتهم ، حيث يعكس الواقع التعليمي المتغيرات المجتمعية والعالمية . وقد انعكس ذلك داخلياً على تنوع الأنماط التعليمية ما بين عامة وخاصة بمستويات مختلفة سواء فى التعليم قبل الجامعي، وكذلك التعليم الجامعي ما بين عام وأزهري وما بين العام والخاص والأجنبي، مما تترتب على هذا الانشطار التعليمي انشطاراً ثقافيا واجتماعيا أثر على تكوين الانتماء والمواطنة، وقد عبر عن ذلك حامد عمار (٢٠٠٧) " انه قد صحب كل تلك المفارقات في فرص التعليم ومناهجه وأساليبه ولغاته وتمايزاته الاجتماعية اضطراب في تكوين الذهنيات ، وطرق التفكير ومهاراتها وإدراك ما يعج به عالمياً من متغيرات ، حتي اختلط فى تعليمنا ومن خلال أجوائه ووظائفه بني تنمية القدرات اللازمة لتمكين المتعلم من إعمال العقل واستقلاليه النظر والتقدير والثقة بالنفس اختلطت مع التلقين والإذعان والإحكام الجاهزة التي تفرضها التعبئة الأيدلوجية لقوى السيطرة السياسية". (٦٨)

وقد ترتب على هذا الانشطار والتباين في المنظومة التعليمية أن أصبحت المهمة الأساسية لها غير واضحة وغير متماسكة ما بين مهمة إرساء وترسيخ قواعد الثقافة الوطنية لبناء الإنسان والمواطن المصري ، وبين تفاعلها مع الثقافات والمتغيرات العالمية بتكوين المواطن السوقي ، حيث يكون الاهتمام في المستوى الجامعي خاصة في معظم المؤسسات الخاصة والأجنبية على تعلم مواد التجارة والمحاسبة والإدارة وإدارة الإعمال والحاسوب ونظم المعلومات والاقتصاد وغيرها من المقررات المهيأة للعمل في الاستثمارات الأجنبية أو الهجرة إلى ديارهم ، وقد نتج عن ذلك سيادة قيم نموذج السوق وإنتاج المواطن السوقي الذي ينشد العمل في مؤسساته العالمية أو يغترب فكراً حتى تتاح له الهجرة الخارجية . (٦٩)

مما جعل دور التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بخاصة في بناء وتكوين المواطنة الإيجابية والمسئولية المدنية تجاه المجتمع هما العنصران الغائبان في فلسفة

وبنية التعليم الجامعي المصري وممارساته وانشطته ومشروعات تطويره ، ويتضح ذلك من خلال تحليل إستراتيجية تطوير التعليم الجامعي المصري ، حيث لم يرد اهتمام الإستراتيجية بتنمية المواطنة والمسئولية المدنية لطلاب الجامعات ، حيث تحددت رؤية الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي في النقاط التالي :

- دور قيادي في التعليم العالي في مجتمع المعرفة .
- التميز والقدرة على المنافسة .
- قاعدة للابتكار والإبداع .
- قاطرة للتنمية .

كما تتحدد رسالتها فيما يلي :

- تلبية الطلب على التعليم العالي كماً وكيفاً .
- ضمان الجودة في التعليم العالي .
- الاستفادة القصوى من تقنية الاتصالات والمعلومات في التعليم العالي .
- البحث العلمي الهادف ودراسات عليا متطورة .
- التنمية المستمرة لقدرات الهيئات الأكاديمية والقيادات .
- تكامل تأهيل طلاب التعليم العالي علميا واجتماعيا وثقافيا في ظل نظم ولوائح متطورة . (٧٠)

وبالنظر إلى رؤية ورسالة الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي يتضح أنها لا تهتم بتنمية المواطنة والمسئولية المدنية للمواطن تجاه مجتمعة واكتفت برؤى عامة حول تأهيل الطلاب علمياً واجتماعياً وثقافياً دون التعهد بتنمية المواطنة والمسئولية المدنية، كما تتبناها رؤى التطوير في بعض نماذج التطوير التي تبناها البحث .

ويؤكد عدم اهتمام الإستراتيجية بتنمية المسئولية المدنية للطلاب اهتمام جميع مشروعات التطوير بفتح تخصصات جديدة في الكليات الجامعية وتعديل بعض اللوائح لتضم التخصصات الجديدة وبرامج الدراسات العليا وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والمشروعات البحثية والتنافسية وربط هذه المشروعات بخدمة المجتمع . بينما لم تضم المشروعات برامج لتطوير وتنمية المسئولية المدنية لطلابها وبقيت الجامعية في إطارها التقليدي في وظائفها الثلاثة التدريس والبحث العلمي ، وخدمة

المجمع ، على الرغم من اهتمام الاتجاه العالمي بالمسئولية المدنية والتعهد المدني لجميع مؤسسات التعليم العالي، وذلك لإعداد مواطن إيجابي مشارك في القضايا المجتمعية داخلياً وخارجياً.

وكذلك جاءت استراتيجيات التطوير على مستوى كل جامعة لتعكس رؤية ورسالة الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي ، حيث اهتمت بالجوانب المتعلقة بالوظائف الثلاثة للتعليم للجامعي ، فعلى سبيل المثال جاءت إستراتيجية تطوير جامعة الزقازيق لتعكس رؤية ورسالة وأهداف الإستراتيجية لقومية لتطوير التعليم العالي، حيث اهتمت فلسفة وأهداف الإستراتيجية بالوظائف الثلاثة للتعليم الجامعي وجاءت مشروعات التطوير لتعكس أيضا هذه الوظائف وذلك في إطار زمني حتى عام ٢٠٠٢ وقد جاءت مشروعات التطوير لتجسد رؤية ورسالة وأهداف إستراتيجية الجامعة بمجموعة من البرامج منها : (٧١)

١- دراسة وترشيد وتحسين العلاقة التفاعلية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.
٢- إعداد أدلة إرشادية للطلاب حول النواحي الإجرائية الخاصة بالنشاطات الطلابية.
٣- دعم نشاطات الطلاب وترسيخ الروح النقدية بينهم .
٤- إنشاء مراكز التنسيق والعلاقات الخارجية .
٥- تدعيم برامج الرعاية الصحية .
٦- إعداد مركز لقياس السلوك التنظيمي .
٧- تدعيم المكتبات .
٨- حصر مشكلات المجتمع الإقليمى .

ومما سبق يتضح أن هذه البرامج تتسم بإطار نظري يفتقد إلى الإجرائية ومسارات التحقيق في إطار زمني معين ظهرت في صورة مطويات وعروض تقديمية للبرامج دون أن تنعكس في واقع الممارسة العملية للحياة الجامعية في الكليات المختلفة، وهذا ما سوف تكشف عنه الدراسة الميدانية .

ب- واقع تنمية المسئولية المدنية لطلاب الجامعة من خلال الأنشطة الطلابية "جامعة الزقازيق نموذجاً"

تُعدُّ لائحة الأنشطة الطلابية لائحة موحدة على مستوى الجامعات المصرية، وتنقسم الأنشطة الطلابية إلى أنشطة ثقافيه واجتماعية ورياضية وفنية وجوالة، وتمارس هذه الأنشطة من خلال لجان أنشطة طلابية هي اللجنة الثقافية والاجتماعية والرياضية والفنية والجوالة، كما يوجد تجميع لأنشطة هذه اللجان من خلال لجنة الأسر، حيث تمارس من خلالها جميع الأنشطة السابقة، وذلك بهدف انخراط ودمج الطلاب علي مستوى كل كلية في أسر. وعلى مستوى الجامعة يتألف النشاط الطلابي بها من خلال لجان رئيسية للأنشطة الطلابية تمثل النشاط الثقافي والاجتماعي والرياضي والفني والجوالة وتقوم بتنظيم الأنشطة الطلابية على مستوى الجامعة والكليات وكذلك تنظيمها مع الجامعات الأخرى.

وبفحص وثائق الأنشطة الثقافية للجامعة للموسم الثقافي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ يتضح أن معظمها يتركز في صورة ندوات ومؤتمرات ثقافيه حول بعض القضايا المجتمعية كالأزمة المالية وتأثيرها على مصر، تكنولوجيا المياه، السلوك الإنساني والانتماء الوطني، صحة البيئة بمفهومها الحديث وتداعياتها الأكاديمية، وكذلك ندوة عن البطولات المصرية خلال حرب أكتوبر. (٧٢)

ويغلب على هذه الندوات والمؤتمرات أسلوب المحاضرة من الأطراف المدعوة للندوة دون مشاركة حوارية حول القضايا المجتمعية، كما أن تمثيل الطلاب تمثيلاً ضئيلاً بالنسبة لعدد طلاب الجامعية، كما يتم انتقاء الطلاب المشاركين من اتحادات طلاب الكليات دون تمثيل لفئات الطلاب على مستوى الكلية.

وتنحصر الأنشطة المركزية للجامعة فى الاهتمام بالتوعية البيئية من خلال مؤتمرات تتعلق بالبيئة ومشكلاتها ويغلب عليها تقديم أوراق عمل من أساتذة الجامعة والباحثين في المجالات المختلفة دون مشاركة فعالة من جانب الطلاب لمناقشة القضايا التي تتعلق بالبيئة في مجتمعاتهم المحلية.

كما تتركز الأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع المحلى المحيط بالجامعة بالقوافل الطبية والمسوح الاجتماعية والبيطرية والثقافية لبعض القرى المحرومة منها في محافظة الشرقية. (٧٣)

وكذلك تتركز أنشطة الجامعة في خدمة المجتمع بتوثيق علاقة الجامعة بالمجتمع المحلى من خلال مجموعة من البحوث والدراسات النظرية في مجال البيئة.(٧٤)

ويغلب على هذه المهرجانات الطابع الرسمي الإعلامي الذي يوضح جهود الجامعة في مجال الأنشطة الطلابية وخدمة المجتمع دون المشاركة الفعالة لغالبية الطلاب في هذه الأنشطة والمؤتمرات ، كما تتركز الأنشطة الطلابية في صورة معسكرات يغلب عليها الطابع الترفيهي ولا يمثل القطاع العريض لطلاب الجامعة .

كما تقوم الجامعة بتسيير القوافل الطلابية المتكاملة التي تقوم بمجموعة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والفنية بالإضافة إلى ندوات تثقفيه في مجالات : الصحة الإنجابية . وتنظيم الأسرة (المجال الصحي) المجتمع المحلى والمشاركة السياسية (المجال السياسي) ، الإسلام دين الوسطية والتسامح والاعتدال (المجال الديني) إلى جانب بعض الأنشطة الفنية والاجتماعية في القرى المستهدفة .(٧٥)

وتؤكد الدراسات أن معظم الأنشطة الطلابية تتم بشكل تقليدي في اختيار الطلاب للأنشطة ويتكرر الطلاب المشاركون في الأنشطة المختلفة نظراً لعزوف الطلاب عن المشاركة الفعالة في الأنشطة الطلابية سواء على مستوى الكلية أو على مستوى الجامعية ، وذلك لأسباب تتعلق بلوائح تشكيل الاتحادات الطلابية وطريقة تنفيذها ، حيث يحكم هذه الاتحادات لوائح فنية ومالية وإدارية واحدة على مستوى الجامعات المصرية.(٧٦)

ومن خلال ما سبق يتضح غياب رؤية واضحة في رؤية ورسالة الجامعة واستراتيجيات تطويرها وأنشطتها وممارستها ومشروعاتها فيما يتصل بالتكوين السياسي لطلاب الجامعة بحيث يساعد في عمليات التحول الديمقراطي في المجتمع والذي يتطلب أن يكون التكوين السياسي والثقافي وتنمية المواطنة والمسئولية المدنية في مناخ جامعي يقترن فيه التثقيف بالممارسة للتعددية السياسية في إطار ديمقراطي ، وبحيث يتلاقح الفكر والوعي بالفعل والممارسة للقاعدة العريضة لطلاب الجامعية في أداء يومي يتجدد ويتنامى في اتساق وتكامل عاماً بعد عام .(٧٧)

ويؤكد ما سبق أيضاً غياب ميثاق للتعهد المدني والمسئولية المدنية للجامعات وكلياتها في إعداد المواطنة الايجابية والمسئولية والمشاركة بفعالية في قضايا المجتمع

على المستوى المحلى والعالمي . وهذا ما سوف تقوم به وتكشف عنه الدراسة الميدانية للتعرف على واقع تنمية المسئولية المدنية لطلاب الجامعة للتعرف على هذا الدور في الواقع من خلال النظرية والممارسة.

المحور الثاني: الإطار الميداني للدراسة

١- هدف الدراسة الميدانية وأداتها ،وعينة الدراسة وأسلوب المعالجة الإحصائية.

أ- هدف الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلي التعرف على دور التعليم الجامعي المصري في تنمية المسئولية المدنية لدى طلاب الجامعة ، وذلك من خلال التعرف على مدى تضمين مكونات مفهوم المسئولية المدنية وأهدافها وأبعادها في فلسفة وأهداف الكليات الجامعية والممارسات الإدارية لإدارة الكليات وتفاعلاتهم مع الطلاب وأعضاء الكليات ، وكذلك من خلال تفاعلات أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب في الأنشطة الطلابية ومن خلال تدريس المقررات الدراسية وأساليب التدريس والتفاعلات داخل وخارج القاعات . هذا بالإضافة إلى معرفه مدى تفاعل الكليات الجامعية مع مؤسسات المجتمع المحلى .

ب- أداة الدراسة الميدانية

أعد الباحثان استبياناً تضمن ست محاور أساسية تشمل جميع عناصر ومكونات العملية التعليمية داخل كليات الجامعة تحتوى على (١٢٠) عبارة تقيس مدى تضمين مفهوم المسئولية المدنية وأهدافها وإبعادها في جميع عناصر ومكونات العملية التعليمية ، وتم بحث الصورة المبدئية للاستبيان مع الأساتذة المتخصصين والمهتمين بدراسة المسئولية المدنية والتعهد المدني في تخصصات التربية وعلم الاجتماع ، وقد تم حذف بعض العبارات وإضافة بعضها، بناءً على ما أسفر عنة بحث مضمون الاستبيان ومناقشته واستكمال جوانبه العلمية ليكون صالحا للتطبيق. ويظهر الاستبيان في صورته النهائية في ست محاور هي كالتالي :

المحور الأول : يتعلق بفلسفة وأهداف الكليات الجامعية ، ويحتوى على تسع عشره عبارة تقيس مدى تضمُّن مفهوم المسئولية المدنية وأهدافها وأبعادها في فلسفة وأهداف الكليات .

المحور الثاني : يتعلق بإدارة الكليات والممارسات الإدارية لها ويحتوى على خمس عشرة عبارة تقيس مدى تضمين مفهوم المسئولية المدنية وأهدافها وأبعادها لدى إدارة الكليات وممارستها المختلفة بالكليات .

المحور الثالث : يتعلق بالمناخ المؤسسي للكليات الجامعية ويحتوى على سبع عشرة عبارة تقيس مدى تضمين مفهوم المسئولية المدنية وأهدافها وأبعادها في العلاقات بين الطلاب ، وبين أعضاء التدريس والطلاب وكذلك العلاقات بين أعضاء هيئة التدريس بالكليات.

المحور الرابع: يتعلق بالمواد الدراسية للكليات الجامعية ويحتوى على عشر عبارات تقيس مدى تضمين مفهوم المسئولية المدنية وأهدافها وأبعادها في المواد الدراسية المقررة بالكليات

المحور الخامس : يتعلق بالأنشطة الطلابية للكليات الجامعية ويحتوى على خمسٍ وعشرين عبارة تقيس مدى تضمين المسئولية المدنية وأهدافها وأبعادها في الأنشطة الطلابية بالكليات

المحور السادس : يتعلق بتفاعلات الكليات مع المجتمع المحلى ومؤسساته ويحتوى على تسع عبارات تقيس مدى تضمين المسئولية المدنية وأهدافها وإبعادها في التفاعلات مع المجتمع المحلى ومؤسساته .

وقد قام الباحثان بتطبيق الاستبيان على عينه استطلاعيه من الطلاب لضمان وضوح المفردات ودقتها ، وبعد الاطمئنان على دقه الأداة واستكمال جوانبها العلمية أصبحت صالحة للتطبيق النهائي .

ج- عينه الدراسة الميدانية

طبقت الأداة على عينة عشوائية من الطلاب في خمس كليات بجامعة الزقازيق هي كلية التربية ، الآداب ، التجارة ، العلوم والهندسة . وقد روعي في اختيار العينات تنوع التخصصات ، وأن تكون من خلال السنوات النهائية بالكلية ، حتى يكون قد مر بكل الخبرات والممارسات التي تشكل وعيه وقيمه ، والجدول رقم (١) يوضح تمثيل العينة في الكليات الخمس .

جدول (١)

توزيع العينة الكلية

التربية	الآداب	التجارة	العلوم	الهندسة	الإجمالي
٤٧١	٣٩٧	٤١٨	٣٧٠	٣١٦	١٩٧٢

د- أسلوب المعالجة الإحصائية للدراسة الميدانية

بعد تطبيق الأداة وتفريغ بياناتها وحساب التكرارات للاستجابات الثلاث [لا تطبق – تطبق إلى حد ما – تطبق بدرجة كبيرة] تم حساب النسب المئوية والمتوسط الحسابي الإجمالي العينة لكل عبارة من عبارات كل محور وكذلك حساب المتوسط الحسابي لاستجابات العينة لكل محور من محاور الاستبيان وذلك للتعرف على دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية لدى الطلاب .

٢- تحليل نتائج الدراسة الميدانية

من خلال المعالجة الإحصائية لحساب التكرارات والنسب المئوية للاستجابات الثلاث للعينة [لا تطبق – تطبق إلى حد ما – تطبق بدرجة كبيرة] ، أسفرت النتائج عن ملاحظة هامة وهي تجاوز معظم التكرارات والنسب المئوية للاستجابة [لا تطبق – تطبق إلى حد ما] نسبة (٤٠٪) ، لذا يرى الباحثان أن مضمون العبارة يدل على عدم تطبيقها في الجامعة إذا كانت نسبة الاستجابة بـ لا تطبق أو تطبق إلى حد ما لا تقل عن (٤٠٪) أو مجموع نسبتيهما لا تقل عن (٨٠٪) .

(١) تحليل نتائج المحور الأول : الأهداف

بتحليل استجابات الطلاب للمحور الأول يتضح أن أهداف الكليات لا تدعم تنمية المسئولية المدنية لطلاب الجامعة، ويظهر ذلك واضحا من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات الطلاب في المحور الأول كما يبين ذلك جدول رقم (٢).

جدول(٢)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات الطلاب لمحور الأهداف

م	لا تطبق		تطبق إلى حد ما		تطبق بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٦٩٤	٣٥,٢	١١٦٤	٥٩	١١٤	٥,٨	١,٧١
٢	٦٨٦	٣٤,٨	١٠٧٥	٥٤,٥	٢١١	١٠,٧	١,٧٦
٣	٩١٠	٤٦,١	٧٧٨	٣٩,٥	٢٨٤	١٤,٤	١,٧٣
٤	٨٤٤	٤٢,٨	٩٢٥	٤٦,٩	٢٠٣	١٠,٣	١,٦٧
٥	٦٧١	٣٤,٠	٩٧٦	٤٩,٥	٣٢٥	١٦,٥	١,٨٢
٦	٨٦٥	٤٣,٩	٨٦٦	٤٣,٩	٢٤١	١٢,٢	١,٦٨
٧	٧٢٧	٣٦,٩	٨٧٥	٤٤,٣	٣٧٠	١٨,٨	١,٨٢
٨	٨٢٠	٤١,٦	٧٩٩	٤٠,٥	٣٥٣	١٧,٩	١,٧٦
٩	٨٠٦	٤٠,٩	٧٣٤	٣٧,٢	٤٣٢	٢١,٩	١,٨١
١٠	٧٩١	٤٠,٢	٨٣٩	٤٢,٥	٣٤٢	١٧,٣	١,٧٧
١١	٦٥٦	٣٣,٢	٩٠١	٤٥,٧	٤١٥	٢١,٠	١,٨٨
١٢	٣٦١	١٨,٣	٨٣٤	٤٢,٣	٧٧٧	٣٩,٤	٢,٢١
١٣	٦٣٣	٣٢,١	٧٩٩	٤٠,٥	٥٤٠	٢٧,٤	١,٩٥
١٤	٥٩٩	٣٠,٤	٧٩٢	٤٠,٢	٥٨١	٢٩,٤	١,٩٩
١٥	٤٩٢	٢٤,٩	٩٣٨	٤٧,٦	٥٤٢	٢٧,٥	٢,٠٣
١٦	١٠٤٠	٥٢,٧	٧٤٥	٣٧,٨	١٨٧	٩,٥	١,٥٧
١٧	١٠٩٨	٥٥,٧	٧٤٥	٣٧,٨	١٢٩	٦,٥	١,٥١
١٨	٦٣٠	٣٢,٠	١٠٤٤	٥٢,٩	٢٩٨	١٥,١	١,٨٣
١٩	٩٠٥	٤٥,٩	٧٩٨	٤٠,٥	٢٦٨	١٣,٦	١,٦٨

بتحليل الجدول السابق ، وتمشياً مع رؤية الباحثيْن في تحليل نتائج الدراسة الميدانية ، نجد أن تضمين مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية في أهداف الكليات لا

تتحقق حيث جاءت الاستجابات لا تطبق وتطبق إلى حد ما للعبارات: تتبنى الكليات رؤية طويلة المدى لتعليم الطلاب قيم المواطنة والمسئولية المدنية بنسب (٩٤.٢٪) ، (٨٩.٣٪) على التوالي ، كما لا تدعم الكلية الأهداف المحلية للبيئة المحيطة بنسبة (٨٥.٦٪) ، ويؤكد ذلك عدم توافر وعى عام مشترك بين جميع الأعضاء للغرض المدني، وسعى الكلية إلى تحقيق الفهم والالتزام بالتعهد المدني للمجتمع بنسبة (٨٩.٣٪) ، (٨٣.٥٪) على التوالي، ويدعم ذلك أن عدم تبنى الكليات لرؤية واضحة وسياسات مساعدة تروجان الالتزام الواعي لتعليم المواطنة حيث جاءت بنسبة (٨٧.٨٪) ، وجاءت عدم تعهد أعضاء الكليات بتوفير خبرات تعاونيه ومشاركه تعزز التعلم وحل المشكلات المرتبطة بتطوير المواطنة بنسبة (٨١.٢٪) في حين جاءت استجابات الطلاب في عدم تضمين أهداف الكليات لتنمية التفكير الناقد وإعداد الطلاب للمواطنة الديمقراطية ونشر الثقافة المدنية التي تدعم الديمقراطية والتسامح الفكري بنسب (٨٢.١٪) ، (٨٢.٧٪) ، بينما جاءت النسب المئوية لاستجابات الطلاب لعبارات عدم دعم أهداف الكليات الثقافة المواطنة المسئولة والمستنيرة، بحيث تمكن الطلاب من تطوير فهم متزايد لمؤسسات الديمقراطية الدستورية وللأهداف والقيم التي تقوم عليها هذه المؤسسات ، وتطوير المهارات المطلوبة للمشاركة كمواطنين نشطين ومؤثرين في الحياة الاجتماعية وتطوير أساليب ديمقراطية لاتخاذ القرارات وإدارة الصراعات بطريقة سلميه كالتالي (٩٠.٥٪) ، (٩٣.٥٪) ، (٨٤.٩٪) ، (٨٦.٤٪) على التوالي .

ويؤكد عدم تضمين مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية في أهداف الكليات الجامعية أن باقي العبارات التي لم تحصل على نسبة (٨٠٪) للاستجابة لا تطبق وتطبق إلى حد ما قد حصلت على نسب مئوية عالية أقرب إلى (٨٠٪) ويعنى هذا عدم تبنى أهداف الكليات نشر الثقافة المدنية التي تدعم الديمقراطية والتسامح الفكري وعدم دعم أهداف الكلية للاتجاهات الايجابية نحو احترام الآخر وإدارة الخلاف بالحوار ، وكذلك عدم دعم أهداف الكليات القيم والمبادئ المرتبطة بحقوق الإنسان المختلفة والقيم والمبادئ الايجابية في أداء الواجبات والالتزامات المجتمعية حيث جاءت بنسب (٧٩٪) (٧٢.٦٪) ، (٧٠.٦٪) ، (٧٢.٥٪) على التوالي .

ويؤكد ما سبق ويتضح بصورة جلية استجابات العينة للاختيار تطبق بدرجة كبيرة حيث جاءت النسب المئوية لاستجابات جميع أفراد العينة على عبارات هذه المحور أقل من (٤٠٪) باستثناء العبارة القريبة من تلك النسبة وهى تدعم أهداف

الكلية الاتجاهات الايجابية نحو العمل الجماعي ، حيث جاءت نسبتها(٣٩.٤٪) ، وجاءت النسب المئوية لاستجابات العينة في باقي العبارات بعيدة تماماً عن النسبة المعيارية للتحليل الإحصائي وهي (٤٠٪). مما يؤكد أن رؤية وأهداف الكليات لا تدعم تنمية مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لطلاب الجامعة .

وبحساب المتوسط الحسابي لعبارات المحور الأول جاء المتوسط أقل من (٢.٠٠) لجميع العبارات عدا العبارة تدعم أهداف الكلية الاتجاهات الايجابية نحو العمل الجماعي حيث جاء المتوسط الحسابي لها (٢.٢١). مما يؤكد نتيجة التحليل الإحصائي لاستجابات العينة والتي تبرز عدم تضمين مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية في أهداف الكليات باستثناء تلك العبارة .

وتتفق النتائج الميدانية مع ما توصلت إليه الدراسة في إطارها النظري بأن الجامعات والكليات لا تتبنى في رؤيتها وأهدافها تنمية مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية . وهذا يخالف ما تتبناه الاتجاهات العالمية المعاصرة من ضرورة تضمين تلك المفاهيم والأهداف والإبعاد في رؤية وأهداف الجامعات والكليات كما يؤكده الإطار النظري للدراسة .

وهذا يؤكد أن رؤية وأهداف الجامعات والكليات تحتاج إلى مراجعه مستمرة لتتوافق وتساير الاتجاهات العالمية لتضمين ذلك في رؤيتها وأهدافها .

(٢) تحليل نتائج المحور الثاني : الإدارة والممارسات الإدارية :

بتحليل استجابات الطلاب للمحور الثاني ، يتضح أن الممارسات الإدارية لإدارة الكليات في تعاملاتها وعلاقاتها بالطلاب لا تدعم تنمية المسئولية المدنية لطلاب الجامعة ، ويظهر ذلك واضحا من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات الطلاب لمحور الإدارة والممارسات الإدارية ، كما يبين ذلك جدول رقم (٣).

جدول (٣)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات الطلاب لمحور الإدارة والممارسات الإدارية

م	لا تطبق		تطبق إلى حد ما		تطبق بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	١٤٤٧	٧٣.٤	٤٠١	٢٠.٣	١٢٤	٦.٣	١.٣٣
٢	١٣٨٩	٧٠.٤	٣٩٤	٢٠	١٨٩	٩.٦	١.٣٩
٣	١٣٧١	٦٩.٥	٤٩٩	٢٥.٣	١٠٢	٥.٢	١.٣٦
٤	١١٤٥	٥٨.١	٦٥٨	٣٣.٤	١٦٩	٨.٥	١.٣٤
٥	٦٢٨	٣١.٨	٨٩٥	٤٥.٤	٤٤٩	٢٢.٨	١.٤٦
٦	٦٠٨	٣٠.٨	٧٧٧	٣٩.٤	٥٨٧	٢٩.٨	١.٩٩
٧	٧٠٦	٣٥.٨	٦٣٨	٣٢.٤	٦٢٨	٣١.٨	١.٩٦
٨	١٤٢٠	٧٢.١	٣٤٨	١٧.٦	٢٠٤	١٠.٣	١.٣٥
٩	٨٣٠	٤٢.١	٧٢٨	٣٦.٩	٤١٤	٢١	١.٧٩
١٠	٧٢٥	٣٦.٨	٩٠٩	٤٦.١	٣٣٨	١٧.١	١.٨٠
١١	٩٧٢	٤٩.٣	٨٠٢	٤٠.٧	١٩٨	١٠	١.٦١
١٢	٨٤٥	٤٢.٨	٨٥٤	٤٣.٣	٢٧٣	١٣.٩	١.١٧
١٣	١٤٥٩	٧٤	٤٣٨	٢٢.٢	٧٥	٣.٨	١.٣٠
١٤	٧٨٣	٣٩.٧	٩٥٨	٤٨.٦	٢٣١	١١.٧	١.٧٢
١٥	١٤٤٨	٧٣.٤	٣٩٨	٢٠.٢	١٢٦	٦.٤	١.٣٣

بتحليل الجدول السابق ، وتمشيا مع رؤية الباحثين في تحليل نتائج الدراسة الميدانية ، نجد أن إدارة الكليات لا تستشير الطلاب في عملية صنع القرار، وفى القضايا المتعلقة بحياتهم الجامعية، ولا تشركهم في الاجتماعات المرتبطة بقضاياهم التعليمية المختلفة كما لا تتيح لهم الفرصة لفهم حقوقهم الجامعية ومعرفة سبل

الوصول إليها حيث جاءت استجابات الطلاب للاختيار (لا تطبق وتطبق إلى حد ما) بنسب (٩٣.٧٪) ، (٩٠.٤٪) ، (٩٤.٨٪) ، (٩١.٥٪) على التوالي .

كما توضح استجابات الطلاب أن إدارة الكليات لا تساعدهم في اختيار مقرراتهم الدراسية بنسبة (٨٩.٧٪) ، كما لا توفر لهم الفرص للمشاركة في اتخاذ القرارات ، والحوافز المختلفة لضمان مشاركتهم في أنشطة الحياة الجامعية ، كما لا تتيح لهم الفرص المتساوية لحضور المحاضرات والندوات التي تستكشف القضايا الرئيسية للمجتمع والاقتصاد من المنظور السياسي ، وإثارة تساؤلات حول كيفية إدارة الكليات ويؤكد ما سبق أن الكليات لا تشجع تعاون أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب لإنجاز المهمة المدنية، كما لا توفر أماكن وقنوات لمشاركة الطلاب في إدارة الكليات حيث جاءت استجابات الطلاب للاختيار (لا تطبق وتطبق إلى حد ما) لهذه العبارات بنسب (٨٢.٩٪) ، (٩٠٪) ، (٨٦.١٪) ، (٩٦.٢٪) ، (٨٨.٣٪) ، (٩٣.٦٪) على التوالي .

ويؤكد عدم دعم إدارة الكليات وممارستها الإدارية لمفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية أن باقي العبارات التي لم تحصل على نسبة (٨٠٪) للاختيار لا تطبق وتطبق إلى حد ما قد حصلت على نسب مئوية عالية أقرب إلى (٨٠٪) وهى عبارات تعنى أن الكليات لا تتيح لكل الطلاب المشاركة في حياة الجامعة أو الأنشطة الطلابية التي يرغبون في ممارستها، تعيق إدارة الكليات مشاركة أوسع للطلاب في حياة الجامعة وكذلك في اتخاذ القرارات، ولا تشجع جميع الطلاب على ممارسة الأنشطة الطلابية في الحياة الجامعية حيث جاءت استجابات الطلاب بنسب (٧٧.٢٪) ، (٧٠.٢٪) ، (٦٧.٢٪) ، (٧٩٪) على التوالي وهذا يؤكد عدم دعم إدارة الكليات وممارساتها الإدارية لمفاهيم وأهداف وإبعاد المسئولية المدنية مما يعيق تنمية المسئولية المدنية لدى طلاب الجامعة.

ويؤكد ما سبق ويتضح بصورة جلية استجابات العينة للاختيار (تطبق بدرجة كبيرة) حيث جاءت النسب المئوية لاستجابات جميع أفراد العينة على عبارات هذا المحور أقل من (٤٠٪) .

وبحساب المتوسط الحسابي لعبارات المحور الثاني جاء متوسط جميع العبارات أقل من (٢.٠٠) مما يؤكد أن الممارسات الإدارية لإدارة الكليات لا تدعم تنمية مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لدى طلاب الجامعة .

وتتفق النتائج الميدانية لهذا المحور مع ما جاء في أدبيات الإطار النظري للدراسة ، حيث أكدت أن بنية ونمط العلاقات الاجتماعية داخل الكليات الجامعية تقوم على السلطة الأحادية من جانب الهيكل الإداري وأعضاء هيئة التدريس في فرض قواعد الضبط داخل الكليات والتوجيه والتحكم في التفاعلات بين عناصرها . في حين تؤكد الأدبيات على مستوى الخبرات العالمية على أهمية دور المؤسسات التعليمية في نشر ثقافة الديمقراطية والتحول الديمقراطي وذلك بتفكيك ومحاصرة ثقافة التسلط والاستبداد ونشر وترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية لدى مختلف فئات المجتمع .

(٣) تحليل نتائج المحور الثالث : المناخ المؤسسي

بتحليل استجابات الطلاب للمحور الثالث يتضح أن المناخ المؤسسي في الكليات الجامعية لا يدعم في كثير من جوانبه وعلاقاته تنمية المسئولية المدنية لطلاب الجامعة ، ويظهر ذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات الطلاب لمحور المناخ المؤسسي ، كما يبين ذلك جدول رقم (٤)

جدول (٤)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات الطلاب لمحور المناخ المؤسسي

م	لا تطبق		تطبق إلى حد ما		تطبق بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٥٠٧	٢٥,٧	٩٥٥	٤٨,٤	٥١٠	٢٥,٩	٢,٠٠
٢	٥١٤	٢٦,١	٩٨٩	٥٠,١	٤٦٩	٢٣,٨	١,٩٨
٣	١٩١	٩,٧	٨٦٦	٤٣,٩	٩١٥	٤٦,٤	٢,٣٧
٤	١٣٣	٦,٧	٧٧٦	٣٩,٤	١٠٦٣	٥٣,٩	٢,٤٧
٥	٢٢٧	١١,٥	٧٠٩	٣٦	١٠٣٦	٥٢,٥	٢,٤١
٦	٤٢٥	٢١,٦	٨٣٨	٤٢,٥	٧٠٩	٣٥,٩	٢,١٤
٧	٥٧٨	٢٩,٣	٩٦٧	٤٩	٤٢٧	٢١,٧	١,٩٢
٨	٦١٢	٣٠,٥	٩٦٨	٤٩,١	٣٩٢	٢٠	١,٨٩

م	لا تطبق		تطبق إلى حد ما		تطبق بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
٩	٨٥٦	٤٣.٤	٧٥٣	٣٨.٢	٣٦٣	١٨.٤	١.٧٥
١٠	٦٩٣	٣٥.١	٨٨٨	٤٥.١	٣٩١	١٩.٨	١.٨٥
١١	١٠٣٣	٥٢.٤	٧٤٠	٣٧.٥	١٩٩	١٠.١	١.٥٨
١٢	٤٧٢	٢٤	١٠٣٧	٥٢.٦	٤٦٣	٢٣.٤	٢.٠٠
١٣	١١٢٢	٥٦.٩	٧٦٣	٣٨.٧	٨٧	٤.٤	١.٤٨
١٤	٨٥٤	٤٣.٣	٨٨٨	٤٥.١	٢٣٠	١١.٦	١.٦٨
١٥	٤٨٧	٢٤.٧	١١٠٦	٥٦.١	٣٧٩	١٩.٢	١.٩٥
١٦	٥٩٧	٣٠.٣	١١٢٥	٥٧.٠	٢٥٠	١٢.٧	١.٦٧
١٧	٥٨٣	٢٩.٦	١٠٣٣	٥٢.٤	٣٥٦	١٨	١.٨٨

بتحليل الجدول السابق ، يتضح أن معظم التكرارات والنسب المئوية للاختيار (تطبق إلى حد ما وتطبق بدرجة كبيرة) للعبارات المرتبطة بالعلاقات بين الطلاب والطلاب تتعدى النسبة المئوية المعيارية للتحليل الإحصائي وهى (٨٠٪) ويمكن توضيح ذلك كما يلي: إن العلاقات بين الطلاب تتميز بوجود علاقات تعارف وود فيما بينهم وخاصة داخل قاعات التدريس حيث يحرص الطلاب على تكوين روابط قوية فيما بينهم وجاء ذلك بنسب (٩٠.٣٪) ، (٩٣.٣٪) و (٨٨.٥٪) على التوالي .

بينما جاءت استجابات الطلاب للعبارات يتعلم الطلاب ليتعاونوا في مجموعات مع طلاب آخرين من خلال المشاركة في الأنشطة الطلابية المختلفة داخل الكليات بنسب: (٧٤.٣٪) ، (٧٨٪) وهى نسب قريبة من النسبة المعيارية (٨٠٪) لمجموع الاستجابتين يطبق إلى حد ما ويطبق بدرجة كبيرة ، مما يعنى أن الكليات الجامعية تؤكد على روح المشاركة والتعاون بين الطلاب بعضهم البعض داخل قاعات التدريس وكذلك الأنشطة الطلابية ، إلا أن المناخ المؤسسي لتلك الكليات لا تدعم دمج مجموعات الطلاب المختلفين في انتمائهم الفكري وذلك بنسبة (٧٧.٢٪) للاختيار (لا تطبق وتطبق إلى حد ما).

وفيما يتعلق ببنيه العلاقات بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب ، فقد اتضح أن أعضاء هيئة التدريس لا يساعدون الطلاب في تنظيم عملهم ولا يهتمون بتعويض الطلاب ما قد يفوتهم من دروس كما لا يهتمون بالاهتمامات الشخصية للطلاب (٨٠٪) ، (٨١.٦٪) ، (٨٠.٢٪) ، (٨٩.٩٪) على التوالي كما لا يشرح أعضاء هيئة التدريس للطلاب اهتماماتهم العلمية والاجتماعية والسياسية كما لا يوضحون مخاوفهم عند تناول هذه القضايا حيث جاءت نسبة استجابات الطلاب (لا تطبق وتطبق إلى حد ما) (٧٨.٣٪) وهى أقرب إلى النسبة المعيارية للتحليل الإحصائي .

أما بالنسبة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس الطلاب على حرية التعبير ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية للمجتمع وتشجيع وقبول الاختلاف بينهم وبين أعضاء هيئة التدريس فى مناقشة تلك القضايا فقد أظهرت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس لا يشجعون الطلاب على مناقشه مثل تلك القضايا ولا يقبلون الاختلاف معهم عند مناقشتها وقد جاءت النسب المئوية للإستجابات (٩٥.٦٪) و (٨٦.٤٪) على التوالي ، في حين جاء احترام أعضاء هيئة التدريس الآراء الطلاب وتشجيعهم للتعبير عنها اثناء المحاضرات بأنها (لا تطبق وتطبق إلى حد ما) بنسبة (٧٦.٦٪) وهى قريبة من النسبة المعيارية للتحليل الإحصائي.

وفيما يتعلق ببنيه العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس بعضهم البعض، فقد أوضحت النتائج أن أعضاء هيئة التدريس لا يتحدثون مع بعضهم البعض عن الممارسات التي تشجع المهمة المدنية للكليات، ولا يشجعون على ممارسة الأنشطة التعليمية الداعمة للغرض المدني، ولا يهتمون بتطوير أنشطة تعليمية تنمى ممارسة الطلاب للمواطنة حيث جاءت النسب المئوية للاختيار (لا تطبق وتطبق إلى حد ما) (٨٠.٨٪) ، (٨٧.٣٪) و (٨٢٪) على التوالي.

وبتحليل النتائج السابقة يتضح أن المناخ المؤسسي لا يدعم تنمية مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لدى الطلاب؛ سواء ما يتعلق منها بتنمية شخصية الطلاب كمواطنين نشيطين داخل المجتمع، أو الاهتمام ببنيه العلاقات داخل الكليات الجامعية لمناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية؛ وقبول حرية التعبير والاختلاف حول هذه القضايا بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب وبين أعضاء هيئة التدريس

بعضهم البعض؛ مما يدل على أن المناخ المؤسسي للجامعة لا يختلف كثيرا عن المناخ السياسي العام .

وتتفق النتائج الميدانية مع الإطار النظري للدراسة ، حيث أكدت على أهمية وضرورة توفير مناخ مؤسسي للكليات يدعم بناء وتكوين المواطنة الايجابية والمسئولية المدنية .

حيث يتم من خلال بنية العلاقات التي تشكل المناخ المؤسسي بعناصره المختلفة بناء الثقافة السياسية للأجيال الجديدة وتحديد ملامح وعيها السياسي ومستوى ونوعية مشاركتها ومدى إحساسها بالمسئولية المدنية ، وكذلك نوعية حزمة القيم السياسية والمدنية التي تتبناها وتحدد أنماط تفاعلها مع الأفراد والجماعات والجامعات والمشكلات المحيطة بها .

وقد أكدت على ذلك الخبرات العالمية حيث أوصت بضرورة الالتزام المؤسسي للتعهد المدني والمسئولية المدنية عن طريق مشاركة رؤساء الأقسام بالكليات وأعضاء هيئة التدريس والطلاب في الممارسات والأنشطة المرتبطة بالتعهد كمخرج تعليمي للطلاب الدارسين .

(٤) تحليل نتائج المحور الرابع : المواد الدراسية

بتحليل استجابات الطلاب للمحور الرابع ، يتضح أن معظم المواد الدراسية المقررة بالكليات الجامعية لا تدعم مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لطلاب الجامعة ، وذلك من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات الطلاب للمحور الرابع ، كما يبين ذلك جدول رقم (٥)

جدول (٥)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات الطلاب لمحور المواد الدراسية

م	لا تطبق		تطبق إلى حد ما		تطبق بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٦٥٨	٣٣.٤	١٠١٥	٥١.٥	٢٩٩	١٥.١	١.٨٢
٢	٨٠٦	٤٠.٩	٨٤٩	٤٣	٣١٧	١٦.١	١.٧٥
٣	٦٦٥	٣٣.٧	٩٧٤	٤٩.٤	٣٣٣	١٦.٩	١.٨٣
٤	١٢٦٤	٦٤.١	٥٨٥	٢٩.٧	١٢٣	٦.٢	١.٤٢
٥	٦٢١	٣١.٥	٩٥٦	٤٨.٥	٣٩٥	٢٠	١.٨٩
٦	٧٢٣	٣٦.٧	٩٦٦	٤٩	٢٨٣	١٤.٣	١.٧٨
٧	٧١٣	٣٦.٢	٩٨٥	٤٩.٩	٢٧٤	١٣.٩	١.٧٨
٨	٥٥٨	٢٨.٣	١٠٠٣	٥٠.٩	٤٤١	٢٠.٨	١.٩٣
٩	٥٣٣	٢٧	٩٥٠	٤٨.٢	٤٨٩	٢٤.٨	١.٩٨
١٠	٦٨٨	٣٤.٩	١٠٥٣	٥٣.٤	٢٣١	١١.٧	١.٧٧
١١	٧٥٣	٣٨.٢	١٠٧٤	٥٤.٥	١٤٥	٧.٣	١.٦٩
١٢	٩٦٧	٤٩.٠	٧٨٤	٣٩.٨	٢٢١	١١.٢	١.٦٢
١٣	٨٣١	٤٢.١	٩٧٦	٤٩.٥	١٦٥	٨.٤	١.٦٦

بتحليل الجدول السابق ، يتضح أن غالبية النسب المئوية لاستجابات الطلاب لاختيار (لا تطبق وتطبق إلى حد ما) للعبارات المرتبطة بالمواد الدراسية تتعدى النسبة المعيارية للتحليل الاحصائى وهى (٨٠٪) حيث جاءت استجابات الطلاب للعبارات كما يلي:

لا ترتبط المقررات الدراسية بالأهداف المدنية للمجتمع ولا تتضمن أساسيات حقوق ومسئوليات المواطنين في الحياة الديمقراطية ، كما لا توجد مقررات دراسية ترتبط بالمجمع المدني ومؤسساته وأهدافه ، هذا بالإضافة إلى عدم تدريس مواد الدستور لتأكيد أن الحكومات يتم تأسيسها لتأميم حقوق المواطنين المتعددة ، وعدم

تضمين المقررات الدراسية للمعارف والمهارات المدنية والمهارات الاجتماعية والسياسية التي يحتاجها الطلاب للقيام بواجبات المواطنة عند التخرج ، كما لا تقدم الكليات الجامعية مقررات تروّج للالتزام بالمسئولية المدنية وتهيّئ الطلاب للمشاركة في الحياة العملية بتقديم المعارف والمهارات المدنية للطلاب وتنمى وعيهم السياسي وتدعم قيم المواطنة الايجابية ، حيث جاءت استجابات الطلاب للاختيار لا تطبق وتطبق إلى حد ما بنسب (٨٤.٩٪)، (٨٣.٩) (٨٣.١٪)، (٩٣.٨٪)، (٨٠٪)، (٨٥.٧٪)، (٨٦.٦٪)، (٨٠٪)، (٨٨.٣٪)، (٩٢.٧٪)، (٨٨.٨٪)، (٩١.٦٪) على التوالي.

في حين جاءت استجابة الطلاب على مضمون العبارة يكتسب الطلاب خبرات تعلم ممتازة تخدم حاجات المجتمع من خلال المقررات الدراسية للاختيار لا تطبق وتطبق إلى حد ما بنسبة (٧٥.٢٪) .

وبحساب المتوسط الحسابي لعبارات المحور الرابع جاء اقل من (٢.٠٠) لجميع عبارات المحور مما يؤكد على عدم تدعيم المقررات الدراسية لمفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لطلاب الجامعة .

وتؤكد هذه النتائج أن المقررات الدراسية تصب كل اهتماماتها على التكوين المهني للطلاب في تخصصاتهم المختلفة ولا تهتم بإعدادهم كمواطنين ايجابيين ونشيطين في ممارسة الحياة الديمقراطية ، وهذا ما أكده الإطار النظري للدراسة ، في حي أن الخبرات العالمية قد أكدت عل ضرورة مراجعة الكليات لهيكل البرامج العمليات الأكاديمية والبرامج التي تمارس خارج المنهج وكذلك مراجعه الثقافة المؤسسية الداعمة لها.

(٥) تحليل نتائج المحور الخامس : الأنشطة الطلابية

بتحليل استجابات الطلاب للمحور الخامس والمتعلق بالأنشطة الطلابية داخل الكليات والجامعات ، يتضح أن جميع الأنشطة الطلابية لا تدعم تنمية المسئولية المدنية لطلاب الجامعة ، ويظهر ذلك واضحا من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات الطلاب لمحور الأنشطة الطلابية ، كما يبين ذلك جدول رقم (٦)

جدول (٦)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات الطلاب لمحور الأنشطة الطلابية

م	لا تطبق		تطبق إلى حد ما		تطبق بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	١١٤١	٥٧.٩	٧١٦	٣٦.٣	١١٥	٥.٨	١.٤٨
٢	١٤٨٥	٧٥.٣	٤٤٣	٢٢.٥	٤٤	٢.٢	١.٢٧
٣	٨١٩	٤١.٥	٩٤٧	٤٨	٢٠٦	١٠.٥	١.٦٩
٤	٩٨٩	٥٠.٢	٧٣٦	٣٧.٣	٢٤٧	١٢.٥	١.٦٢
٥	٧٥٠	٣٨	١٠٥٩	٥٣.٧	١٦٣	٨.٣	١.٧٠
٦	١٢٢٥	٦٢.١	٥٨٥	٢٩.٧	١٦٢	٨.٢	١.٤٦
٧	١٤٧٩	٧٥	٤٠٠	٢٠.٣	٩٣	٤.٧	١.٣٠
٨	٩١٧	٤٦.٥	٨٧٥	٤٤.٤	١٨٠	٩.١	١.٦٣
٩	٦٥٢	٣٣.١	٩٩٥	٥٠.٥	٣٢٥	١٦.٥	١.٨٣
١٠	٩٩٧	٥٠.٥	٧٢٩	٣٧	٢٤٦	١٢.٥	١.٦٢
١١	١٠٥٢	٥٣.٣	٦٨٦	٣٤.٨	٢٣٤	١١.٩	١.٥٩
١٢	٩٨٧	٥٠.١	٧٠٨	٣٥.٩	٢٧٧	١٤	١.٦٤
١٣	٩٤١	٤٧.٧	٨٠٠	٤٠.٦	٢٣١	١١.٧	١.٦٤
١٤	٨٥٢	٤٣.٢	٨٢٨	٤٢	٢٩٢	١٤.٨	١.٨٩
١٥	٨٤٧	٤٣	٩١٨	٤٦.٥	٢٠٧	١٠.٥	١.٦٨
١٦	٨٣٦	٤٢.٤	٨١٥	٤١.٣	٣٢١	١٦.٣	١.٧٤
١٧	٧٩٥	٤٠.٣	٨٨٦	٤٤.٩	٢٩١	١٤.٨	١.٧٤
١٨	١٢٦٣	٦٤	٥٧٩	٢٩.٤	١٣٠	٦.٦	١.٤٣
١٩	١٢٧٤	٦٤.٦	٦٠٨	٣٠.٨	٩٠	٤.٦	١.٤٠
٢٠	١٠١٠	٥١.٢	٧٢١	٣٦.٦	٢٤١	١٢.٢	١.٦١
٢١	١١١٤	٥٦.٥	٧١٦	٣٦.٣	١٤٢	٧.٢	١.٥١

م	لا تطبق		تطبق إلى حد ما		تطبق بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
٢٢	١٢٨٧	٦٥.٣	٤٩٦	٢٥.١	١٨٩	٩.٦	١.٤٤
٢٣	٩٣٣	٤٧.٣	٦٩٥	٣٥.٢	٣٤٤	١٧.٥	١.٧٠
٢٤	١٠٤٨	٥٣.١	٧٤١	٣٧.٦	١٨٣	٩.٣	١.٥٦
٢٥	٨٦٧	٤٤	٧٨٧	٣٩.٩	٣١٨	١٦.١	١.٧٢

بتحليل الجدول السابق ، يتضح أن جميع النسب المئوية للاختيارات (لا تطبق وتطبق إلى حد ما) لاستجابات الطلاب حول الأنشطة الطلابية تتعدى النسبة المعيارية للتحليل الإحصائي وهى (٨٠٪) ، مما يعنى عدم تنمية الأنشطة الطلابية لمفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لطلاب الجامعة .

ويبين ذلك استجابات الطلاب لمضمون عبارات هذا المحور ، حيث تضمنت أن الطلاب لا يشاركون في الانتخابات وعمليات صنع القرار داخل الكلية والجامعة وجاء ذلك بنسب (٩٤.٢٪(و (٩٧.٨٪) على التوالي . كما يرى الطلاب أن الأنشطة الطلابية لا تكسبهم المهارات التشاركية التي تمكنهم أن يصبحوا مواطنين نشيطين في مجتمع ديمقراطي، كما لا تكسبهم السمات الشخصية الضرورية لتأكيد مبادئ المجتمع الديمقراطي (الطبائع المدنية) وجاء ذلك بنسب (٨٩.٥٪) و (٨٧.٥) ، كما يرى الطلاب بأنه لا يسمح لهم بالمشاركة في الأنشطة الطلابية التي يرغبونها ، ويؤكد ما سبق أن الطلاب منعزلون عن إدارة الكلية والجامعة؛ لعدم مشاركتهم في ترسيخ قواعد النظام داخل الكلية والجامعة كما لا يمتلكون صوت في عمليات اتخاذ القرار في مجلس الكلية وجاء ذلك بنسب (٩١.٨٪) و (٩٥.٣٪)، كما يرى الطلاب أن الأنشطة الطلابية لا تتيح لهم ممارسة المبادئ الديمقراطية والتعبير عن الرأي، ولا تنمى لديهم القدرة على تحمل المهام والمسئوليات وجاء ذلك بنسب (٩٠.٩٪) و (٨٣.٦٪). وقد أكدت استجابات الطلاب ما جاء في الإطار النظري للدراسة بأنه لا تشكل جماعات نقاش داخل الكلية في القضايا المجتمعية والعالمية مثل جماعة البيئة وجماعة حقوق الطفل وجماعة الحرية والمساواة والجماعات الأدبية وجاء ذلك بنسب (٨٧.٦٪) ، (٨٨.١٪) ، (٨٦٪) ، (٨٨.٣٪) على التوالي .

وقد أكدت استجابات الطلاب على عدم تساوى فرص المشاركة لجميع الطلاب في المعسكرات الطلابية داخل الجامعة وخارجها ويتم الاختيار والمشاركة فيها بشكل انتقائي وجاء ذلك بنسبه (٨٥,٢٪) ، وتؤكد استجابات الطلاب على عدم تشجيع الأنشطة الطلابية على التفاعل النشط مع مؤسسات المجتمع المدني لخدمة المجتمع بنسبة (٨٩,٦٪) وعدم إتاحة الفرصة لجميع الطلاب للمشاركة في المعسكرات والرحلات الجامعية لمناقشة القضايا المجتمعية المختلفة بنسبة (٨٣,٧٪) ، كما تؤكد على عدم تنمية الأنشطة الطلابية للمعرفة والمهارات والقيم المدنية مثل الحوار والنقاش ، لعب الأدوار ، المحاكمات الوهمية ، الحوارات الساخرة ، جلسات نقاش مع المسئولين المحليين المنتخبين من أعضاء مجلس الشعب والشورى ، كتابة الرسائل للتعبير عن الراي والتقارير ومناقشة الأحداث الجارية من خلال برامج التليفزيون أو قراءة الصحف والمجلات والبرلمان الطلابي حيث جاءت استجابات الطلاب بنسب (٨٥,٣٪) ، (٩٣,٤٪) ، (٩٥,٤٪) ، (٨٧,٨٪) ، (٩٢,٨٪) ، (٩٠,٥٪) ، (٩٢,٥٪) و (٩٠,٧) على التوالي.

وبحساب المتوسط الحسابي لعبارات المحور الخامس جاء أقل من (٢,٠٠) لجميع عبارات المحور مما يؤكد على عدم تدعيم الأنشطة الطلابية لمفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لطلاب الجامعة .

وتتفق تلك النتائج مع الإطار النظري للدراسة ، حيث تؤكد أدبيات الدراسة النظرية أن الأنشطة الطلابية – على الرغم من أهميتها في تشكيل ثقافة ووعى ومهارات وقيم المواطنة النشطة – إلا أن هذه الأنشطة تتم في صورة موسم ثقافي أو معسكرات أو محاضرات أو ندوات عامة يغلب عليها الطابع النظري واستخدام أسلوب المحاضرة من الإطراف المدعوة لذلك دون مشاركة حوارية حول القضايا المجتمعية كالأزمة المالية وتكنولوجيا المياه والسلوك الإنساني والانتماء الوطني ، صحة البيئة وندوات وطنيه مثل بطولات حرب أكتوبر ، هذا بالإضافة إلى أن تمثيل الطلاب بالنسبة لعدد طلاب الجامعة يعتبر تمثيلا ضئيلا كما يتم انتقاء الطلاب المشاركين في الأنشطة من اتحادات الطلاب في الكليات دون تمثيل حقيقي لجميع الطلاب على مستوى فئات الكلية.

(٦) تحليل نتائج المحور السادس : التفاعلات مع المجتمع المحلى ومؤسساته :

بتحليل استجابات الطلاب للمحور السادس والمتعلق بالتفاعلات مع المجتمع المحلى ومؤسساته ، يتضح أن جميع تفاعلات الكليات والجامعات مع المجتمع المحلى ومؤسساته لا تدعم تنمية المسئولية المدنية لطلاب الجامعة ، ويظهر ذلك واضحاً من خلال التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي لاستجابات الطلاب لمحور التفاعلات مع المجتمع المحلى ومؤسساته ، كما يبين ذلك جدول رقم (٧).

جدول (٧)

التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي

لاستجابات الطلاب لمحور التفاعلات مع المجتمع المحلى ومؤسساته

م	لا تطبق		تطبق إلى حد ما		تطبق بدرجة كبيرة		المتوسط الحسابي
	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	التكرارات	النسبة المئوية	
١	٨٥٢	٤٣.٢	٩٤٤	٤٧.٩	١٧٦	٨.٩	١.٦٦
٢	٨٣٥	٤٢.٣	٨٩٦	٤٥.٤	٢٤١	١٢.٢	١.٧٠
٣	١٠٩٩	٥٥.٧	٧٣٩	٣٧.٥	١٣٤	٦.٨	١.٥١
٤	٩٩٥	٥٠.٥	٧٥٩	٤٣.٦	١١٨	٥.٩	١.٥٥
٥	٧٠٩	٣٦	١٠٤١	٥٢.٨	٢٢٢	١١.٣	١.٧٥
٦	١٣٩٥	٧٠.٧	٤٦٦	٣٣.٦	١١١	٥.٦	١.٣٥
٧	١٠٨٧	٥٥.١	٧٩٧	٤٠.٤	٨٨	٤.٥	١.٤٩
٨	١٢١٠	٦١.٤	٦٣٧	٣١.٨	١٣٥	٦.٨	١.٤٥
٩	٩٦٩	٤٩.١	٨٦٦	٤٣.٩	١٣٧	٧	١.٥٨

بتحليل الجدول السابق ، يتضح أن جميع النسب المئوية للاختيارات (لا تطبق وتطبق إلي حد ما) لاستجابات الطلاب حول تفاعلات الكليات مع المجتمع المحلى ومؤسساته تتعدى النسبة المعيارية للتحليل الإحصائي وهى (٨٠٪) . مما يعنى عدم تنمية التفاعلات مع المجتمع المحلى ومؤسساته لمفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لطلاب الجامعة.

ويبين ذلك استجابات الطلاب في مضمون عبارات هذا المحور حيث أكدت بأنه لا توجد شراكة وتعهد من جانب الكليات بالعمل على حل مشكلات المجتمع المحلى المحيط بها ، وأن الكليات والجامعات لا تستعين بالخبراء والمتخصصين من سكان المجتمع المحلى لإلقاء محاضرات أو ندوات أو التدريس والتخطيط لبرامج التعلم بالكليات. وقد جاء ذلك بنسب (٩١.١٪) ، (٨٧.٧٪) و (٩٣.٣٪) كما أكدت استجابات الطلاب أيضاً بأن الكليات لا تقدم حوافزاً للطلاب للمشاركة في مشروعات خدمة المجتمع ولا ترعى مشروعات بحوث خدمة المجتمع وذلك بنسب (٩٢.٢٪) و (٨٨.٨٪) ، ويرى الطلاب أن الكليات لا تؤثر في تشكيل الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع وجاء ذلك بنسبه (٩٤.١٪) ، ولا تسعى إلى عقد شراكات تعاونية مع منظمات المجتمع المدني كما لا يوجد تواصل بين الكليات والآباء كمتطوعين في الأنشطة التعليمية بالكليات ، كما لا يوفر الآباء والمتطوعين من أفراد المجتمع الفرص للطلاب للتعلم وتحمل المسئولية بنسب (٩٥.٥٪) ، (٩٣.٢٪) و (٩٤٪) مما يؤكد أن الجامعة تعمل منعزلة بعيدة عن تكوين شراكة فعاله مع المجتمع المحلى كأفراد ومؤسسات .

وبحساب المتوسط الحسابي لعبارات المحور السادس جاء أقل من (٢.٠٠) لجميع عبارات المحور، مما يؤكد عدم تدعيم التفاعلات بين الكليات والمجتمع المحلى ومؤسسات لمفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لطلاب الجامعة .

وتتفق النتائج السابقة مع الإطار النظري للدراسة، حيث يؤكد أن الأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع المحلى المحيط بالجامعة تتركز فى صورة قوافل طبية ومسوح اجتماعية وبيطرية وثقافيه لبعض القرى المحرومة منها، وكذلك فى صورة بحوث ودراسات نظرية فى مجال البيئة، حيث تتم فى صورة مهرجانات يغلب عليها الطابع الرسمى الاعلامى الذى يبرز جهود الجامعة فى مجال الأنشطة الطلابية وخدمة المجتمع دون شراكه فعاله بين كليات الجامعة المختلفة وقطاعات المجتمع ومؤسساته.

وبحساب المتوسط الحسابي لكل محور على حدة تبين أن جميع المتوسطات الحسابية للمحاور الست أقل من (٢) ويمكن ترتيب درجة تحقيق المحاور الست وفقاً للمتوسط الحسابي لكل منها كالتالي :

١- المناخ المؤسسي (١.٩٥)
٢- الأهداف (١.٨٣)
٣- المواد الدراسية (١.٧٦)
٤- الإدارة والممارسات الإدارية (١.٦١)
٥- الأنشطة الطلابية (١.٥٩)
٦- التفاعلات مع المجتمع المحلى ومؤسساته (١.٥٦)

مما يؤكد أن دور الجامعة في تنمية مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لازال ضعيفا مما يؤثر على تنمية المسئولية المدنية لأفراد المجتمع كمواطنين نشيطين مشاركين في تحقيق الصالح العام وخدمة قضايا المجتمع المحلية والعالمية ، لذا تقدم الدراسة الحالية تصورا مقترحاً لتفعيل دور الجامعة في تنمية المسئولية المدنية للطلاب .

المحور الثالث: نتائج الدراسة والتصور المقترح

يتناول هذا الجزء من الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال تحليل الأدبيات التربوية التي تناولت المسئولية المدنية من حيث المفهوم، والأهداف، والأبعاد، وجدلية العلاقة بين التعليم الجامعي والمسئولية المدنية، وبعض الاتجاهات العالمية المعاصرة لربط التعليم بالمسئولية المدنية، وأهمية ربط التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية، وآليات ربط التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية، والتحديات التي تعوق دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية، ودور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية، ودور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية في الخبرة الأمريكية، وواقع المسئولية المدنية في فلسفه وبنية التعليم الجامعي المصري، وواقع تنمية المسئولية المدنية لطلاب جامعة الزقازيق من خلال الأنشطة الطلابية، وكذلك من خلال النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية ، ثم يعرض فى الجزء التالي التصور المقترح بمكوناته المختلفة من حيث فلسفة التصور المقترح ، محتواه ، شروط وآليات ومعوقات تنفيذه.

١- نتائج الدراسة

١- على الرغم من أن تعريف ومفهوم المسئولية المدنية مهمة صعبة؛ نتيجة لتداخل القيم والتفسيرات المرتبطة بالمصطلح ، إلا أنه يشتمل على عدة

مفاهيم توضحه وتلقى الضوء عليه كالمواطنة من أجل الديمقراطية ، والديمقراطية التشاركية ، والمسئولية الاجتماعية كما يتضمن توافر مجموعة من القدرات والمهارات الأساسية التي تساعد في دعم المسئولية المدنية مثل المهارات الفكرية والتشاركية ومهارات البحث والإقناع .

٢- تُجْمِعُ معظم تعريفات ومفاهيم المسئولية المدنية بأنها تتضمن مسئولية المواطن التي تتألف من افعال واتجاهات مرتبطة بالحكم الديمقراطي والمشاركة المجتمعية من خلال منظمات تطوعيَّة تقدم خدمات مجتمعيه تهدف الصالح العام كما تتضمن مشاركة المواطنين فى الدفاع عن القضايا السياسية والاقتصادية والمدنية والبيئية بحيث تشمل جميع القضايا الحياتية .

٣- خلصت الدراسة إلى مفهوم إجرائي للمسئولية المدنية وهو: التزام المواطن بمنظومة الحقوق والواجبات التي يقرها المجتمع، والمشاركة النشطة للمواطن في الحياة العامة للمجتمع مشاركة تقوم على إدارة التطوع والاهتمام والاضطلاع والوعي والنقد في الدفاع عن القضايا السياسية والمدنية والبيئية بحيث تشمل جميع القضايا الحياتية، وتحقيق الصالح العام والتقدم الاجتماعي.

٤- تتمثل أهداف المسئولية المدنية في تعزيز معرفة الأفراد بالحقوق والمسئوليات وتشجيعهم للممارسة الحرة لهذه الحقوق والمسئوليات تجاه القضايا المجتمع على المستوى المحلى والقومي والعالمي ، وذلك باندماجهم في تنظيمات ومنظمات ومؤسسات المجتمع المدني بفاعلية نشطه لتمكين الأفراد من ممارسة الحياة الديمقراطية وتحقيق الصالح العام .

٥- أنه على الرغم من التداخل والغموض الذي يكتنف مفهوم المسئولية المدنية إلا أنه يمكن اشتقاق أبعاد المسئولية المدنية وتحديدها وتوضيحها في النقاط التالية:

- معرفة وتأييد القيم والنظم والعمليات الديمقراطية .
- الرغبة في عمل مفيد للمجتمع وتحقيق الصالح العام .
- توظيف المعرفة والمهارات المدنية للمنفعة المجتمعية .
- تقدير واحترام التنوع والاختلاف .

- المحاسبية الشخصية .

٦- تتضمن أبعاد المسئولية المدنية مكونات ثلاثة هي البنية المعرفية المدنية، والقيم والاتجاهات المدنية، والمهارات المدنية.

٧- اهتمت الاتجاهات النظرية ممثلة في الاتجاه الوظيفي والنقدي بضرورة تضمين مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية في رؤية وأهداف التعليم الجامعي؛ لغرس خصائص المواطنة المسئولة مدنياً في ذهن طلابها، وجعل الديمقراطية ممارسة عملية بين المواطنين في المجتمع .

٨- اهتمت كثيرٌ من دول العالم بربط رسالة التعليم الجامعي والمسئولية المدنية، وضمنت ذلك بتعديل وتطوير لائحة الجامعات في هذه الدول منها: الولايات المتحدة الأمريكية، واستراليا، وفنلندا، والصين .

٩- أنه نتيجة لتنامي اتجاه ربط التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية عالميا أن أصبح التعهد المدني والمسئولية المدنية أحد الوظائف والمهام الرئيسية التي تقوم بها الجامعات في رسالتها المجتمعية كوظيفة ثالثة للجامعة واعتبار ذلك ضمن المعايير العالمية في تصنيف جودة واعتماد المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها .

١٠- أن تضمين التعهد المدني والمسئولية كوظيفة ثالثة للمعاهد والكليات الجامعية سوف يدعم الشراكة المجتمعية بين الجامعة والمجتمع المحلى في تعزيز وتنمية المسئولية المدنية والمواطنة الإيجابية الفعالة. ويفعل الدور الرائد للجامعة في نمو الحركة الوطنية .

١١- لكي تقوم الجامعة بتحقيق مهمتها المدنية لابد من التزامها بمجموعة من المبادئ الأساسية لتحقيق ذلك منها :

- التأكيد على تنمية المسئولية المدنية والأخلاقية للطلاب فى رؤية ورسالة الجامعة وكلياتها .
- تبنى مدخل شامل لتنمية المواهب يتم من خلال التعليم والممارسة داخل وخارج قاعات التدريس .
- تجنيد كل الطاقات المتاحة بالجامعة فى ترسيخ ممارسة المسئولية المدنية بين الطلاب .

- أن توجه المسئولية المدنية سياسات وممارسات المؤسسة التعليمية، وأن تلتزم بتنفيذها كأجندة .
- تقييم اثر خبرات الطلاب والبيئة المؤسسية على تنمية المسئولية المدنية والأخلاقية .
- إعادة تشكيل ثقافة الحرم الجامعي وكلياته للعمل على تنفيذ وممارسة التعهد المدني للجامعة .

١٢- ضرورة تبنّى الحُرم الجامعية آليات متعددة لتنفيذ وتطبيق المهمة المدنية منها :

- تضمين التعهد والالتزام المدني في رؤى ورسائل الجامعات والكليات .
- توفير بيئة ديمقراطية داخل قاعات التدريس .
- تمثيل الطلاب للمشاركة في إدارة حرم الجامعة .
- تعزيز العلاقات الإنسانية داخل المناخ المؤسسي بحيث يعكس قيم الاحترام المتبادل وقبول الاختلاف والتنوع والتسامح وقيم الحوار الديمقراطي .
- قبول المعارضة وتنمية التفكير الناقد .
- بناء تعهُّد وشراكة مع المجتمع الخارجي وجعلها أولوية الحُرم الجامعية .

١٣- توجد مجموعة من التحديات التي تعوق دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية عالمياً منها :

- انعزال الكليات والجامعات عن المؤسسات المجتمعية والتركيز على وظيفتي التدريس والبحث، وعدم الاهتمام بالتعهد المدني والمسئولية المدنية .
- عدم تبنّى الجامعات والكليات لخطة إستراتيجية واضحة لتنمية المسئولية المدنية والمواطنة النشطة، واكتفائها بتبني ذلك في رؤيتها ورسالتها دون تطبيقها فى الأنشطة والممارسات المختلفة .
- على الرغم من اقتناع الجامعات والكليات بأهمية تنمية المواطنة النشطة والمسئولية المدنية من خلال تعليم الديمقراطية داخل قاعات التدريس؛ إلا انها لا تقوم بتطبيق الممارسة الفعالة لشراكه طلابها في إدارة شئونها وأنشطتها المختلفة .

- لازالت طرق وإستراتيجيات التدريس داخل الجامعات تعتمد على الطرائق التقليدية، مثل: المحاضرة وتبتعد عن تنمية الحوار والتفكير الناقد للطلاب .
- قلة المنتديات الطلابية التي تنمى الممارسة الديمقراطية في مناقشة القضايا المجتمعية المختلفة .
- عدم توفير بنية تحتية (الإدارة – أعضاء هيئة التدريس – الطلاب والمواطنين كمتطوعين) متعهدة وملتزمة بتطبيق المهمة المدنية بآلياتها المختلفة في الممارسات اليومية لها .
- عدم ملائمة الثقافة المؤسسية للجامعة لما يدعم تنمية المسئولية المدنية .

١٤- تنمى المسئولية المدنية والتعهد المدني في الجامعات الأمريكية من خلال مسارين متكاملين هما :

- الأول : إعلان رؤساء الجامعات والكليات عن المسئولية المدنية للتعلم الجامعي باعتباره فلسفة جديدة للتعليم الجامعي الأمريكي لتضم التعهد المدني وتنمية المسئولية المدنية والمواطنة المسئولة كوظيفة ثالثه للتعليم الجامعي والعالي .
- الثانى : مشروع الديمقراطية الأمريكي " التعهد المدني ، التعليم العالي والقرن الحادي والعشرين " ويمثل هذا المشروع مبادرة تعاونيه بين الرابطة الأمريكية للكليات والجامعات الأمريكية وصحيفة نيويورك تايمز والمؤسسات الأعضاء بالرابطة ويستهدف تنشيط المشاركة المدنية والمواطنة المسئولة للطلاب، ويركز على تنمية الطلاب كمواطنين سوف ينخرطون في الحياة العامة في المستقبل ويشاركون فيها كمواطنين ايجابيين .

١٥- تميز المشروع الأمريكي للديمقراطية بالسمات التالية :

- انه مشروع قومي إلزامى لمؤسسات التعليم الجامعي .
- تتعهد رابطة رؤساء الكليات والجامعات الأمريكية وكل مؤسسات التعليم العالي والجامعي بإدخال برامج وأنشطة التعهد والمسئولية المدنية في جميع ممارسات الحرم الجامعية .

- يتعهد عمداء الكليات بتضمين التعهُّد والمسئولية المدنية في أهداف وإستراتيجيات الكليات، وكذلك في رؤيتها ورسالتها وبرامجها وأنشطتها بالتعاون مع المؤسسات المجتمعية في البيئة المحيطة لها .
- تعد الكلية ركيزة أساسية في دعم وتنفيذ التعهد والمسئولية المدنية وذلك بتشكيل ثقافة مؤسسية داعمة لذلك .
- وجود شراكه بين مؤسسات التعليم الجامعي والعالي ومؤسسات المجتمع المختلفة لتنفيذ التعهد والمسئولية المدنية .
- يتضمن هذا المشروع ممارسة جميع الطلاب لأنشطة التعهد والمسئولية المدنية .
- الاهتمام بتقييم نتائج التعهد والمسئولية المدنية على مستوى الحرم الجامعية ونشر تلك النتائج على المستوى القومي ليكون معياراً لاعتماد هذه المؤسسات .

١٦- يتسم واقع المسئولية المدنية في فلسفة وبنية وأنشطة التعليم الجامعي المصري بعدة سمات من أهمها :

- لازالت الوظائف التي تقوم بها الجامعة المصرية مركزة في وظائفها الثلاثة والمتمثلة فى وظيفة التدريس، والبحث، وخدمة المجتمع وعلى الرغم من أهمية هذه الوظائف إلا أن أدبيات دراستها تؤكد على أن الدور المتوقع أن يقوم به لازال بعيداً عن المأمول منه في إعداد خريج متمكنٍ علمياً وتكنولوجياً واجتماعياً.
- أكدت الأدبيات التربوية المصرية بضرورة اهتمام التعليم الجامعي بتربية الشباب كمواطنين ايجابيين في الأداء الوطني .
- على الرغم من أهمية الجامعة كمؤسسة تعليمية في بناء وتكوين المواطنة الايجابية والمسئولية المدنية؛ تشير دلالات الواقع والممارسة فيها إلى أنها تعكس القيم السلبية للمواطنة ولا تعزز قيم المسئولية المدنية .
- على الرغم من تنامي الاتجاهات العالمية في تبنِّى الجامعة للمسئولية المدنية، والتعهُّد المدني كفلسفة ووظيفة لها؛ إلا أن رؤية ورسالة الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي في مصر لم تهتم بتنمية المواطنة والمسئولية المدنية للمواطن تجاه مجتمعه واكتفت برؤى عامة

حول تأهيل الطلاب علميا وثقافيا دون التعهد بتنمية المواطنة والمسئولية المدنية .

١٧- تعكس إستراتيجية جامعة الزقازيق رؤية ورسالة وأهداف الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي؛ حيث اهتمت فلسفتها وأهدافها بالوظائف الثلاثة للتعليم الجامعي وجاءت مشروعات التطوير لتعكس أيضا هذه الوظائف .

١٨- أكدت الأدبيات أن معظم الأنشطة الطلابية في الجامعة المصرية تتم بشكل تقليدي في اختيار الطلاب للأنشطة، وتكرار الطلاب المختارين في الأنشطة المختلفة نظراً لعزوف الطلاب عن المشاركة الفعّالة بها سواء على مستوى الكليات أو الجامعة .

وقد أسفر تحليل نتائج الدراسة الميدانية على عدة نتائج تتعلق بالمحاور الست للاستبيان ويمكن إجمال هذه النتائج فيما يلي :

١- ما يتعلق بالمحور الأول :تضمين المسئولية المدنية في أهداف الكلية

أوضحت استجابات الطلاب على مضمون عبارات هذا المحور ما يلي :

- عدم تبنّى الكليات رؤى طويلة المدى لتعليم الطلاب قيم المواطنة والمسئولية المدنية
- عدم تبنّى الكليات رؤية واضحة وسياسات مساعدة تروجان الالتزام الواعي لتعليم المواطنة .
- عدم توفُّر وعى عام مشترك بين جميع الأعضاء بالتعهُّد المدني والمسئولية المدنية .
- عدم تضمين أهداف الكلية تنمية التفكير الناقد وإعداد الطلاب للمواطنة الديمقراطية ونشر الثقافة المدنية التي تدعم الديمقراطية والتسامح الفكري
- لا تدعم أهداف الكليات ثقافة المواطنة المسئولة والمستنيرة التي تمكّن الطلاب من تطوير فهم متزايد للمؤسسات الديمقراطية الدستورية . مما يؤكد أن رؤية وأهداف الكليات والجامعة لا تدعم قيم ومفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لدى طلاب الجامعة ، لذا فهي في حاجة إلى مراجعه وتطوير مستمرين

لتتوافق وتساير الاتجاهات العالمية في تضمين التعميد المدني والمسئولية المدنية في رؤيتها ورسالتها وأهدافها

٢- ما يتعلق بالمحور الثاني : الإدارة والممارسات الإدارية :

أوضحت استجابات الطلاب على مضمون عبارات المحور الثاني ما يلي :

- لا تستشير إدارة الكليات الطلاب في عملية صنع القرار وفى القضايا المتعلقة بحياتهم الجامعية ولا تشركهم في الاجتماعات المرتبطة بها .
- لا تتيح الكليات الفرص المتساوية أمام الطلاب للمشاركة والحضور في الندوات التي تستكشف القضايا الرئيسية في المجتمع .
- لا تشجع إدارة الكليات تعاون أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب لإنجاز المهمة المدنية .
- لا تتاح الفرصة أمام جميع الطلاب لممارسة الأنشطة الطلابية في الحياة الجامعية، مما يؤكد أن الممارسات الإدارية لإدارة الكليات والجامعة لا تدعم تنمية مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لدى الطلاب .

٣- ما يتعلق بالمحور الثالث : المناخ المؤسسي

أوضحت استجابات الطلاب على مضمون عبارات المحور الثالث ما يلي :

- يتميز المناخ المؤسسي للكليات بوجود علاقات تعارف وود بين الطلاب فيما بينهم داخل قاعات التدريس؛ حيث يحرص الطلاب على تكوين روابط قوية فيما بينهم، وكذلك على مستوى الأنشطة الطلابية .
- على الرغم من العلاقات المتميزة بين الطلاب، إلا أن المناخ المؤسسي للكليات لا يدعم دمج الطلاب المختلفين في انتمائهم الفكرية .
- وفيما يتعلق ببنية العلاقات بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب: فإن أعضاء هيئة التدريس لا يشرحون للطلاب اهتماماتهم العلمية والاجتماعية والسياسية ولا يناقشون تلك الاهتمامات مع طلابهم .
- لا يشجع أعضاء هيئة التدريس الطلاب على حرية التعبير، ومناقشة القضايا السياسية والاجتماعية للمجتمع، ولا يقبلون الاختلاف معهم عند مناقشة هذه القضايا .

- فيما يتعلق ببنية العلاقات بين أعضاء هيئة التدريس بعضهم البعض اتضح أنهم لا يناقشون ولا يتحدثون عن الممارسات التي تشجع المهمة المدنية للكليات ولا يشجعون ممارسة الأنشطة التعليمية الداعمة للفرض المدني .
- لا يهتم أعضاء هيئة التدريس بتطوير أنشطة تعليمية تنمى ممارسة الطلاب للمواطنة النشطة .
- على الرغم من أن المناخ المؤسسي يدعم علاقات الطلاب بالطلاب؛ حيث يسوده علاقات الود فيما بينهم داخل قاعات التدريس والأنشطة الطلابية، إلا أنه لا يدعم علاقات أعضاء هيئة التدريس فيما بينهم ، وبين أعضاء هيئة التدريس والطلاب .
- ويؤكد ما سبق أن المناخ المؤسسي لا يدعم مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية لدى الطلاب بشكل مكتمل وكافٍ سواء ما يتعلق منها بتنمية شخصية الطلاب كمواطنين نشيطين داخل المجتمع، أو الاهتمام ببنيه العلاقات داخل الكليات الجامعية لمناقشة القضايا الاجتماعية أو السياسية، وقبول حرية التعبير والاختلاف حول تلك القضايا. مما يؤكد أن المناخ المؤسسي للجامعة لا يختلف كثيراً عن المناخ السياسي العام .

٤- ما يتعلق بالمحور الرابع : المواد الدراسية :

أوضحت استجابات الطلاب على مضمون عبارات المحور الرابع ما يلي :

- لا ترتبط المقررات الدراسية الثقافية في الجامعة بالأهداف المدنية للمجتمع ولا تتضمن أساسيات وحقوق ومسئوليات المواطنين في الحياة الديمقراطية، كما لا توجد مقررات دراسية ترتبط بالمجتمع المدني ومؤسساته وأهدافه ، وعدم تضمين المقررات الدراسية للمعارف والمهارات المدنية التي يحتاجها الطلاب للقيام بواجبات المواطنة عند التخرج .
- لا تقدم الكليات الجامعية مقررات تروّج الالتزام بالمسئولية المدنية لتهيئ الطلاب للمشاركة في الحياة العملية لتنمية وعيهم السياسي وقيم المواطنة الايجابية .
- تنصب المقررات الدراسية بالجامعة كل اهتماماتها على التكوين المهني للطلاب فى تخصصاتهم المختلفة ولا تهتم بإعدادهم كمواطنين ايجابيين ونشطين في ممارسة الحياة الديمقراطية .

- ضرورة مراجعة الكليات لهيكل البرامج والعمليات الأكاديمية والبرامج التي تمارس خارج المنهج وكذلك مراجعة الثقافة المؤسسية الداعمة لها .

٥- ما يتعلق بالمحور الخامس : الأنشطة الطلابية

أوضحت استجابات الطلاب على مضمون عبارات المحور الخامس ما يلي :

- لا يشارك الطلاب في الانتخاب وعملية صنع القرار داخل الكليات والجامعة، وأن الأنشطة الطلابية لا تكسبهم المهارات المدنية اللازمة لتكوين المواطنة الديمقراطية.
- عدم تمثيل الطلاب في مجالس صنع القرار في الكليات أو الجامعة .
- لاتتيح الأنشطة الطلابية ممارسة الطلاب للمبادئ الديمقراطية والتعبير عن الرأى .
- لا تتح الفرص أمام جميع الطلاب في المشاركة في الأنشطة الطلابية وفى المعسكرات التي تتم داخل الكليات والجامعة وخارجها حيث يتم الاختيار بشكل انتقائي .
- على الرغم من ذلك لا تتح الفرصة لجميع الطلاب مناقشة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية العامة في جميع الأنشطة وتؤكد النتائج السابقة أن الأنشطة الطلابية على الرغم من أهميتها في تحقيق مفاهيم وأهداف وأبعاد المسئولية المدنية إلا أنها تتم بشكل انتقائي وتقليدي محدد ومقيد وفق المنظومة الإدارية لإدارة الكليات والجامعة مما يعوق المشاركة الفعالة لجميع الطلاب في الأنشطة الجامعية المختلفة ويعوق الممارسة الحقيقية لمبادئ الديمقراطية في الحياة الجامعية .

٦- ما يتعلق بالمحور السادس : العلاقة مع المجتمع المحلى ومؤسساته

أوضحت استجابات الطلاب على مضمون عبارات المحور السادس ما يلي :

- عدم وجود شراكه وتعهد من جانب الكليات للعمل على حل مشكلات المجتمع المحلى المحيط بها .
- عدم استفادة الكليات والجامعة من الخبراء والمتخصصين من سكان المجتمع المحلى؛ للمساهمة في تطوير البرامج التعليمية والأنشطة الطلابية والبحث العلمي لحل مشكلات تتعلق بالجامعة والمجتمع المحلى .
- لا تؤثر الكليات والجامعة في تشكيل الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع .

- لا تسعى الكليات والجامعة إلى عقد شراكات تعاونيه مع منظمات المجتمع المدني كأفراد ومؤسسات؛ للمشاركة في الحياة الجامعية ومساهمة الجامعة في حل مشكلات المحلى.

تؤكد النتائج السابقة انعزال الكليات والجامعات عن مشكلات المجتمع المحلى وقضاياه المختلفة، وعدم الاستفادة الحقيقية من الخبرات والإمكانيات المادية والبشرية والمالية المتاحة للمجتمع؛ لتحقيق الصالح العام لكل من الجامعة والمجتمع .

وقد أكدت النتائج الميدانية لاستجابات الطلاب في المحاور الست بأن المتوسط الحسابي لكل محور اقل من (٢.٠٠) ، ويمكن ترتيب درجة تحقيق المحاور الست وفقا للمتوسط الحسابي لكل منها كما يلي :

١- المناخ المؤسسي .
٢- الأهداف .
٣- الموارد الدراسية .
٤- الإدارة والممارسات الإدارية .
٥- الأنشطة الطلابية .
٦- التفاعلات مع المجتمع المحلى ومؤسساته .

وتؤكد مجمل هذه النتائج أن دور الجامعة في تنمية المسئولية المدنية لازال ضعيفا ، مما يؤثر على تنمية المسئولية المدنية لأفراد المجتمع كمواطنين نشيطين ومشاركين في تحقيق الصالح العام وخدمة قضايا المجتمع المحلية والعالمية. لذا تقدم الدراسة الحالية تصوراً مقترحاً لتفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية للطلاب .

٢-التصور المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية

في ضوء التحليل النظري والميداني لجوانب الدراسة المختلفة ، وما أسفر عنه من نتائج يمكن تقديم تصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية لدى الطلاب ، وفيما يلي أهم جوانب هذا التصور:

أ- فلسفة وأهداف التصور المقترح

تقوم فلسفة التصور المقترح على تفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية ، حيث أكدت الأدبيات النظرية لعلاقة التعليم الجامعي بالمسئولية المدنية أن أهداف التعليم الجامعي يجب أن تكون أكثر من إعداد الطلاب لحياة انجازات شخصية أو تأدية احترافية لمهنة ما وأن الهدف النهائي من التعليم هو جعل الديمقراطية ممارسة عملية بين المواطنين في المجتمع .

ووفقا لهذه الرؤية فإن المؤسسة الجامعية يجب أن تتبنى خصائص المواطنة الديمقراطية المسئولة مدنياً والتي نأمل أن تغرسها في ذهن طلابها فكراً وممارسة؛ لتتكامل مع وظيفتي البحث العلمي، والتدريس من خلال بيئة أكاديمية، ومناخ مؤسسي داعم لهذه الفلسفة .

كما يسعى التصور المقترح إلى مساعدة الجامعة في تبنّى التعهُّد المدني والمسئولية المدنية، وإعداد المواطنة النشطة في رؤيتها ورسالتها وأهدافها، كما يمد التصور المقترح الجامعة بآليات تحقيق ذلك .

وتتمثل أهداف التصور المقترح في :

١- التأكيد على تنمية المسئولية المدنية والأخلاقية للطلاب في رؤية ورسالة الجامعة وكلياتها .

٢- تبنّى مدخل شامل لتنمية المسئولية المدنية من خلال التعلم والممارسة داخل وخارج قاعات التدريس .

٣- جعل الحرم الجامعية أماكن لتنمية المثل والقيم والاتجاهات المدنية المرتبطة بالمسئولية المدنية .

٤- جعل الكلية المفتاح الحقيقي لتحقيق المسئولية المدنية من خلال الممارسات والأنشطة اليومية .

ب- المبادئ الحاكمة للتصور المقترح

١- تأكيد التكامل والشمول في وظائف الجامعة لتشمل تنمية المسئولية المدنية إلى جانب وظيفتي البحث العلمي والتدريس لإعداد المواطنة الديمقراطية النشطة والمسئولة .

٢- تضمين التعهد المدني للجامعة في رؤية ورسالة وإستراتيجية تطوير الجامعة .

٣- ضرورة دعم القيادة الجامعية بكل مستوياتها لتضمين وتطبيق التعهد المدني فكراً وممارسة فى جميع أنشطة الجامعة .

٤- تضمين التعهد المدني في رؤية ورسالة وأهداف الكليات .

٥- تأكد التكامل والشمول بين عناصر المنظومة التعليمية (الأهداف – الإدارة والممارسات الإدارية – المناخ المؤسسي – المواد الدراسية – الأنشطة الطلابية – العلاقة مع المجتمع المحلى ومؤسساته) .

٦- تجنيد كل الطاقات المتاحة بالجامعة في ترسيخ ممارسة المسئولية المدنية بين الطلاب .

٧- إعادة تشكيل ثقافة الحرم الجامعي وكلياته للعمل على تنفيذ وممارسه التعهد المدني للجامعة.

٨- تفعيل دور الجامعة في تشكيل الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع .

ج- مضمون التصور المقترح

يمكن توضيح مضمون التصور المقترح في المكونات التالية:

١- أبعاد المسئولية المدنية :

ويمكن توضيحها كما يلي :

- معرفه وتأييد القيم والنظم والعمليات الديمقراطية .
- الرغبة في عمل مفيد للمجتمع من أجل أفراده والصالح العام .
- توظيف المعرفة والمهارات المدنية للمنفعة المجتمعية .
- تقدير واحترام التنوع والاختلاف عن الذات والاهتمام بها .
- المحاسبية الشخصية والاجتماعية .

٢- مكونات المسئولية المدنية :

- **البنية المعرفية المدنية :**

ويتناول طبيعة الحياة المدنية والنظم السياسية، بما تتضمنه من معرفه بالديمقراطية والدستور ومفاهيم الحرية والعدالة، وأسس تشكيل الحكم الديمقراطي.

- القيم والاتجاهات المدنية

ويتناول الالتزام العام بالقيم الديمقراطية الدستورية، وقيم الحرية والعدالة واحترام القانون والخدمة التطوعية، واحترام التنوع والاختلاف في العمر والطبقة والجنس والدين والايجابية في المشاركة المجتمعية والسياسية وقيمة الأمانة الفكرية .

- المهارات المدنية

ويتناول المشاركة السياسية الفعّالة، والتأثير في تشكيل الهيكل السياسي ومهارات التفاوض والحوار والنقد، ومهارات العمل الجماعي وحل المشكلات، ومهارات المشاركة في صنع واتخاذ القرارات ومهارات المحاسبية الشخصية والاجتماعية .

أهمية تضمين أبعاد ومكونات المسئولية في التعليم الجامعي :

- ربط الجامعة بصانعي السياسة .
- جعل الجامعة رائده في نمو الحركة الوطنية .
- دعم الروابط بين الانجاز المدني والأكاديمي وبين البحث والتدريس .
- تحسين قدرة الجامعة والكليات في تنمية المهارات الحياتية للطلاب وتحقيق التقدم والانجاز العلمي بدرجة أفضل .
- إعادة تنشيط أعضاء هيئة التدريس للاهتمام بثقافة التعهد المدني .
- بناء قدرات بحثيه تتعلق بمجالات بحثية متعددة لمعالجة قضايا ومشكلات المجتمع المستحدثة .
- بناء مجتمع بحثي يرتبط بالقضايا السياسية التي تمثل تحديا للمجتمع المحلى يقوى موقف الجامعة في مجتمعاتها المحلية ويزيد من تقدير المواطنين لها .
- جلب موارد جديدة وتمويل إضافي من انفتاح الجامعة على المجتمع .
- بناء رأسمال اجتماعي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمجتمع المحلى .
- تشكيل هياكل جديدة للحرم الجامعية تتولى إدارة تضمين وتنفيذ المسئولية المدنية في الجامعة بما يحقق الترابط بين الجامعة والمجتمع المحلى الصالح العام.

د- شروط وآليات تنفيذ التصور المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية لدى الطلاب

تتمثل شروط وآليات تنفيذ التصور المقترح في توافر ما يلي :

- تضمين التعهد المدني والالتزام المدني في رؤى ورسائل الجامعات والكليات .
- تبنى إدارة الجامعات والكليات والأقسام العلمية والإدارات الفرعية للإدارة الديمقراطية للاجتماعات الطلابية وتأسيس مبدأ الحوار والتشاوُر للخروج بتصورات وحلول للمشكلات الطلابية .
- جعل المسئولية المدنية والمواطنة المسئولة سياسة وممارسة يومية داخل الحرم الجامعي وكلياته المختلفة .
- تأكيد متطلبات هذه الممارسة من مهارات وكفاءات تتضمن القدرة على الحديث والتشاور المدني ، والقدرة على التخيل المدني ، والقدرة والاستعداد للاستماع بتركيز، والانفتاح على العمل مع الآخرين الذين قد يكون لهم رؤى مختلفة .
- توفير الحوافز التي تلهم الطلاب مشاركه مدنية منتجة ودائمة ووثيقة الصلة بإحساس الأفراد بهويتهم وبحثهم لمعنى الحياة .
- توفير بيئة ديمقراطية داخل قاعات التدريس وأماكن ممارسة الأنشطة الطلابية.
- قبول المعارضة، وتضمين التفكير الناقد وتبنى آليات الحوار والمناقشة، والتشاور بين أعضاء المجتمع المؤسسي للجامعة والكليات .
- تعزيز العلاقات الإنسانية في كل الممارسات التعليمية والإدارية في الحرم الجامعي
- بناء تعهد وشراكه مع المجتمع الخارجي وجعلها أولوية الحرم الجامعي. ويمكن تفعيل ذلك من خلال محورين أولهما : اتصال الطلاب بالمؤسسات المجتمعية من خلال انجاز خدمة التطوع والالتزام البحثي بمشكلات هذه المؤسسات ومشاركتها في أنشطتها اليومية . ثانيهما : تفاوُض إدارة الجامعة والكليات مع مؤسسات المجتمع بعقد اتفاقات تمثل إطار عمل للشراكة بينهما .
- إدخال برامج ومقررات دراسية عن التعهد والمسئولية المدنية في بنية برامج الكليات المختلفة .
- إنشاء مراكز بحوث مدنية متخصصة داخل الجامعات الكليات .
- جعل تنمية المسئولية المدنية للطلاب في الجامعة أحد المعايير الهامة للاعتماد المؤسسي .

وهذه الآليات من شأنها جعل الحرم الجامعية أماكن التنمية المعارف والمثل والقيم والاتجاهات والمهارات المرتبطة بالمسئولية المدنية

هـ- معوقات تنفيذ التصور المقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية

- عدم تبنى الجامعات والكليات لحظة إستراتيجية واضحة لتنمية المسئولية المدنية والمواطنة النشطة .
- عدم توفير بنية تحتية (إدارة الكليات – أعضاء هيئة التدريس – الأهداف – المناخ المؤسسي – المواد الدراسية – الأنشطة الطلابية – التفاعل مع المجتمع المحلى ومؤسساته) متعهدة وملتزمة لتطبيق المهمة المدنية بآلياتها المختلفة التطبيق الفعلي في الممارسة اليومية لها .
- عدم ملاءمة الثقافة المؤسسية للجامعة لما يدعم الممارسة الديمقراطية لتنمية المواطنة والمسئولية المدنية وشيوع ثقافة التسلط .
- عدم ملائمة الثقافة الأكاديمية بما يتماشى مع التعهد المدني للجامعة كوظيفة ثالثة .
- عدم تبنّى الجامعات والكليات للمفاهيم والقيم والاتجاهات والمهارات المتعلقة بالمسئولية المدنية وعدم توفير دعم تعليمي لذلك .
- انعزال الجامعة عن المجتمع ومؤسساته المختلفة .
- اعتماد الجامعات على طرق واستراتيجيات تدريس تعتمد على الطرائق التقليدية والابتعاد عن تشجيع الحوار التفكير الناقد .

وختاماً فإن تبنّى المهمة المدنية للجامعات وكلياتها المختلفة تقدم رؤية للحياة المدنية للطلاب كمواطنين تتعدى الاهتمام بالتصويت وتقديم الخدمة التطوعية إلى مشاركة الطلاب كمواطنين نشيطين داخل الحرم الجامعي وخارجة . لذلك أصبح ينظر إلى التعهد والمسئولية المدنية كهدف رئيسي للتعلم في معظم الكليات والمعاهد الجامعية العامة والخاصة، وكوظيفة ثالثة للجامعة في الاتجاهات العالمية المعاصرة.

المراجع

١- حامد عمار (١٩٩٢): التنمية البشرية في الوطن العربي ، المفاهيم المؤشرات الأوضاع، سينا للنشر ، القاهرة ، ص ٣٧ .

٢- أحمد يوسف سعد(٢٠٠٤) : التربية المدنية في سياق الفعل التربوي ، المستوى والأليات والمعوقات رؤية تربوية ، أعمال الملتقى العلمي الأول حول مفهوم وبرامج التربية المدنية في مصر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ٢٠ – ٢٢ ابريل ٢٠٠٤ ، ص ص ٦٠- ٦٢ .

٣- سعيد إسماعيل عمرو(٢٠٠٧) : في التربية والتحول الديمقراطي " دراسة تحليلية للتربية النقدية عند هنري جيرو ، سلسله أفاق تربوية متجددة ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ص ١٤٠ .

4- Hollander, E., John Saltmarsh, and Edward Zlotkowski (2003): The Civic Responsibility of Higher Education Linking Legal Studies and Civic Engagement, Focus on Law Studies: Teaching About Law in the Liberal Arts, Fall, Vol. XVIII, No. 1, PP. 1-16.

٥- حسن عبد العال(٢٠٠٧) : التعليم وأزمة حقوق الإنسان وحرياته " الواقع والمأمول ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الحادي عشر " التربية وحقوق الإنسان كلية التربية – جامعة طنطا في الفترة من ٧- ٨ مايو ٢٠٠٧ ، ص ١٤٢.

٦- جمهورية مصر العربية، مجمع اللغة العربية(٢٠٠٤) : المعجم الوسيط ، باب السين ، ط ٤ ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ص ٤١١ .

٧- المرجع السابق ، باب الميم ، ص ٨٥٩ .

8- Ehrlich, T. (1997). Civic learning: Democracy and education revisited. Educational Record, 78(3-4), 57-65.

٩- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- Shafir, G. (1998). Introduction: The Evolving Tradition of Citizenship. In G. Shafir (Ed.), The Citizenship Debates. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press.
- Degelman, C. (2000). Fostering Civic Responsibility through Service-learning. Service-Learning Network, 8(1), 3-10.

10- Constitutional Rights Foundation (2000): Fostering Civic Responsibility through Service Learning .Service Learning Net Work (Online), 8 , 1
At, www.crf.usa.org/network/net8-1html(2005)

11- Gottlieb, K. and Robinson, G. (2002) : A practical Guide for Integrating Civic Responsibility into the curriculum, U.S.A. American Association of community colleges. P16.

12- Weeks, D. C. (1998): Cultivating a caring Community NSEE Quarterly, 24(2), (12-15).

13- Markus, G. & et. Al (1993): Integrating community service and classroom Instruction enhances Learning : Results From Experiment- Educational Evaluation and Policy Analysis, 15(4), PP 410-419.

14- Swanson, L. F. (2001): Rural policy and direct local Participation : Democracy, Inclusiveness, Collective Agency and Locality – based Policy Rural Social 66, PP 1- 21.

15- Bridger, J. C. and A. E. Luloff (1999): Toward an Interactional Approach to Sustainable Community Development, J. Rural Study (15), PP 377-387.

16- American Association of community Colleges (2004): Integrating Civic Responsibility into Curriculum Rural Policy Roundtable, Washington, D. C.

17- Gottlieb, K. and Robinson, G. : A practical Guide for Integrating Civic Responsibility into the Curriculum, OP. Cit, P 16.

18- Center for Civic Education: Civic Responsibly. At,
www.pleasanton.k12.ca.us/amador/faculty/social/civic/index2.html

١٩- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- Astin, A. W. & Sax, L. J. (1998). How undergraduates are affected by service participation. Journal of College Student Development, 39(3), 251-263.
- Association of American Colleges & Universities. (2002). Greater expectations: A new vision for learning as a nation goes to college. Washington, Dc.
- Colby, A., Ehrlich, T., Beaumont, E., & Stephens, J. (2003). Educating Citizens: Preparing America's undergraduates for lives of moral and civic responsibility. San Francisco: Jossey-Bass.

20- Thornton, Courtney H. and Audrey J. Jager (2007): A New Context for understanding Civic Responsibility : Relating Culture to Action at a research University, Journal of Research in Higher Education Vol 48. No 8, P 993.

21- Alvarez, P. & et. Al. (2005): Creating a Campus-wide Coalition for Civic engagement and Leadership, paper Presented at the meeting of the American College Personnel Association Nashville, TN.

22- London Scott(2002) :the Civic Mission of Higher Education: From outreach to engagement, Workshop on Higher Education and Public Life, Kettering Foundation, PP. 9-10.

23- IbId : P10.

٢٤- عبد الله محمد عبد الرحمن (١٩٩١) : سوسيولوجيا التعلم الجامعى "دراسة فى علم الاجتماع التربوى ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، ص ص ١٢٦ – ١٢٧.

25- Burbules Nicholas and Rupert Bark (1999): Critical thinking and Critical pedagogy: Relations Differences, and Limits. IN Thomps popkewitz and Lynn fendler(ed). Critical theories in Education : Changing Terrains of knowledge and politics. New York and London: Routledge, P51.

26- Giroux, Henry A. (2004): Critical Pedagogy and postmodern/ Modern-Divide : Towards a pedagogy of Democratization. Teacher Education Quarterly, Winter. PP 244- 245.

٢٧- سعيد إسماعيل عمرو :في التربية والتحول الديمقراطي " دراسة تحليلية للتربية النقدية عند هنرى جيرو"، مرجع سابق، ص ص ٢١٤- ٢١٥.

28- Giroux, Henry A. (2003): Dystopian Nightmares and Educated Hope : the Return of the Pedagogical and the promise of Democracy Policy futures in education, Vol. 1 No. 3, P 470.

29- Hersh Richard H. & Carol Geary Schneider (2005) : Fostering Personal & Social Responsibility on College & University Campuses, Liberal Education, Summer /fall, P8.

30- IbId : P6.

31- S. O'Connor John (2006) : Civic engagement in Higher Education, Resource Review, Spetember. October, P52.

32- Da Silva Lisa & et. al. (2004) : Civic Responsibility Among Austratian A Dolescents : testing two Competing Models, Journal of Community Psychology Vol 32 No 3, PP 229 – 230.

33- Li Jun (2008) : Fostering Citizenship in china's move from elite to mass higher education : an analysis of students political socialization and civic participation, International Journal of Educational Development XXX, pp 1-2.

34- North Connie (2008) : Democracy, Deliberation and Civic Responsibility : Barriers to Deliberative Discussion and the Role of Professional Development, A paper Prepared for the Annual Meeting of the American Educational Research Association, New York, Ny, PP 2-5.

35- Kantanen Helena (2005): Civic Mission and Social Responsibility: New challenges for the practice of Public Relations in Higher Education Management and Policy, Volume 17, No 1, PP 2-6.

36- Campus Compact (2005) : Presidents Declaration on the Civic Responsibility of Higher Education.
At, www.Compact.org

37- Schneider Carol Geary (1998) : Core Missions and Civic Responsibility : Toward the Engaged A Cademy, Association of American Colleges and University Washington, Dc, P 1.

38- Campus Compact : Presidents Declaration on the Civic Responsibility of Higher Education, Op. Cit, p3.

٣٩- لمزيد من التفاصيل يمكن برجوع :

- Center for studies in Higher Education (2006) : Promoting Civic Engagement at the University of California, "Recommendations from the strategy Group on Civic and A Cademic Engagement, University of California PP. 7 – 8. At, www.cshe-berkeley.edu
- Colby. A., T. Ehrlich, E. Beaumont, J. Rosner and J. Stephens(2000), " Introduction. Higher education and the development of civic responsibility", in T. Ehrlich (ed.) Civic Responsibility and Higher Education, xxi-xliii. Westport: Oryx Press.

40- Campus Compact (2005) : Presidents Declaration on the Civic Responsibility of Higher Education, Op. Cit, P 4-6.

٤١- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- American Association of Community Colleges (2002) : Service Learning Clearinghouse, Washington, D. C.
- At, www.aacc.ncbe.edu/

- Calhoun, Craig (1999): the changing character of college: Institutional Transformation in American Higher Education" In the Social words of Higher Education Handbook for Teaching in a New Century, Edited by Bernice A. Pescosolido and Ron Aminzade, 9 – 28 Thousand Oaks, California pine forge press.

42- Musil, C., M. (2003) : Educating for Citizenship, Peer Review, Vol(5) No3, PP 4-8.

43- Minnich, E. K. (1999) : What's wrong with Civic Life? Remembering wellspring of U. S. Democratic Action, Journal of Political Economy in a Good Society, Vol(g) No 2, PP 7-14.

44- Corrigan, R. (2005) : How does a compus encourage extra curricular student that Promote Civic Engagement, including Registration and Voting? In Democracy and Civic Engagement : A guide for Higher Education, Washington, Dc : American Association of Colleges and universities P87.

45- Kuh, G. (2005) : Do Environments matter? A Comparative analysis of the impress of different types of Colleges and Universities on Character – Journal of College and Character At, www.collegevalues.org.

46- Hahn, C. L. (1999) : Citizenship Education : an Empirical study of Policies, Practices and outcomes, Oxford Review of Education 25 (1-2), P 233.

47- Checkering, A. W. (2003) : Reclaiming our soul : Democracy and Higher Education, Change, 35, P 36.

48- Keen, C., & Keen, J. (2004) : From Service Politics to Lives of Commitment: Reflections on the new Student politics Journal of Public Affairs 7 (1), P135.

49- Weinberg, A. (2005) : Residential Education for Democracy, Learning for Democracy, 1 (2), P 36.

50- London, S. (2003) : Higher Education for the public good. Ann Arbor, MI: National Forum on Higher Education for the Public good., P 39.

51- London Scott : The Civic Mission of Higher Education : from outreach to Engagement, Op. Cit, P8.

52- Musil, C. M., Educating for Citizenship, Op, Cit P4.

53- London Scott : the Civic Mission Of Higher Education : From outreach to Engagement, Op. Cit, PP 12 -17.

54- Center for Studies in Higher Education : Promoting Civic Engagement at University of California, Op. Cit, P9.

55- Putnam, R. P. (1995) : Bowling a lone : America's declining ρcial Capital. Journal of Democracy 6 , PP 65 – 78.

56- Stephens, Jason M. Colby and et. Al (2000): Higher Education and the Development of Moral and Civic Responsibility: Vision and Practice in three Contexts. Paper Presented at the Annual Meeting of the American, Educational Research Association (New orleans, LA. PP 1-2.

٥٧- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- National Commission on Civic Renewal. (1998). A nation of Spectators : How disengagement Weakens America and what We Can Do about it (Final Report). College Park, MD: University of Maryland.
- Council on Civil Society. (1998). A Call to Civil Society: Why Democracy Needs Moral Truths. A Report to the Nation

from the Council on Civil Society. New York: Institute for American Values.

٥٨- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- Astin, A. W. (1996). Democracy at risk : What Higher Education can do. College Park, MD: Eisenhower Leadership Programs at the University of Maryland.
- Barber, B. (1991). The Civic Mission of the University, In B, Murchland (Ed.) Higher Education and the Practice of Democratic Politics (pp. 160 – 169). Dayton, OH: Kettering Foundation.
- Barber, B. (1992). An Aristocracy of everyone: The politics of Education and the Future of America. New York: Ballantine Books.

59- Stephens, Jason M. Colby and et. Al : Higher Education and Development of Moral and Civic responsibility , Op. Cit, P1.

60- Campus Compact : Presidents Declaration on the Civic Responsibility of Higher Education, , Op. Cit, PP 1-4.

61- The American Democracy Project : Civic Engagement, Higher Education, and the 21st Century, A Cooperative Project of the American Association of state Colleges and Universities (AAscu), The New York Times, and AASCU Member – Institutions

At, www.indiana.edu/~dema/diversity/ADpproposal.pdf.

٦٢- سعيد بن حمد الربيعي(٢٠٠٨) : التعلم العالي في عصر المعرفة " التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان، ص ٢٩ .

٦٣- عماد صيام (٢٠٠٧): القيم المدنية ودراسة السلوك السياسي للشباب المصري ، التربية المدنية ، وعملية التحول الديمقراطي في مصر ١٩٨٠ – ٢٠٠٥ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ص ٢٠٧ .

٦٤- المرجع السابق : ص ص ٢٠٨ – ٢٠٩ .

٦٥- حسنين توفيق إبراهيم(٢٠٠٦) : التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر ، خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي المصري ١٩٨١ – ٢٠٠٥ ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، مكتبة الشروق الدولية ، القاهرة ، ص ٣٧٥.

٦٦- جمهورية مصر العربية ، معهد التخطيط القومي ، برنامج الأمم المتحدة الانمائى : تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ ، القاهرة ، ص ص ٤٢ – ٤٣ .

٦٧- المرجع السابق ، ص ٤٣ .

٦٨- حامد عمار(٢٠٠٧) : ثقافة الحرية والديمقراطية بين آمال الخطاب وآلام الواقع ، دراسات فى التربية والثقافة ، الدار العربية للكتاب ، القاهرة ، ص ٣٣٥ .

٦٩- المرجع السابق ، ص ص ١٥٤ – ١٥٦ .

٧٠- وزارة التعليم العالي : الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالى ، مشروع ضمان الجودة والاعتماد ٢٠٠٧ – ٢٠١٢

At, www.heep2.edu.eg/about.html

٧١- جامعة الزقازيق : إستراتيجية تطوير الجامعة ٢٠٢٠ ، وحدة إدارة مشروعات التطوير .

At, www.upmu.zu.edu.eg/Administration ofstralegy.html

٧٢- جامعة الزقازيق : الموسم الثقافي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ ، ص ٢٢٠ .

٧٣- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى :

- جامعة الزقازيق : مهرجان البيئة السابع " الجامعة في خدمة المجتمع " قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وثيقة المهرجان السابع ، نوفمبر ، ٢٠٠٦ إلى إبريل ٢٠٠٧.

- جامعة الزقازيق : مهرجان البيئة السادس " الجامعة فى خدمة المجتمع " قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وثيقة المهرجان السادس ، مارس ٢٠٠٦ .

٧٤- جامعة الزقازيق : دليل الدراسات والبحوث البيئة وتطبيقاتها ، قطاع خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، دليل رقم (٤) ، ٢٠٠٤ .

٧٥- جامعة الزقازيق : دليل الأنشطة الصيفية والدورات التدريبية ، الإدارة العامة لرعاية الشباب ، ٢٠٠٨ .

٧٦- جامعة الزقازيق : الموسم الثقافي ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩ ، مرجع سابق ص ٢٢٠ .

٧٧- حامد عمار(٢٠٠٦) : مواجهة العولمة في التعليم والثقافة ، سلسلة الفكر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ص ١٧٠ – ١٧١ .

جامعة الزقازيق
كلية التربية
قسم أصول التربية

ملحق الدراسة

استبيان للتعرف على
دور التعليم الجامعى فى تنمية المسئولية المدنية

إعداد

دكتور
سعيد محمود مرسى
أستاذ أصول التربية المساعد

دكتور
محمد عبدالله محمد
مدرس أصول التربية

عزيزي الطالب :

يهدف التعليم الجامعى إلى تنمية المسئولية المدنية لدى الطلاب حتى يشاركوا كمواطنين فاعلين فى المجتمع .فالجامعة تشارك مؤسسات التعليم الأخرى فى مسئولية إعداد وتنمية المسئولية المدنية لتفعيل المشاركه المجتمعية وتوسيع قاعدة مؤسسات المجتمع المدنى وتفعيل دوره فى الحياة العامة، وخاصة أن المجتمع المصرى يمر بمرحلة تحول ديمقراطى يتطلب مشاركة مجتمعية فاعلة من جميع المواطنين .

وهذه استبانه تهدف إلي التعرف على دور التعليم الجامعى فى تنمية المسئولية المدنية لدى الطلاب لتحقيق مشاركة مجتمعية فاعلة من جميع المواطنين وذلك من خلال الإجابة على عناصر الاستبيان بوضع علامة (✓) أمام العبارة التي ترى أنها تطبق.

ملحوظة : إجابات الطلاب سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمى فقط
الباحثان

بيانات عامة :

١) كلية ..... ٢) الشعبة ..... ٣) الفرقة .....
٤) الاسم ..... (اختياري)

أولا: تضمين المسئولية المدنية في أهداف الكلية

العبـــارة	لا تطبق	تطبق إلي حد ما	تطبق بدرجة كبيرة
١- تتبني الكلية رؤية طويلة المدى لتعليم الطلاب قيم المواطنة.			
٢- تتبني الكلية رؤية طويلة المدى لتعليم الطلاب المسئولية المدنية.			
٣- تدعم الكلية الأهداف المحلية للبيئة المحيطة.			
٤- يتوافر وعي عام مشترك بين جميع الأعضاء للغرض المدني.			
٥- تسعي الكلية إلي تحقيق الفهم والالتزام بالتعهد المدني للمجتمع.			
٦- توجد مهمة واضحة وسياسات مساعدة يروجان للالتزام الواعي لتعليم المواطنة.			
٧- يتعهد أعضاء الكلية بتوفير خبرات تعاونية ومشاركة تعزز التعلم وحل المشكلات المرتبطة بتطوير المواطنة.			
٨- تتضمن أهداف الكلية تنمية التفكير الناقد.			
٩- تتضمن أهداف الكلية تنمية التفكير الديمقراطي.			
١٠- تتضمن أهداف الكلية إعداد الطلاب للمواطنة الديمقراطية.			
١١- تتبني أهداف الكلية نشر الثقافة المدنية التي تدعم الديمقراطية والتسامح الفكري.			
١٢- تدعم أهداف الكلية الاتجاهات الإيجابية نحو العمل الجماعي.			
١٣- تدعم أهداف الكلية مفاهيم واتجاهات نحو احترام الأخر وإدارة الخلاف بالحوار			

١٤- تدعم أهداف الكلية القيم والمبادئ المرتبطة بحقوق الإنسان المختلفة.			
١٥- تدعم أهداف الكلية القيم والمبادئ الإيجابية في أداء الواجبات والالتزامات المجتمعية.			
١٦- تدعم أهداف الكلية ثقافة المواطنة المسئولة والمستنيرة بحيث تمكن الطلاب من: أ- تطوير فهم متزايد لمؤسسات الديمقراطية الدستورية.			
ب- تطوير فهم متزايد للأهداف والقيم التي تقوم عليها المؤسسات الديمقراطية الدستورية.			
ت- تطوير المهارات المطلوبة للمشاركة كمواطنين نشطين ومؤثرين في الحياة الاجتماعية.			
ث- تطوير أساليب ديمقراطية لاتخاذ القرارات ولإدارة الصراعات بطريقة سليمة.			

ثانيا: الإدارة والممارسات الإدارية.

العبارة	لا تطبق	تطبق إلي حد ما	تطبق بدرجة كبيرة
١- تستشير إدارة الكلية الطلاب بانتظام في عملية صنع القرار.			
٢- تستشير إدارة الكلية الطلاب في الأمور(القضايا) المتعلقة بحياة الطلاب الجامعية.			
٣- تشجع إدارة الكلية بشكل نشط للمشاركة في الاجتماعات المرتبطة بقضايا إدارة الكلية.			
٤- تتيح إدارة الكلية مصادر مؤسساتية (أفراد -أقسام) لمساعدة الطلاب على فهم حقوقهم الجامعية والوصول			

إليها.			
٥- تتيح الكلية لكل الطلاب المشاركة في حياة الجامعة أو الأنشطة الطلابية التي يرغبون في ممارستها.			
٦- تعيق إدارة الكلية مشاركة أوسع للطلاب في حياة الجامعة.			
٧- تعيق إدارة الكلية مشاركة أوسع للطلاب في اتخاذ القرارات.			
٨- تشجع الكلية الطلاب في اختيار مقرراتهم الدراسية.			
٩- تشجع إدارة الكلية جميع الطلاب في ممارسة الأنشطة الطلابية في الحياة الجامعية			
١٠- أصبحت الكلية في الآونة الأخيرة منفتحة أكثر لمشاركة للطلاب في اتخاذ القرارات.			
١١- توفر الكلية الحوافز المختلفة لضمان مشاركة الطالب في أنشطة الحياة الجامعية.			
١٢- توفر الكلية فرص متساوية لحضور الطلاب (المحاضرات- الندوات- ..) التي تستكشف القضايا الرئيسية للمجتمع والاقتصاد من المنظور السياسي.			
١٣- توفر الكلية آليات للسماح للأعضاء والطلاب لإثارة تساؤلات حول كيفية إدارة الكلية.			
١٤- تشجع الكلية تعاون أعضاء هيئة التدريس مع الطلاب لإنجاز المهمة المدنية للكلية.			
١٥- توفر الكلية أماكن وقنوات متعددة لمشاركة الطلاب في إدارة الكلية.			

ثالثا: المناخ المؤسسي

العبـــارة	لا تطبق	تطبق إلي حد ما	تطبق بدرجة كبيرة
أ- العلاقة بين الطلاب			
١- يتعلم الطلاب ليتعاونوا في مجموعات مع طلاب آخرين.			
٢- يعمل الطلاب المختلفين كل مع الأخر في أنشطة الكلية			
٣- يتعرف الطلاب علي بعضهم البعض جيدا داخل قاعات الدرس			
٤- يهتم الطلاب بالتعرف على بعضهم البعض.			
٥- يطور الطلاب ارتباطات قوية مع بعضهم البعض.			
٦- يستمتع الطلاب بالمشاركة مع بعضهم البعض في أنشطة الكلية.			
ب- العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب			
١- يشرح أعضاء هيئة التدريس للطلاب اهتماماتهم ومخاوفهم.			
٢- يساعد أعضاء هيئة التدريس الطلاب لتنظيم عملهم.			
٣- يساعد أعضاء هيئة التدريس الطلاب علي تعويض ما فاتهم في غيابهم.			
٤- يعرض الطلاب اهتماماتهم في قاعات الدروس.			
٥- يهتم أعضاء هيئة التدريس بالاهتمامات الشخصية للطلاب			
٦- يحترم أعضاء هيئة التدريس أراء الطلاب ويشجعونهم للتعبير عنها أثناء المحاضرات.			

٧- يشجع أعضاء هيئة التدريس الطلاب لمناقشة القضايا السياسية والاجتماعية للمجتمع			
٨- يشعر الطلاب بالحرية للاختلاف مع معلميهم في مناقشة القضايا السياسية والاجتماعية للمجتمع			
ج- العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس			
١- يتحدث أعضاء هيئة التدريس مع بعضهم البعض عن الممارسات التي تشجع المهمة المدنية للكليات.			
٢- يتعاون أعضاء هيئة التدريس في ممارسة الأنشطة التعليمية الداعمة للغرض المدني.			
٣- يستمتع أعضاء هيئة التدريس بتسهيل وتطوير أنشطة تعليم المواطنة.			

رابعا: المواد الدراسية

العبارة	لاتنطبق	تطبق إلي حد ما	تطبق بدرجة كبيرة
١- ترتبط المقررات الدراسية بالأهداف المدنية للمجتمع المحيط.			
٢- تتضمن المقررات الدراسية أساسيات حقوق ومسئوليات المواطنين في الحياة الديمقراطية.			
٣- تعرض الكلية مقررات دراسية عن المجتمع المدني ومؤسساته.			
٤- تدرس مواد الدستور لتأكيد أن الحكومات يتم تأسيسها لتأمين حقوق المواطنين المتعددة.			
٥- تتضمن المقررات الدراسية المعارف والمهارات التي تساعد الطلاب ليكونوا مواطنين فعالين في المجتمع .			
٦- تتبني المقررات الدراسية المهارات الاجتماعية والسياسية التي يحتاجها الطلاب للقيام بواجبات المواطنة عند التخرج.			

٧- تقدم الكلية مقررات دراسية تروج الالتزام بالمسئولية المدنية.			
٨- تهيئ المقررات الطلاب للتكيف مع التجارب اللاحقة في حياتهم العملية.			
٩- يكتسب الطلاب من خلال المقررات الدراسية خبرات تعلم ممتازة تخدم حاجات المجتمع .			
١٠- تعزز المقررات الدراسية بالكلية:- أ- المعارف المدنية لطلابها.			
ب- المهارات المدنية.			
ج- تنمية الوعي السياسي لدي طلابها.			
د- قيم المواطنة.			

خامسا: الأنشطة الطلابية

العبـــارة	لاتطبق	تطبق إلي حد ما	تطبق بدرجة كبيرة
١- يشارك الطلاب في الانتخابات داخل حرم الجامعة.			
٢- يشارك الطلاب في عمليات صنع القرار داخل الكلية.			
٣- تكسب الأنشطة الطلابية الطلاب المهارات التشاركية التي تمكنهم أن يصبحوا مواطنين نشيطين في مجتمع ديمقراطي.			
٤- يشارك كل الطلاب في الأنشطة الطلابية التي يرغبونها دون قيود.			
٥- تكسب الأنشطة الطلابية الطبائع المدنية، السمات الشخصية الضرورية لتأكيد مبادئ المجتمع الديمقراطي.			
٦- يشارك الطلاب في ترسيخ قواعد النظام داخل			

الكلية .			
٧- يمتلك الطلاب صوت في عمليات اتخاذ القرار في مجلس الكلية.			
٨- تتيح الأنشطة الطلابية ممارسة المبادئ الديمقراطية والتعبير عن الرأي.			
٩- تمكن الأنشطة الطلابية الطلاب من تحمل المهام والمسئوليات الملقاة عليهم.			
١٠- تشكل جماعات نقاش في القضايا العامة: أ- جماعة البيئة.			
ب- جماعة حقوق الطفل.			
ج- جماعة الحرية والمساواة.			
د- الجماعات الأدبية.			
١١- تتاح الفرصة لجميع الطلاب للمشاركة في المعسكرات الطلابية داخل الكلية وخارجها.			
١٢- تشجع الأنشطة الطلابية الطلاب للتفاعل النشط مع مؤسسات المجتمع المدني لخدمة المجتمع.			
١٣- تتاح الفرصة لجميع الطلاب لمناقشة القضايا المجتمعية في المعسكرات والرحلات الجامعية.			
١٤- ما هي الأنشطة الطلابية التي يمارسها الطلاب والمرتبطة بالمعرفة والمهارات والقيم المدنية: أ- الحوار والنقاش.			
ب- لعب الأدوار/محاكمات وهمية/سخرية الجلسات.			
ج- زيارة مع المسئولين المنتخبين.			
د- كتابة الرسائل للتعبير عن الرأي.			
هـ- كتابة التقارير.			
و- البرلمان الطلابي.			

ع- مناقشة الأحداث الحالية.			
غ- قراءة مادة إضافية غير موجودة في الكتاب الدراسي.			
ز- مناقشة أحداث تليفزيون / فيديو.			

سادساً: التفاعلات مع المجتمع المحلي ومؤسساته

العبـــارة	لا تطبق	تطبق إلي حد ما	تطبق بدرجة كبيرة
١- تتعهد الكلية بالعمل مع المجتمع علي حل المشكلات.			
٢- تدعو الكلية الخبراء من سكان المجتمع لإلقاء محاضرات أو ندوات أو التدريس بالكلية.			
٣- تزود الكلية الطلاب بالحوافز للمشاركة في مشاريع خدمة المجتمع .			
٤- تشكل الجامعة الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع.			
٥- ترعي الكلية مشاريع بحوث لخدمة المجتمع .			
٦- يشترك أفراد المجتمع في تخطيط برامج التعلم بالكلية.			
٧- تسعي الكلية إلي عقد شراكات تعاونية مع منظمات المجتمع المدني.			
٨- يخدم الآباء والمتطوعون من سكان المجتمع في الأنشطة التعليمية بالكلية.			
٩- يوفر الآباء والمتطوعون من أفراد المجتمع الفرص للتعلم وتحمل المسئولية .			